

تنبیهات واستدراکات

على تحقيق وضبط ومراجعة
كتاب شرح قصيدة كعب بن زهير
لأبي محمد عبدالله جمال الدين
ابن هشام الأنصاري

ويليه

تنبیهات واستدراکات

على عمل مُحَقِّقٍ كِتَابِ الْجُمَلِ فِي النَّحْوِ
لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ - الْمُحَلِّي - وَجُوهُ النَّصَبِ
لَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ شَقِيرٍ النَّحْوِيِّ الْبَغْدَادِيِّ
الدكتور / على بن سلطان الحكمي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية

② دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٦هـ

مهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر

الحكمي ، علي بن سلطان

التيهات والاستدراكات - المدينة المنورة.

... ص ٤ .. سم

ردمك ٥-٧-٦٤٩-٩٩٦٠

١ - الشعر العربي - نقد - عصر صدر الإسلام

٢ - الشعر الديني

٣ - المباحث النبوية

أ - العنوان

١٦/١٩٩٩

دبوي ٨١١،٢٠٦٢

رقم الإيداع : ١٦/١٩٩٩

ردمك : ٥-٧-٦٤٩-٩٩٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كل الحقوق
محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة المنورة - بريـدة

٨٤٧١٩٧١ - ٣٢٣٦٠١٧

منه تبارك وتعالى

١

سرع

قصيدة الحب زهير

في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

تأليف

جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

مطبوع في دار المطبعة

الدكتور محمود حسن أبو ناجي

أستاذ الأدب العربي المساعد في جامعة الملك عبد العزيز
كلية التربية - المدينة المنورة

مؤسسة علوم القرآن


دمشق - ص ٤٦٢٠

بيروت - ص ١١٣ / ٥٢٨١

حقوق الطبع محفوظة لمحقق الكتاب
الطبعة الثالثة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مزيّدة ومنقّحة

مؤسسة علوم القرآن 

سوريا - دمشق - شارع مسلم البارودي - بناء خولي وصلاحي - صرّيف ٤٦٢٠ - تليفون ٢٢٥٨٧٧ - بيروت - صرّيف ١١٣/٥٢٨١

الحقبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه تنبيهات واستدراكات على تحقيق الدكتور محمود أبي ناجي لشرح قصيدة كعب بن زهير للعلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري -رحمه الله- كنت نشرتها في ملحق التراث في أواخر العام الجامعي ١٤٠٩هـ ثم قدر لي أن أعيد النظر فيها بعد مضي أربع سنوات من نشرها بالحذف والإضافة، فأما الحذف فقد تناول بعض ما أملته عليّ اعتبارات خاصة يومئذ في عمل الدكتور محمود أبي ناجي في التحقيق والمراجعة والتنقيح، وأما الإضافة فهي مما جد عندي بعد المراجعة والنظر. ولست أرى في هذه التنبيهات إحاطة بمساقط الخلل في عمل الدكتور أبي ناجي، وإنما فيها إشارة إلى بعض الجوانب المعتمدة في عمله في شرح قصيدة كعب بن زهير، وسائر كتب التراث التي امتدت إليها يده

ولم يكل فيها نظره.. والله يغفر لي وله، ويمنحني وإيَّاه التَّوفيق في
العمل، والتغلب على الكسل.

حرر في طابة الطيبة في العاشر من شوال ١٤١٥ هـ

بقلم الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية.

التمهيد

يعد شرح العلامة "ابن هشام الأنصاري" على قصيدة "كعب بن زهير" المشهورة بقصيد (بانت سعاد) من أفضل الشروح التي صنف على هذه القصيدة، وأدقها تحليلاً، وأحفلها بالنكات النحوية والصرفية، بله ما في هذا الشرح من اللطائف البلاغية، والتنبيهات الدقيقة على ما في أبيات القصيدة من المعاني المستغلفة، والتراكيب المبهمة.

أما مادة الكتاب فقد أدارها "ابن هشام" على ثبت من الشواهد التي اختارها من موارد المعروفة؛ وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال، ثم ما استقام له من فصيح كلام العرب. وقد وفق في خدمة هذه القصيدة أيما توفيق، وزاحم من سبقه من العلماء شرّاح هذه القصيدة؛ بل فاقهم في حسن العرض، ودقة التحليل، وغزارة المادة التي توفر عليها في هذا الشرح.

ولابن هشام: في هذا الشرح، تعقبات على طائفة من العلماء - النحويين واللغويين - ومناقشات علمية؛ كشفت مخبآت علمه، وسعة اطلاعه، ودقة فهمه، وصفاء قريحته في الاستنباط.

وقد اهتم العلامة "عبدالقادر البغدادي" بهذا الشرح؛ فألف عليه حاشية مطولة؛ بسط فيها القول؛ ففصل ما أجمله "ابن هشام" وقيد ما أهمله من الأقوال والشواهد، وجاء فيها بعلم غزير، وتحقيق مفيد.

طبغات كتاب شرح قصيدة كعب بن زهير

ظهرت لهذا الشرح عدة طبغات؛ في فترات متفاوتة؛ أقدمها -فيما أعلم- طبعة القاهرة، سنة ١٢٧٣هـ، بحاشية الشيخ إبراهيم الباجوري (المتوفى سنة ١٢٧٧هـ) ثم أعيد طبع هذا الشرح مع الحاشية في السنوات التالية (١٢٨٦هـ، ١٢٩٠هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٤هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٠٧هـ، ١٣١٧هـ، ١٣٤٥هـ) ونشر في "ليبسج" بعناية "جويدي" سنة ١٨٧١، ١٨٧٤م ونشره "علي ذو الفقار دونبدي" في دهلي بالهند سنة ١٩٠٠م (١).

وأخر طبعة ظهرت لهذا الشرح بتحقيق الدكتور محمود حسن أبي ناجي هي طبعة مؤسسة علوم القرآن بدمشق سنة ١٤٠٤هـ، وهي الطبعة الثالثة. وقد أتيح لي الاطلاع على هذا الشرح بتحقيق الدكتور أبي ناجي في طبعته الثانية؛ فعنت لي ملاحظات واستدراكات على عمل

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١/١٥٨، ومقدمة الدكتور هادي فهر على شرح اللوحة البدرية: ٦٣، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: ٢/٢١٤.

المحقق، في هذا الشرح، دوّنتها على حواشي الكتاب في أثناء قراءتي له؛ فلما فرغت من القراءة ألفيت تلك الملاحظات عشر صفحات الكتاب، فلما شرعت في نقلها من حواشي الكتاب استبعدت ما استأثرت به المطبعة من الأخطاء؛ فلم أثبت - في هذه التنبيهات - إلا ما أثنأته يد المحقق.

وفيما كنت أهيئ هذه التنبيهات للنشر علمت أن الدكتور حسين شرف؛ الأستاذ في كلية التربية بالمدينة المنورة نشر بحثاً حول تحقيق الكتاب، في العدد الثاني من "رسالة التربية" سنة ١٤٠٢هـ؛ فلما وقفت على هذا البحث وجدته قد تناول جوانب مهمة تتعلق بمنهج التحقيق، ونسخ الكتاب الخطية التي أغفل المحقق التنبيه عليها، وبتزقيم الآيات، و تخريج الأحاديث، والشواهد من الشعر، لكن الدكتور حسن كان موثقاً بقيد المصانعة، فالأستاذ المحقق زميله في كلية التربية، وبينهما ما بين الزملاء عادة؛ لهذا رأيت قلم الدكتور حسين شرف يحجم عن كشف اللثام عما وقع فيه المحقق من أوهام وتحريف في نصوص الكتاب.

وبعد فراغي من قراءة بحث الدكتور حسين شرف حول تحقيق هذا الكتاب طويت ما كنت كتبت عن عمل المحقق، في هذا الكتاب، حتى رأيت له الطبعة الثالثة تعلو رفوف المكتبات؛ وقد كتب تحتها هذه العبارة: (مزيدة ومنقحة) فأحسننت بها الظن؛ لأنها صدرت بعد كتابة

الدكتور حسين شرف ملاحظاته على الطبعة السابقة ؛ فلابد أن المحقق قد أفاد من تلك الملاحظات ، وتلافى بها ما أثّره يده في الطبعتين السابقتين .

وفيما كنت أحيل النظر في صفحات هذه الطبعة ، وأتقرى مواضع الخلل في سابقتها إذا بي أجد تلك الأخطاء والأوهام والتحريفات بعينها ماثلة أمام ناظري ؛ لم تمتد إليها يد التنقيح ، ولا شملتها نفعات الزيادة بريح ، عندها فزعت بذاكرتي إلى ما كنت كتبه من تنبيهات واستدراكات حول هذا الكتاب ، وعمل المحقق فيه ، فأعدت فيه النظر مرة أخرى ، ثم عرضته على ما كتبه الدكتور حسين شرف ؛ فحذفت ما تواردنا عليه ؛ فيما عدا بعض القضايا التي أجمل فيها الدكتور حسين الكلام إجمالاً ، والمقام يدعو إلى تفصيل القول فيها .

وقد وقف الدكتور حسين شرف في ملاحظاته على هذا الكتاب ، عند الصحيفة السادسة والثمانين من صفحات الكتاب ، أمّا ما كتبه عن هذا الكتاب ، فقد انتظم صفحاته ، وفهارسه ، ومصادره .

وقد قسمت تلك التنبيهات إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : تناول عثرات وأوهام ومبالغات وردت في مقدمة الطبعة

الثانية ، ومقدمة التحقيق ، وتوثيق نسبة الكتاب ، وذكر أهم نُسَخِهِ الخطية .

القسم الثاني : تناول عمل المحقق في الكتاب ، ومصادره فيه .

القسم الثالث : الفهارس .

القسم الأول:

(مقدمة الطبعة الثانية)

صدر المحقق الطبعة الثالثة بنص مقدمة الطبعة الثانية دون أن يجرى عليها أي إضافة أو تعديل تتفق مع ما وصفت به هذه الطبعة من زيادة وتنقيح؛ بل قد أورد في هذه المقدمة؛ من الأوهام والعثرات ما أوجب التنبيه على كل ما ورد في هذه المقدمة؛ وإنما أقتصر على نماذج مما ورد فيها من مبالغات وتسامح في التعبير، أو هفوات.

قال في ص ٥: "وما إن وُزعتْ نسخ الكتاب كهدايا على الجهات الرسمية".

الكتاب وزع هدايا؛ وتلك نعمة فليحمد الله عليها، وأما كاف التشبيه - هنا - في قوله "كهدايا" فتركيب دخيل على العربية؛ لأنه لا يوجد في الكلام أحد أركان التشبيه. قد نبه غير واحد من علماء العربية في هذا العصر على هذا التركيب ونسأده، وأنه مما منيت به اللغة عن طريق الترجمة العقيمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية؛ بل إن المرحوم الدكتور العلامة تقي الدين الهلالي سمي هذه الكاف "الكاف الاستعمارية"؛ لأنها دخلت في الأسلوب العربي مع دخول الاستعمار

بعض البلدان العربية والإسلامية (١).

وقال: "وإحياءاً لثراث العرب والإسلام المتمثل في نشر هذه المخطوطة" هذه مبالغة؛ فهذه المخطوطة ومئين مثلها لا تمثل سوى قطرة من محيط تراثنا الواسع، ما كان أغنى المحقق عن مثل هذه المبالغة التي لا يرقى بها تراثنا؛ بل تهبط بقدره، وتهون من شأنه إذ تصبح هذه المخطوطة هي تراثنا أو هو متمثل فيها!!

وقال: "تطالب بإعادة طباعة هذه السفر القيم؛ الذي يحكي قصة من أجمل القصص في سيرة رسولنا - ﷺ - من حيث الحلم والتسامح مع شاعر".

ليس في هذا السفر إلا مسائل في النحو، والصرف، واللغة، وبعض اللطائف البلاغية، وتحليل معاني القصيدة، وكشف عن مخبّاتها؛ لإسعاف طالبي العربية؛ أما القصص فطيف خيال ألمّ بالمحقق لحظة كتابة هذه المقدمة. وأما الحلم والتسامح فهما من شمائل الرسول - عليه الصلاة والسلام.

وقال عن القصيدة: "وهذه القصيدة تحفة أدبية، وهي وثيقة تاريخية لتلك المرحلة العvisية من تاريخ الإسلام".

هذا عارض من حمة المبالغة التي أولع بها لمحقق: فالشعر عاطفة وفن؛

(١) انظر: تقويم اللسانين: ص ١٠.

لا وثائق تاريخية.

هذا عن الشعر. أما المرحلة العصبية من تاريخ الإسلام - فقد انتهت قبل أن يفد كعب بن زهير على رسول الله - عليه الصلاة والسلام - تائباً مما فرط منه، وإنما المرحلة العصبية - حقاً - هي مرحلة كعب نفسه؛ يوم بلغه إهدار الرسول دمه، وأنه لا محالة مدركه، يومها ضاقت عليه الأرض بما رحبت؛ فلم يجد فجاً يسلكه هرباً، ولا ملجأ يأررز إليه إلا الإسلام، والتوبة النصوح، ثم المثول بين يدي رسول الله - عليه الصلاة والسلام - واستثمانه على نفسه، واستغفاره له مما فرط منه من قول، و لَجَّ فيه من غيٍّ.

وقال: "ناهيك عما في هذه القصيدة الغراء من كنوز اللغة، والبلاغة، والأدب، والتاريخ، والسيرة، وأخلاق الرسول، مع خصوم الإسلام".

أ هذا التفات من الشرح إلى القصيدة؟ أم اختلط القول، والحابل بالنابل؟ وأراه قد أسبغ على هذه القصيدة من المعاني ما لم تكن له ولم يكن من أغراضها؛ فليس في هذه القصيدة إلا استهلال الشاعر بالغزل؛ جرياً على سنن شعراء عصره، وقد أخذ هذا الغرض أكثر من شطر القصيدة، وإلا مدح الرسول - عليه الصلاة والسلام - ثم مدح المهاجرين، أما كنوز اللغة فهي مادة القصيدة، وأما البلاغة فهي الدرر الكامنة في أبياتها، وقد غاص الشارح في أعماقها فاستخرجها لطالبي العلم، وقاصدي العربية.

مقدمة التحقيق

قال في ص ٧: "وبعد؛ فإني قمت بتحقيق هذه القصيدة الكريمة لكعب بن زهير، والتي تولى شرحها ابن هشام شعوراً مني بالتبعات الجسام".

أ هذا تواضع من المحقق؛ ليخفي وراءه ذلك الجهد الجاهد الذي أخرج به كتاباً أربت صفحاته على ثلاثمائة صفحة في بعض طبعات الكتاب، أم أنها الغفلة استولت عليه؛ فما يفرق بين الشرح والقصيدة. لقد حسبت هذا زلة قلب؛ حتى رأيته يؤكد ما يقول في أسلوب خبري؛ خلاصته استفراغ الوسع في تحقيق هذه القصيدة.

ولنا أن نسأل عن كنه التحقيق الذي بذل في إخراج القصيدة؛ أ هو في نقلها من أصلها إلى أوراق العصر الجديدة بأخطائها دون ضبط لرواية أو شرح لغريب؟ أم في ذكر مصادرها؛ ولم يذكر مصدراً واحداً؟ أم في ذكر شروحاتها وشرائحها، وليس شيء من ذلك قد ذكر!!

وقال في الهدف الرابع ص ٨: "هذه القصيدة تمثل لوحة صادقة عن عصر الرسول - ﷺ - بما فيه من غزوات وحروب".

هذه ملحمة إذا غابت عن دراسي الشعر الملحمي؛ إنه استنباط بعيد غوره، عسير إدراكه على أمثالي!!

وقال في الهدف الخامس: "هذه القصيدة سجل زاهر حافل بالأشعار في كافة العصور الأدبية، وفيها شروح وافية عن بعض الشعراء والأدباء".
أ رأيت قصيدة كهذه التي أعطت من ذاتها هذا السجل من الأشعار في كافة العصور!!

لو كان هذا الكلام عن شرح القصيدة لعدّ حمقاً، فكيف وقد قيل عن القصيدة؟

وقال في الهدف السادس: "وقد نسج كثير من الشعراء قصائد على غرارها ابتداءً من كعب ومروراً بالبوصيري".

يفهم من هذا أن "كعباً" ليس هو قائل القصيدة، بل هو أول من نسج على غرارها.

فمن ناسج القصيدة إذًا؟ وأين قصيدة "كعب" التي نسجها على غرار هذه القصيدة؟.

وقال في الهدف السابع: "إن هذه القصيدة قد أعطتنا الدليل على أن الشعر، في عصر الدعوة الإسلامية، قد يكون سلاحاً فتاكاً لا يقل عن السيف في المعركة".

لو قال هذا المحقق عن قصيدة "حسان ابن ثابت" يوم فتح مكة:

عَدِمْنَا حَيْلَنَا إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُثِيرُ النَّعَمَ مَوْعِدُهَا كِدَاءُ

أو عن قصيدة كعب بن مالك في أهل الطائف وثقيف:

قَضَيْنَا مِنْ تَهَامَةٍ كُلِّ رَيْبٍ وَخَيْرٌ ثَمَّ أَجْمَعْنَا السُّيُوفَا

نُخَيْرُهَا وَلَوْ نَطَقَتْ لَقَالَتْ قَوَاطِعُنْ دَوْسًا، أَوْ تَقِيفَا
لَعَدَّ مِنَ التَّوْفِيقِ، ودقة التحليل، وحسن التدليل، أما أن يقال عن
قصيدة كعب ابن زهير:

بَانتَ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مُتِمِّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولُ
فهذا من فرط القول؛ بل من الحطب في الليل من يابسٍ ومن رطبٍ.
وقال في الهدف الثامن: "إن هذه القصيدة قد طُبِعَتْ الطبعة الأولى
بالمطبعة الأزهرية سنة ١٣١٧هـ، وحققتها المرحوم الشيخ إبراهيم
الباحوري".

هذه معلومات تنقصها الدقة؛ فلهذا الكتاب أكثر من طبعة قبل هذه؛
كما سبق به البيان؛ فأول طبعة - فيما أعلم - كانت سنة ١٢٧٣هـ.
وقال في الهدف التاسع: "إن هذه القصيدة تعلم كل من يقرأها علوماً
يخرج بمنافع طيبة في الدين، والتاريخ، والأخبار، والتفسير، والفقه،
والأدب، فضلاً عن معرفة أصول النحو".

أنا لم أر قصيدة كهذه تحمل في معانيها هذه النفائس من المعارف
والعلوم، لقد صارت قصيدة بانت سعاد موسوعة علمية ما نظر فيها قارئ
إلا وأخذ منها بحظٍّ، وجرى فيها على عرق، ياترى أكان كعب -
رحمه الله- محيطاً بهذه العلوم قبل إسلامه؟، أم أنه أُلْهِمَهَا إلهاماً ساعة
ألقى هذه القصيدة بين يدي الرسول -عليه الصلاة والسلام-؟!.

أشهد أنني قرأت هذه القصيدة أكثر من مرة؛ فلم أظفر منها إلا بهذه المقدمة في التشبيب التي استغرقت أكثر من نصف القصيدة، وإلا مدح الرسول، واستعطافه، ومدح المهاجرين.

وقال في الهدف العاشر: "فإني أجد لزاماً عليّ من ضرورة أن تظهر هذه القصيدة بثوب جديد يدخل إلى عقول الدارسين؛ رغبة منهم بمعرفة...".

أما أن الضرورة هي في هذه المعاضلة من قوله: "عليّ من ضرورة.... يدخل إلى عقول الدارسين رغبة منهم بمعرفة" ثم في تعديّة الفعل "دخل" إلى "يدخل إلى عقولهم".

وقال في ص ١٠: "قمت بتجميع الأعلام، وعرفت بها".

من أين جمعت الأعلام؟ ألم يكونوا في المخطوطة نفسها؛ إن كنت قد جمعتهم من خارج المخطوطة فقد أدخلت عليها معلومات دخيلة عليها.

لعل مراد المحقق: التعريف بالأعلام، لكن خانه التعبير؛ وهو معذور؛ لأن داعي العجلة يستحثه، والمطبعة تلاحقه، والقارئ ينتظر!

أما عود الضمير (عليها) على الأعلام فلعله نزلهم منزلة المؤنث، على مذهب "الزحخشري": "كل جمع مؤنث".

وقال في الصفحة نفسها: "قمت باستخراج الأماكن.....قمت باستخراج شواهد الآيات الكريمة".

لعل مراده قمت بتخريج؛ فليكن هذا مما سبق به القلم.

وقال في ص ١١: "ومن ثم قمت بربط النصوص الأدبية بعضها ببعض، وقمت بتحقيق القضايا الأدبية، والبلاغية، والنحوية، من مراجعتها الأصلية".

كلا، لم يَتَحَقَّقْ شَيْءٌ من هذا، فلا نصوص ربطت، ولا قضايا بلاغية، أو نحوية، وثقت، بل تركت ترعى مع الحمل!!

التوثيق:

إن أول عمل يقوم به مَنْ يَتَوَجَّهُ إلى تحقيق كتاب مخطوط هو: جمعُ مصوِّراتِ النَّسخِ الخَطِيَّةِ عن الكتاب، أو جمعُ ما يَتيسَّرُ له جمعه منها؛ فمقابلتها لاختيار النسخة الأصلية، ثم تحقيق عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وتوثيق نسبة الكتاب إليه، ثم متن الكتاب، ومتن الكتاب أمانة علمية وتاريخية بين يدي المحقِّق؛ لا يخفُّها بتحسين أسلوب ركت عبارة مؤلفه، ولا ييسط قولاً أوجزه مصنّفه، ولا ينقل النص محرفاً بتحريف الناسخين، أو مصحفاً بنقلهم، وإنما يتحرى الدقة في تحرير النص وإخراجه إخراجاً سليماً في صورة أقرب ما تكون إلى الأصل الذي تركه مؤلفه.

وهذه القواعد معروفة في منهج تحقيق المخطوطات؛ لكن الدكتور "أبا ناجي" محقق كتاب "شرح قصيدة كعب بن زهير" لم يعوّل على تلك القواعد في تحقيقه لهذا الشرح؛ فما كان لديه من الوقت ما يصرفه في النظر في تلك المناهج و القواعد؛ بل ما كاد يظفر بهذا الكتاب بعنوانه المكتوب على أول لوحاته، واسم مؤلفه، حتى طار به فرقاً من لحاق الغوير، ولولا أن قيض الله له النسخة المطبوعة بحاشية الشيخ "إبراهيم الباجوري" لوقع في حيرة محيرة!!

ولئن أغضينا الطرف عن إهماله تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه؛ لشهرته بين الباحثين والدارسين لا يعفيه البحث من التنبيه على نسخ الكتاب الخطية الموجودة في مختلف المكتبات، وخزائن المخطوطات؛ وبخاصة بعد أن توفرت بين أيدينا كتب التراث العربي^(١)، وفهارس المخطوطات؛ التي تقدم للباحث أهم المعلومات عن الكتاب المخطوط. لكن محقق كتاب "شرح قصيدة كعب بن زهير" لم يكلف نفسه عناء البحث في صفحات هذا النوع من الكتب والفهارس؛ وهذا ما عرّضَ عمّله، في هذا الشرح، لجرح الناقد، وثلم الباحث والدراس.

(١) انظر: تحقيق النصوص ونشرها - لعبد السلام هارون، ودراسة تاريخية في منهج البحث وتحقيق المخطوطات - للدكتور أكرم ضياء العمري.

وحيث انساق بنا الحديث إلى نسخ هذا الشرح الخطية فإنني أورد هنا بعضاً مما وقفت عليه، واطلعت عليه؛ في مصادر المخطوطات من نسخ هذا الشرح، عسى أن يكون في ذلك توجه هذا الملاحظ، وبعده عن التعسف والافتات على المحقق.

فلهذا الشرح في مكتبات تركيا، نسخ عدة؛ أذكر منها - على سبيل المثال - ما يلي:

١- نسخة "بريو باشا" تحت رقم ٥/٦٥٢؛ وهي ضمن محتويات المكتبة السليمانية (١).

٢- نسختان في مكتبة "أسعد أفندي" تحت رقم ٢٧٥٠، ورقم ٢٨٥٥.

٣- نسخة مكتبة "حاجي محمود أفندي" تحت رقم ١٣١٤؛ وهي ضمن المكتبة السليمانية - أيضاً.

٤- نسخة "الحמידية" تحت رقم ٥٣٦

وتوجد في أوروبا أكثر من نسخة علاوة على نسخة "الأسكوريال" التي اعتمدها المحقق، منها ما يلي:

١- نسخة "برلين" تحت رقم ٧٤٩٣.

٢- نسخة "برلين - بريل" تحت رقم ١٩٨.

٣- ونسخة "المكتبة الأهلية" بباريس قسم المخطوطات العربية تحت رقم ٣٠٠١.

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا: ١/١٩٨.

٤- ونسخة "المتحف البريطاني" تحت رقم ١٠٣١.
وفي القاهرة بدار الكتب المصرية أكثر من نسخه؛ منها أربع نسخ
تحت الأرقام التالية:

- ١- نسخة تحت رقم ٩٨.
 - ٢- نسخة تحت رقم ١٩٤.
 - ٣- نسخة تحت رقم ٨٨٩٠.
 - ٤- نسخة تحت رقم ١١٤٧.
- وفي المغرب وقفت على نسخة بخزانة "القروين" تحت رقم ٧٣٠.
وفي "مشهد" بإيران توجد ثلاث نسخ؛ تحت الأرقام التالية:
١٥، ٢٣، ٦٨ (١).

وفي "الجزائر" نسخة؛ تحت رقم: ١٥٢٧/٨.
وفي تونس توجد نسخة ناقصة بعض الصفحات.
هذا عدا النسخ الموجودة في مكتبات المدينة المنورة، وغيرها من
مكتبات المملكة، ومكتبات الهند.
وقد ذكر الدكتور فؤاد سركين أن ما وصل إلينا من مخطوطات هذا
الشرح أكثر من خمسين مخطوطة (٢).

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ١٥٨/٢.

(٢) تاريخ التراث العربي - لفؤاد سركين: ٢١٤/٢.

القسم الثاني

عمل المحقق في الكتاب ، ومصادره فيه

—

اعتور عمل المحقق في الكتاب كثير من الاضطراب والأوهام ؛ لتعجله في إخراجہ ، وعدم تحرّيه الدقة في المقابلة على النسخة المطبوعة بحاشية الشيخ " الباجوري " التي غمزها بكثرة من الزيادات التي لم توجد في المخطوطة الأصلية ، والواقع أنَّ الزيادة التي يغمزها هي تعليقات الشيخ " الباجوري " أمّا أصل الكتاب فقد كان سليماً - إلى حدٍ كبيرٍ من الخلل والاضطراب الذي نجده في تحقيق " أبي ناجي " لهذا الشرح .

وفي هذه التنبيهات يتناول البحث الجوانب التي اختلف فيها علم المحقق . عسى أن يكون فيها ما يفري ما خلّقه في الكتاب . ويرأب ما أثّره يده فيه .

● قال المصنف : (يشير في معلقته) ص ٣٠ س ٧ .

هنا - أسقط ناسخ مخطوطة " الأسكوريال " شبه جملة لم يتنبه لها المحقق ، وتمام النص : (يشير إلى قوله في معلقته) .

● وقال : (أما على أنه خطاب للثنين) ص ٣٨ س ٧ .

هنا أسقط المحقق جملة من كلام المصنف، وتمام النص؛ كما في النسخ الخطية: (وإما على أنه مؤكد، ووصل بنية الوقف، أو على أنه خطاب...).

● وقال: (ويحتمل كونها عاطفة "أبلغا").

كذا أورد المحقق النص. وقد أوهم يجعل (أبلغا) بين علامتي التنصيص، ولم يعلق عليها بما يوضح مراده من جعلها بين علامتي التنصيص، والنص مضطرب؛ بسبب إسقاط المحقق حرف الجر. والصواب:

ويحتمل كونها عاطفة على (أبلغا).

أورد المصنف حديث الرسول -عليه الصلاة والسلام- في شأن عمار بن ياسر -رضي الله عنه: (ويح عمار؛ تقتله الفئة الباغية). فلم يخرج المحقق، ولولا أنه ذكر من عمله تخريج الأحاديث من كتب الحديث المشهورة ما تعقبته في هذا؛ لأنه ليس من فرسان هذا الميدان.

والحديث في "صحيح البخاري": كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المساجد. فتح الباري ١/٥٤١، و"مسند الإمام أحمد": ١٦١/٢، كما أورده "البيهقي" في "دلائل النبوة": ٥٤٦/٢، و"العراقي" في تخريج

أحاديث "إحياء علوم الدين": ١٥٠٨/٣.

● احتج المصنف بالشاهد:

فَلَا لَعَاءَ لِبَنِي ذُبْيَانَ إِذْ عَثَرُوا

(ص ٤٢ س ١٠).

أهمل المحقق هذا الشطر؛ فلم يعزه إلى قائله، ولاحق في روايته.
والشاهد عجز بيت للأخطل التغلبي؛ من قصيدة مدح فيها الخليفة
"عبد الملك بن مروان"، وحرّضه على قتل "زفر بن الحارث" وصدر البيت:
"فلا هدى الله قيساً من ضالّاتها"

وفي رواية المصنف لشطر الشاهد تحريف، يغلب على ظني أنه من
عمل النّسّاخ، ولم يفتن المحقق لهذا التحريف؛ لأنه لم يعز الشاهد، ولاحق
في روايته، وصواب روايته:

"وَلَا لَعَاءَ لِبَنِي ذَكْوَانَ إِذْ عَثَرُوا(١)"

وبنوا ذكوان هم رهط "عمير بن الحارث السلمي" زعيم قبيلة قيس؛
أحد الذين خرجوا على الخليفة "عبد الملك بن مروان" وكان قد أثنى في
قبيلة تغلب؛ رهط الشاعر "الأخطل" ولما قُتِلَ "عُمَيْرٌ" هذا، صالح "زفر بن
الحارث" الخليفة عبد الملك(٢).

(١) انظر: البيت في ديوان الأخطل: ١٠٧، ونقائض جرير والأخطل: ١٥٩.

(٢) ينظر حاشيته على شرح بانت سعاد للبغدادي ١١٧/١.

● أورد المحقق في صلب النص اسم الشاعر الذي احتج المصنف بأبيات تنسب إليه، والأصل في قواعد التحقيق أن يُذكرَ الشاعرُ في الحواشي مع التنبيه على المراجع التي أوردت بيّنَ الشاعر واسمه. ولو أنه وضع اسم الشاعر بين معكوفين. ثم نبه على ذلك في الحاشية لكان له من ذلك مخرج.

احتج المصنف على العروض الأولى من بحر البسيط ببيتها المشهور:
يَا حَارُّ لَا أَرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْفَةً قَبْلِي وَلَا مَلَكُ
(ص ٤٥/س ٢).

فنسب المحقق البيت لخفاف بن ندبة، وأحال على "تهذيب اللغة" ج ١٥/١٢٠، و"اللسان" و"التاج" (أثر).

وهذا وهم؛ فالبيت لزهير بن أبي سلمى؛ كما في ديوانه: ٨٣؛ وهو من شواهد العروض المشهورة (١).

ولو أننا أغضينا عن العزو إلى "تهذيب اللغة" فإن البحث لا يغفر للمحقق عزوه البيت إلى "اللسان" و"التاج" في مادة (أثر) إنها غفلة ذهب بالمحقق في تيه طويل مداه؛ فإن (أثر) وردت في بيت "خفاف بن ندبة" الآتي في ص ٥٤؛ وهو:

جَلَّاهَا الصِّقْلِيُّونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَّقِي بَأَثَرِ

(١) ينظر: الإقناع في العروض وتخريج القوافي: ١٦، والروافي في العروض والقوافي: ٥٧.

وهو المجهول القائل في تحقيق "أبي ناجي" كما سيأتي بيانه:

- وقال المصنف: (ومن ضرب العروض المخبونة) ص ٤٥ س ٦.

الصواب: (ومن ضرب العروض).

- احتج المصنف على الضرب المردوف من البحر البسيط بقول

الشاعر:

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعواءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ معروقةُ اللَّحِينِ سُرْحُوبُ

(ص ٤٥ س ٩).

فنسب المحقق البيت لأبي داود الإيادي، ولا إخاله وثق هذه من

مصدره؛ وإنما أرسلها مثلاً. والبيت لامرئ القيس؛ كما في ديوانه: ٢١٩،

وسرّ صناعة الإعراب؛ ٢١/١، وشواهد الإيضاح - لابن بري - : ٤٩٧.

وقد أوردَ المحققُ نسبة البيت للإيادي في صلب النص، فأوهم بذلك

أنها من المصنف، وبهذا المسلك قد يُظنُّ أن الخطأ خطأ المصنف، وأن

المحقق إنما اقتفى أثره.

- واحتج المصنف على عطف الإنشاء على الخبر بالبيت:

تُناغي عزالاً عند باب ابنِ عامرٍ وَكَحَلْ مَا قَيْكَ الحَسَنَ يَأْتِمِدِ

(ص ٤٨ س ١٥).

قال المحقق: "القائل مجهول":

والقائل "حسان بن ثابت" كما في ديوانه: ٢٥-٢٦ وشرح أبيات

المغني: ٦٢/٧، وحاشية البغدادي: ١٨٤/١.

وقد ضبط المحقق (كحل) بضم الكاف، وسكون الحاء المهملة، وضم اللام، وهذا الضبط لا يتحقق به استشهاد المصنف في عطف الإنشاء على الخبر، والصواب في ضبطه:

(وكحل) بفتح الكاف، وفتح الحاء المهملة، مضغفة بالتشديد، وسكون اللام، على أنها فعل أمر معطوف على "تناغي"، والمسألة خلافية؛ فمن يمنع العطف على الجملة الخبرية يقدر جملة طلبية محذوفة؛ أي: "فكن من النساء الحور وكحل" ورواية "السكري" لشطر البيت: "فغنّ لدى الأبواب حوراً نواعماً" وعلى هذه الرواية العطف لجملة طلبية على طلبية مثلها (١).

- احتج المصنف على مجئ "اليوم" لمطلق الزمان بشطر البيت:
إذا جاء يوماً وارثي يطلب الغنى

(ص ٥١ س ٩).

فأورده المحقق مورد الكلام المنشور في صلب كلام المصنف، ولولا أن المصنف قدم له بكلمة: "قال الشاعر" لتوهم من لم يحسن هذا الضرب من القول أن هذا نثر من كلام المصنف.

(١) شرح أبيات المغني: ١٦٤/٧ (بتصرف).

والشطر المحتج به صدر بيت لحاتم الطائي؛ كما في ديوانه (١)،
وديوان الحماسة، وشرحها للمرزوقي: ١٧٨٦/٤، وديوان الحماسة (٢)؛
وتمام البيت:

يَجِدُ جُمُعَ كَفٍّ غَيْرَ مَلَأَى وَلَا صِفْرٍ

• قال المصنف: "وباب التنازع يجوز فيه من الفصل ما لا يجوز في غيره
من الفصل".

والذي في النسخ الخطية، والنسخة - المطبوعة - وهو الصحيح: "
وباب التنازع يجوز فيه من الفصل ما لا يجوز في غيره".
• واحتج المصنف بالبيت:

تَامَتْ فُؤَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ
(ص ٥٣ س ١١).

قال المحقق: البيت لخفاف بن ندبة؛ كما جاء في "تهذيب اللغة
١٢٠/١٥، و"اللسان" و"التاج": (أثر).

وهذا وهم؛ فالذي جاء في "تهذيب اللغة" والمصدرين الآخرين
بعده، هو البيت الذي سبق الإنباء عنه، والذي سيأتي بعد أسطر من
كلام المصنف هنا.

(١) الديوان ١٢١.

(٢) الحماسة ٣٩٨/٢.

ويبدو أن المحقق لم يرجع في هذه النسبة إلى موضع الشاهد، في هذه المصادر، وإنما أخذ ما أخذه عن كتب الفهارس والشواهد؛ دون تحقيق. والبيت المحتج به للقيط بن زرارعة؛ كما في "الصحاح": (تيم) وشرح أبيات المغني: ١٠٩/٥، وحاشية البغداددي: ٣٣٧-٣٣٩، والبيت من قصيدة أوردها العقد الفريد: ٣٣٢/٢.

● احتج المصنف على اللغات في "(أثر) بالبيت:
جَلاها الصِّيقَلِيُّونَ فأَخْلَصُوهَا خِفَافاً كُلَّهَا يَتَّقِي بِأَثَرِ
(ص ٥٤ س ١٣).

قال المحقق: "القائل مجهول".

وَجَّهَتْ سُدَافَتَهُ وَتَرَكَتْ غُهِيدَاهُ

نسب قبلاً بيتين احتج بهما الشارح إلى قائل هذا البيت، وكان واهماً في تلك النسبة، فلمَّا وصل به البحثُ إلى بيت الشَّاعِرِ "خفاف بن ندبة" جهَلَ قائله، أين "التَّهْذِيبُ" و"اللِّسَانُ" و"التَّاجُ"؟ اللائي عزوت إليها قبلاً؛ إن بيت "خفاف بن ندبة" هذا مَسْطُورٌ بها؛ حيث عزوت إليها أجزاء ومادة.

وخلاصة القول: إن العجلة أَظْلَمَتْهُ عن طريق البحث وأصول التحقيق؛ فالبيت لخفاف؛ كما في ديوانه: ٥١-٥٣. وتهذيب اللغة: ١٢٠/١٥، وتهذيب إصلاح المنطق: ٩٢/١، والمشوف المعلم: ٥٢/١،

والتنبيه والإيضاح: (أثر) واللسان، والتاج: (أثر).

● أورد المصنف:

وَإِذَا نَبَا بِكَ مَنْزِلٌ فَتَحَوَّلْ

فأورده المحقق في سوق الكلام المنشور، ولم ينبه عليه في الحاشية بكلمة "مجهول" أو "غير معروف القائل".

والشطر عجز بيت لقيس بن خفاف البرجمي؛ من قصيدة في مكارم الأخلاق، مطلعها:

أَجْبِيلُ إِنْ أَبَاكَ كَارِبَ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ
وصدر البيت:

وَأَتْرَكَ مَحَلَّ السُّوءِ لِاتَّحَلُّ بِهْ وَإِذَا نَبَا بِكَ - الْبَيْت

والقصيدة في المفضليات: ٣٨٤-٣٨٥، وشرحها لابن الأنباري: ٧٥٠-٧٥١، والتبريزي: ١٢٨٩/٣-١٢٩١، كما وردت في الأصمعيات: ٢٢٩.

● احتج المصنف بالبيت:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ الْكَرِيهَةَ أَوْ شَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا
(ص ٦٠ س ٢).

قال المحقق: "القائل مجهول".

والقائل "هيرة بن عبد مناف بن عرين" الملقب بالكحلجة؛ والبيت من قصيدة له في المفضليات: ٣١-٣٢، وشرحها لابن الأنباري: ٢٣،

والتبريزي: ٦٠/١، كما أوردها "أبو تمام" في نقائض جرير والأخطل:
٩٣.

● احتج المصنف على مجئ "غداة" لمطلق الزمان بالبيت:

غَدَاة طَغَتْ عُلَمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ عَشِيَّةَ لَاقِينَا جُدَامَ وَحِمِيرًا
(ص ٦٠ س ١٥).

قال المحقق: "القائل مجهول".

والبيت ملفق من بيتين مختلفين لشاعرين:

وَ صَدْرُ الْبَيْتِ مِنْ قَصِيدَةٍ لِقَطْرِيٍّ بْنِ الْفَجَاءَةِ؛ فِي زَوْجِهِ "أُمُّ

حَكِيمٍ"، وَقَبْلَ الْبَيْتِ:

لَعَمْرِي إِنِّي فِي حَيَاةٍ لَزَاهِدٍ وَفِي الْعَيْشِ مَا لَمْ أَلْقَ أُمَّ حَكِيمٍ

ومنها صدر البيت الذي احتج به المصنف، وعجزه:

غَدَاة طَغَتْ عُلَمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ

والقصيدة في حاشية البغدادى: ٣١٠/١-٣١١.

وأما عجز البيت فلزفر بن الحارث الكلابي؛ أحد شعر الحماسة،

وصدر البيت:

وَكُنَّا حَسْبُنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً عَشِيَّةً (١) - الْبَيْت

(١) انظر: ديوان الحماسة: ٩٦/١، والزهراء: ٢٢٦/٢-٢٢٧، والتذكرة السعدية:

والذي أوقع "ابن هشام" في هذا التلفيق نقله "عن الكشاف".
ثلاثة أصدار احتج بها "الزمخشري" على (غداة، وعشية، ويوم)
على النحو التالي:

غداة طَغَتْ عِلْمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ
عشية لاقَيْنَا جُذَامَ وَحْمِيراً
إذا جاءَ يومٌ وارثي يَطْلُبُ الغنى

فظن "ابن هشام" المصراعين الأولين بيتاً واحداً؛ فجعل ثانيهما
عجزاً للأول. وقد ترتب على هذا التلفيق خطأ في الإعراب؛ فقد أعرب
"ابن هشام" "عشية" بدلا من "غداة" ولاوجه لهذا الإعراب بعد ما تبين
أن "عشية" من بيت لاصلة له بما قبله؛ وإنما هي "عشية" منصوبة على
الظرفية.

● قال المصنف في جمع الغداة: "وأنها جمع تغذية لاغداة" واستدل على
غذية بقول:

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ مَيَّةٍ غُدَيَاتٍ قِيْظٍ أَوْ عُشَيَاتٍ أَشْتِيَةٍ
(ص ٦٢ س ١٠).

كذا أورد المحقق النص، وفيه من التحريف والسقط ما أحل بينية
الكلام، وسوق النص، والصواب:
"وأنها جمع الغدِيَّة لا الغداة...."

واستدل على ثوب غديّة بقوله:

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ مَيَّةٍ

وقال المصنف: "ولا دليل في هذا لجواز أن يكون إنما جاز غديّاتٌ لمناسبة عُشيّاتٍ؛ لأنّه يُقالُ...".

الصواب: "ولا دليل في هذا لجواز أن يكون إنما جاز غديّاتٌ لمناسبة عُشيّاتٍ؛ لأنه لا يقالُ....".

■ احتج المصنف ببيت الحماسي:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ
(ص ٦٢ - ٦٣).

فاضطرب عمل المحقق في شأن هذا الحماسي؛ فمرة قال: القائل الحماسي أو الصلتان العبدى "ومرة نفى العلم بهذا الحماسي؛ فقال: "وإذا كان القائل الحماسي فإنه شاعر غير معروف".

وبعد هذه الرحلة بين الشك والنفي آثر أن يرمي بثالثة الأثافي؛ فترجم الصلتان العبدى، فهل كان ذلك منه لاحتمال أن يكون "الحماسي" هو: "الصلتان العبدى"، أو أنه قصد إفادة الدارسين بما عرفه من سيرة "الصلتان العبدى" وَحُكْمُهُ الْمُسَمَّطُ بَيْنَ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقِ.

وأيّاماً كان الأمر؛ فقد أدرك من العلم ما أثبت به نسبة هذا البيت للصلتان العبدى، لكن بعد مقدمة مقلقة مفعمة بالشك والنفي. أما

"الحماسي" فما زال مجهولاً عند المحقق، وعسى أن يهتدي إليه في ما يجد له من البحث.!

أرأيت كيف خبت جذوة البحث والتحقيق في هذا التخبط والتيه الطويل. أما إن "الحماسي" هو: "الصلتان العبيدي" وقد اكتسب هذه النسبة؛ لأن أبا تمام سلكه في شعراء "الحماسة": ٢٢٢/٢. وقال المصنف: "وهي بكذلك مخالفة لغُدوة".

والصواب: "وهي في ذلك مخالفة".

● احتج المصنف بالبيت:

نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ
(ص ٦٦ س ٤).

قال المحقق: القائل مجهول.

والقائل: "أبو الطّمحان حَنْظَلَةُ بن الشَّرْقِي القَيْنِي" كما في "الكامل": ١٦٧/١-١٦٨، و"أمالي الرضي": ٢٥٧/١، و"حاشية البغداددي": ٣٤٠/١.

وقال: "أنك في هذا القسم وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأول للثاني". ص ٦٦ س ٧.

هنا، وقع تحريف في أكثر نسخ الكتاب، والصواب: "لإثبات معنى الثاني للأول".

وقد نُبِّه عليه في إحدى نسخ الكتاب الخطية بما نصّه: "قال البرماوي: هكذا في أكثر النسخ، والصواب لإثبات معنى الثاني للأول، اللهم إلا أن يُقال: مراده بالأول الأول الواقع في كلامه؛ وهو المشبّه به لا الأوّل من أجزاء القضية" فتأمّل (١).

وقال البغدادي في حاشية "٣٤٣/١-٣٤٤: "كذا جاء في جميع النسخ. والظاهر أنه تحريف من الناسخ الأول؛ وصوابه: لإثبات معنى الثاني المشبه به للأول وهو المشبه".

وقال: "والثاني ظرف للتشبيه".

الصواب: "الثاني أن يكون ظرفاً للتشبيه".

● احتج المصنف بقول الشاعر:

فإن شئتُ حرّمتُ النساءَ سِوَاكُمْ

(ص ٦٨ س ١٤).

قال المحقّق القائل مجهول.

والقائل: الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي (٢)، وقيل: عبداً لله بن عمر بن عمرو بن العاص العرجي؛ نسبة إلى العرج؛ وهو موضع بالطائف (٣)، وتمام البيت:

(١) نسخة - طلعت - [١٨].

(٢) نسبه إليه صاحب الأغاني: ٣٣٥/٣.

(٣) نسبه إليه الجوهري في الصحاح (نقخ) وابن بري في التنبية والإيضاح، وابن منظور في اللسان: (نقخ).

وَأِنْ شِئْتُ لَمْ أَطْعَمْ نَقَاحاً وَلَا بُرْدَا

والبيت في "الفاخر": ١٧ غير منسوب وديوان الأدب: ١٠٢/١.

● واحتج المصنف بقول الشاعر:

تَحَمَّلْتُ مِنْ نَعْمَانٍ عُوْدَ أَرَاكَةِ هِنْدٍ، وَلَكِنْ مَنْ يُبْلَغُهُ هِنْدًا

(ص ٦٨ س ١٦).

وذكر بيتين بعده.

قال المحقق: القائل مجهول.

والقائل: عمر بن أبي ربيعة؛ كما في "ديوانه: ٤٨٩، ومعجم ما

استعجم: ١٣١٦/٢، وَلِوَرْدِ الْجَعْدِيِّ فِي الْحَمَاسَةِ ٩١/١، وكذا في

الحماسة البصرية: ١٨٤/٢، وفي حاشية البغدادي: ٣٦٧/١-٣٦٩.

● احتج المصنف على من يتكلف غض البصر بالبيت:

يَغْضُ الطَّرْفَ مِنْ مَكْرٍ وَدَهِيٍّ كَأَنَّ بِهِ وَلَيْسَ بِهِ خُشُوعاً

(ص ٧١ س ١٣).

فلم ينسب المحقق البيت؛ وهو من قصيدة للمتنبي في مدح "علي بن

إبراهيم التنوخي" كما في ديوانه: ٣٦٠/٢.

● احتج المصنف بالبيت:

وَمَا كَانَ غَضُ الطَّرْفِ مِنْ سَجِيَّةٍ وَلَكِنَّنَا فِي مَذْحِجِ غُرْبَانٍ

(ص ٧٢ س ٣).

قال المحقق القائل مجهول.

والقائل: طهمان بن عمرو الكلابي؛ كما في التنبيه والإيضاح،

واللسان (غرب): وحاشية البغداددي: ٣٨٢/١.

● قال المصنف: "وروى الأخفش هذا البيت:

فقال فريقُ القومِ لما نشدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لا يمينُ اللهُ مَندَرِي

(ص ٢٥ س ١٢).

فسارع المحقق إلى نقل ترجمة "علي بن سليمان" المعروف بالأخفش

الأصغر؛ فمن أوحى له بأن "الأخفش" هنا هو "علي بن سليمان"،

وبخاصة أنه لم يعز هذا الشاهد إلى كتاب من كتبه، ولا إلى مصدر من

المصادر التي تروي عنه؛ ما هكذا يا سعد تورد الإبل!!

الرواية رواية "سيبويه"، قال في باب ما يعمل بعضه في بعض:

"وزعم يونس أن ألف أيـم موصولة، وكذلك تفعل بها العرب،

وفتحوا الألف التي في الرجل، وكذلك أيمن؛ قال الشاعر:

فَقَالَ فريقُ القومِ لما نشدْتُهُمْ نَعَمْ - البيت" (١).

وقد تحرفت رواية البيت في موضع الشاهد، في عمل المحقق؛

والصواب: نَعَمْ وفريقٌ لَيْمَنُ اللهُ مَندَرِي".

(١) الكتاب: ٥٠٣/٣.

- وقال المصنف: "وقوله: (ذي) نعت لمحذوف، أي: تغر ذي" (ص ٧٨ س ٦).

الصواب: "نعت لمحذوف، أي: تغر ذي ظلم".

- قال المصنف: (إذا جئتني فإني أكرمك؛ قال الشاعر:
ومن يشابه أبه مما ظلم)
(ص ٨٠ س ٥، ٦، ٧)،

في النص تحريف بالحذف، والزيادة. والصواب: "إذا جئتني فإني أكرمك، وإذا أشبه إنسان أباه فما ظلم".

هكذا سوق النص في النسخ الخطية، وفي النسخة المطبوعة بحاشية الباجوري (١).

- احتج المصنف على مجيء "إذا" غير مضافة بقول الشاعر:
واستغنِ ما أعناك ربُّك بالغنى وإذا تُصِبْكَ خِصاصةٌ فَتَحْمَلِ
(ص ٨٠ س ٨).

فلم يوثق المحقق البيت، ولا عزاه إلى قائله، والبيت لعبد القيس البرجمي، وقد نبه البحث قبلا على مصادر القصيدة التي ورد فيها الشاهد؛ عند الكلام على "عبد القيس" هذا:
"..... وإذا نَبَا بك منزلٌ فَتَحَوَّلِ".

(١) انظر: ص ١٧.

وهو الشطر الذي أورده المحقق مورد الكلام المنشور (١).

قال المصنف: "وعلى هذا الوجه الحال هنا".

هنا. أسقط المحقق كلمة أدخل غيابها بسوق النص؛ والصواب:

"وعلى هذا صح وجه الحال".

● قال المصنف في معاني الراح: "ويقال فيها -أيضا- رياح بياء بعد

الراء المفتوحة؛ قال امرؤ القيس:

ولقيتُ ما لقيتُ معدُّ كلِّها وفقدتُ راحي في الشَّبَابِ وخالي

نشاوى تساقوا بالرياح المفلفل.

والثاني: الارتياح؛ قال [البحر الكامل].

أي: ارتياحي واختيالي" (ص ٨٢ س ١٢-١٧).

كذا أورد المحقق النص قطعاً غير متجاوزة يكتنفها الغموض، ويغتلي

فيها الارتياح؛ بسبب التحريف والزيادة، والتقديم والتأخير؛ في نص

المؤلف، وقد أدخل ذلك ببنية النص ومعناه؛ فقد قدم المحقق بيتاً للجميع

الأسدي، ونسبه لامرؤ القيس، ثم أردفه بعجز بيت لامرؤ القيس، ثم

أورد المعنى الثاني للراح، ثم زاد كلاماً دخيلاً على النص، ثم أورد المعنى

الذي احتج له ابن هشام ببيت الجميع الأسدي، وفي هذا النسج "اختلط

(١) انظر: ص ٥٨ من شرح قصيدة كعب بن زهير، والبيت من قصيدة الشاعر في

المفضليات: ٣٨٤، والأصمعيات: ٢٢٩، واحتج به ابن هشام في المغني: ١٢٠.

الليل بالوان الحصى".

أما سوق النص في الأصول، وفي نسخة الباجوري المطبوعة التي قابلها المحقق، فكما يلي:

"ويقال فيها -أيضا- رياح يباء بعد الرء المفتوحة؛ قال امرؤ القيس:

نشاوى تساقوا بالرياح المفلفل

الثاني: الارتياح، قال:

ولقيت ما لقيت معد كلها وفقدت راحى في الشباب وخالي

أي: ارتياحي واختيالي".

وقد عُزِي الشطر الأول والبيت لامرئ القيس؛ تبعاً لذلك

التحريف الذي حاق بالنص؛ وأما المصنف فإنه عزا الشطر الأول لامرئ

القيس؛ وهو عجز بيت في أواخر معلقته المشهورة (١)، وقد اعتمد "ابن

هشام" رواية "الجوهري" في "الصحاح" (روح) أما رواية "أبي زيد" في

"جمهرة أنساب العرب" و"ابن الأثير" في شرح القصائد السبع الطوال

الجاهليات؛ فهي:

صُبْحَنَ سُلَافاً مِنْ رَحِيقِ مُفْلَقَلٍ

ولاشاهد في هذه الرواية على المعنى الذي أورده "ابن هشام" ولم

يَعَزُّ المحقق بيت "الجميح الأسدي":

(١) انظر: جمهرة أشعار العرب: ١٦٩/١. وشرح القصائد السبع الطوال: ١١٠.

ولقيتُ ما لقيتُ معدُّ كلها - البيت

لأنه أوردته تحت قول المصنف؛ قال: امرؤ القيس؛ فأوهم أن البيت لامرئ القيس؛ بسبب الخلط والتحريف الذي حدثه في النص.
والبيت للجميع الأسدي؛ في التنبيه الإيضاح واللسان (روح)
وحاشية البغدادي: ٤٥١/١.

أورد المصنف كلام "الحريري" و "ابن مكي" في كلمة معلول،
وتلحين بعض المحدثين في قولهم: حديث معلول، وأن الصواب: "معيّل،
أو معلل". (٨٤س ٨-١٠).

ففرغ المحقق إلى "بغية الوعاة" ولخص ترجمة "مكي بن أبي طالب"
ولم يعز القول الذي أوردته المصنف لابن مكي إلى كتاب من كتبه التي
ذكرها "السيوطي" في الترجمة" التي لخصها، وأنى له ذلك، فابن مكي
الذي نقل عنه "ابن هشام" في هذا الشرح، هو: عمر بن خلف بن مكي
الحميري المازني الصقلّي، والكلام المنقول عنه أوردته في كتابه "تثقيف
اللسان" ونصه: "يقولون رجل معلول، وكلام معلول، والصواب:
معل" (١).

■ واحتج المصنف بالبيت:

إِنَّ سُلَيْمِي - وَاللّٰهُ يَكَلِّوْهَا - ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا

(١) تثقيف اللسان: ٢٠١.

(ص ٩٠ س ٩).

فنسب المحقق البيت للخنساء، وأورده في صلب النص المحقق، ولم يجعل هذه الإضافة بين حاصرتين؛ فأوهم بهذا التصرف أن الكلام كله للمصنف لجيئه في صلب النص، وقد أكد المحقق هذا الاحتمال بتلك الترجمة الموجزة للخنساء في الحاشية.

والذي يأخذه البحث على عمل المحقق هنا يتلخص في الأمور التالية:

- أولاً: أنه لم يرجع البيت الذي نسبته إلى "الخنساء" إلى موضعه من الديوان، ولا إلى مرجع أو مصدر من المصادر التي احتجت بهذا البيت منسوباً إلى "الخنساء".

- ثانياً: أنه اقحم اسم "الخنساء" في صلب كلام المصنف، ولم يجعل أمانة على تصرفه هذا يعرف بها الباحث والدارس أنها من زيادات المحقق أو استحسانه.

- ثالثاً: أن في هذه الإضافة تعدياً على حرمة المصنف العلمية؛ فقد كان يغذ في ستر من الله، لايتوهمه متوهم، أو يخطئه مخطئ في أمر هذا الشاهد الذي احتج به؛ حتى تقوله المحقق ما لم يقله بلسان، ولا جرى قلمه فيه بيان، هذا مايلحظه البحث على عمل المحقق.

أما البيت فهو: لإبراهيم بن هرمة الفهري القرشي؛ أحد ساقه الشعراء: ابن ميادة، ورؤية، وحكم الخفري، ومكين العذري، وإبراهيم بن هرمة من الخلع، والخلج من قيس عيلان، من أواخر من يحتج بشعره، ولد سنة ٩٠، وتوفي سنة ١٧٦هـ^(١). والبيت في ديوانه: ٤٨/١، والخلل: ٣٤٦-٣٤٦، وورد غير منسوب في جمل الزجاجي: ٢٨٠، ومجالس العلماء: ١٢٢، واحتج به المصنف في المغني: ٤٣٤.

● احتج المصنف على مجئ الحال ماضياً مقروناً بواو الحال وقد، قال: إنما يلزم ذلك إذا كان الماضي مثبتاً ولا ضمير منه؛ كقوله (البحر من الطويل):

وجالدهم حتى اتقوك بكبشهم وقد حان من شمس النهار غروب
(ص ٩٢ س ٤، ٥، ٦).

وفي النص المنقول -هنا- خطأ في موضعين؛ والصواب: "ولا ضمير معه، كقوله....".

أما البيت فعلق عليه المحقق في الحاشية، بقوله: القائل مجهول. والقائل: علقمة الفحل؛ كما في ديوانه: ٢٢٣، والمفضليات: ٣٩٥، وشرح المفضليات لابن الأنباري: ٧٨٢، والتبريزي: ١٣٠٤/٣. ● احتج المصنف على مجئ الحال مقرونة بواو الحال بالبيت:

(١) انظر: الشعر والشعراء: ٧٥٣/٢.

وقفتُ برِيع الدَّارِ قد غَيَّرَهَا البَلَى مَعَارِفَهَا والسَّارِيَاتِ الهَوَاطِلُ
(ص ٩٣ س ٧).

قال المحقق: القائل مجهول.

والقائل: النابغة الذبياني: كما في ديوانه: ١١٣، وشرح ألفية بن
مالك لابنه عبدا لله بدر الدين بن محمد: ٣٤٢.

• قال المصنف: "والأبطح مسيل فيه رقاق الحِصَا وجمع بطاح"
(٩٧/٩).

الصواب: "والأبطح مسيل واسع فيه رقاق الحِصَا وجمعه بطاح".

• واحتج المصنف على جمع أبطح على أباطح بقول الشاعر:
وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا
(٩٧-١٣).

قال المحقق: القائل مجهول.

والقائل: جرير؛ كما في ديوانه: ١٧، ومعاني القرآن وإعرابه:

٤٧٥/١، وأما لي ابن الشجري: ١/١٦٠، وشواهد المغني: ٧١٨.

• واحتج المصنف بالبيت:

وَكَانُوا أَنَاسًا يَنْفَحُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَكَ النَّظْرُ الشَّرُّ
(٩٨-١٢).

قال المحقق: القائل مجهول.

والقائل: أعشى تغلب ربيعة بن نجوان^(١)، كما في أمالي ابن
الشجري: ١٨٧/١، وحاشية البغدادي: ٥١١/١.

- واحتج المصنف على معنى "مشمول" بقول الشاعر:
تقولُ يا شيخُ أما تستحي من شريكِ الرَّاحِ على المَكْبَرِ
فقلتُ لو باكرتِ مُشمولةً ... البيت.
قال المحقق: القائل مجهول.

والبيت لأبي معوض المغيرة بن الأسود المعروف بالأقيشر الأسدي؛
كما في ديوانه ٢٠ و شرح أبيات سيبويه: ٣٩٠-٣٩١/٢، وسمط
اللائي: ٢٦١/١، وخزانة الأدب: ٤٨٥/٤، وحاشية البغدادي: ٥٥٥/١،
ونسبه "ابن الشجري" في أماليه: ٢٣٥/٢، ٢٣٨ للفرزدق، وقد وهمه
"البغدادي" في هذه النسبة، والقول قول "البغدادي"؛ لأن البيت ليس في
"ديوان الفرزدق".

- احتج المصنف على مجيء فعل (نفي) قاصراً بشطر البيت:

فأصبح جارُكم قتيلاً ونافياً

(ص ١٠٠ س ١٨).

(١) في ألقاب الشعراء: لأبي جعفر محمد بن حبيب هو يعمر بن نجوان، انظر: نوادر
المخطوطات: ٣١٧/٢، وفي المؤلف ٢٠ هو نعمان بن نجوان.

وقد عزا البيت إلى "القطامي" أما المحقق فلم يوثق رواية الشطر، ولا حقق في نسبة الشاهد إلى قائله؛ بل سارع إلى ترجمة القطامي من كتاب "الشعر والشعراء".

والشاهد صدر بيت للأخطل التغلبي: كما في ديوانه: ١٧٤، وروايته فيه صدرا وعجزاً:

لقد كان جاراًكم قتيلاً وخائفاً أَصَمَّ فقد زادوا مَسَامِعَهُ وَقَرَأَ
وقد نبه العلامة "البغدادى" في حاشيته: ٥٦٩/١، على روايته ونسبته، فقال: وأقول: ليس البيت للقطامي؛ بل لخاله الأخطل، وليس المصراع المستشهد به كذلك، والبيت آخر قصيدة للأخطل.

● احتج المصنف على مجئ "الفارط" مطابقاً من قصد به بالبيت:
فاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا كَمَا تَعَجَّلَ فَرَّاطٌ لِوَارِدٍ
قال المحقق: القائل مجهول، ص ١٠٤.

والقائل: القطامي، كما في ديوانه: ٨٨، والبيت من قصيدة مدح بها "زفر بن الحارث" وبعد هذا البيت شاهد الاستعارة التهكمية المعروف:

نقريهم لهذمياتٍ نَقْدُ بها ما كان خَاطَ عليهم كُلِّ زَرَّادٍ
● قال المصنف: "وانتصاب (غير) على الحال للفاعل" أرايت حالاً
تنصب لأجل الفاعل؟

الصواب: "وانتصاب" غير "على الحال من الفاعل".

احتج المصنف على مجئ (صاب) بمعنى قصد بقول "رجل من

عبد القيس يمدح النعمان بن المنذر:

تعاليت أن تُعزَى إلى الإنسِ جملةً ولِلإنسِ مَنْ يَعزُوكَ فَهُوَ كَذُوبٌ
فلستَ لِإنسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأَكْ تَنزُلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

(ص ١٠٥)

وفي رواية البيتين شيء من التحريف، والصواب:

تعاليت أن تُعزَى إلى الإنسِ حلةً - البيت
فلستَ لِإنسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأَكْ - البيت

وقد حاد عن توثيق نسبة البيتين، وتعلل بترجمة "النعمان بن المنذر"

والبيت الثاني من المفضليات: ٣٩٤ من قصيدة لعلقمة الفحل مدح بها

"الحارث بن جبلة الغساني"، ونسبه "أبو عبيدة" في "بجاء القرآن" ٣٣/١

لرجل من عبد القيس، ويعزى هذا الشعر لأبي وجزة السلمي المعروف

بالسعدي من قصيدة مدح بها "عبد الله بن الزبير" أما البيت الأول فلم

أره في قصيدة "علقمة" في "المفضليات".

● قال المصنف فيما نقله من تفسير: "قال ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(ص ١٠٥).

الصواب: رضي الله عنهما. كذا في النسخ الأصول؛ وهو الحق في

الترضي عن عبد الله ووالده العباس بن عبد المطلب؛ لأنه أسلم وله صحبة.

• وقال المصنف في المعاني التي وردت لـ "البيض البعاليل": "وقيل هي الغدوات" (ص ١٠٩).

والصواب: الغدران.

• قال: المصنف "ونقله أبو عبد الله الفارسي عن الزجاج ص ١١١.

الصواب أبو عبد الله الفاسي؛ نسبة إلى مدينة فاس بالمغرب، واسمه: محمد بن الحسن بن يوسف المغربي الفاسي الحنفي المقرئ، نزل حلب، وبها تفقه على مذهب أبي حنيفة، ومات سنة ٦٥٦ هـ، والقول المعزور إليه أورده في شرحه على الشاطبية؛ عند قول الإمام الشاطبي:

وأخلق به إذ ليس يخلق جدّة جديّد مواليه على الجد مُقبلاً

قال: "أفعل به أحد لفظي التعجب؛ تقول: أحسن بزيد إذا تعجبت

من حسنه، إلى أن يقول: وحكي عن الزجاج أنه أمر حقيقة" (١).

• احتج المصنف بهذين البيتين:

ألا بُلِّغَا خُلَّتِي جَابِراً بَأَنَّ خَلِيلَكَ لَمْ يُقْتَلِ
تَخَطَّاتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ وَأُخِّرَ دَهْرًا وَلَمْ يَعْجَلِ

(ص ١١٢)

قال المحقق: القائل مجهول.

(١) اللآلي الفريدة في شرح القصيدة: ١٧، ١٧، وحاشية البغدادي: ٦٣١/١.

والبيتان لأوفى بن مطرف الخزاعي المازني؛ كما في "ذيل الأُمالي":
١٠٢/٣، و"صحاح الجوهري" (خطأ) و"حاشية البغدادي": ٦٣٤/١.
● قال المصنف: "وَأَنَّ المراد من الدليل كونه ملوحاً بالمعنى المراد، وأنه
لم يصلح لأن يسد المحذوف، ألا ترى إلى قول الحماسي (البحر البسيط):
إِذْنَ لِقَامَ بَنَصْرِي مَعَشْرٌ حَشِينٌ عِنْدَ الْحَفِيزَةِ إِنَّ ذُو لَوْثَةٍ لَنَا
كَذَا أورد المحقق النص، وفيه من الحذف ما أدخل بسوقه، ومعناه،
والصواب: "وَأَنَّ المراد من الدليل كونه ملوحاً بالمعنى المراد؛ وإن لم
يصلح لأن يسد مسد المحذوف".

أما الحماسي الذي احتج المصنف ببيته؛ فقال عنه في الحاشية: القائل
الحماسي "سبقت ترجمته" والبحر البسيط.
هناك حماسيان؛ عزا إليهما المصنف بهذه النسبة؛ أحدهما قال عنه
المحقق: "إذا كان القائل الحماسي فإنه شاعر غير معروف^(١)" والآخر
هُدَيَّ إِلَى معرفته^(٢). فأيهما المعنى بقوله: "سبقت ترجمته"؟ وَأَنَّى للباحث
أو الدارس أَنْ يُدْرِكَ مَرَمَى هذه الإحالة المُبْهَمَةِ، أو التَّوْجِيهِ البعيد!!
أما ذكر بحر البيت الذي تعود جعله بين هلالين () في صلب
النص، ثم تكراره في الحاشية؛ فمن فرط القول، واستحكام الغفلة.

(١) انظر: ص ٦٢ من شرح قصيدة كعب بن زهير.

(٢) انظر: ص ٧٨ من شرح قصيدة كعب بن زهير.

● قال المصنف: "وعن الثاني: أن المراد به البخل؛ وهو أعم من الكرم بالمال والوصال"، ص ١١٥.

أسقط المحقق كلمة أخلت بسوق النص ومعناه: والصواب: "وعن الثاني: أن المراد ضد البخل".

● احتج المصنف بالحديث المشهور: "التمس ولو خائماً من حديد"، ص ١١٦.

قال المحقق: الحديث رواه الإمام أحمد، والشيخان، وأبو داود، عن سهل بن سعد.

وهل يكفي هذا في تخريج الحديث؟ أين الجزء والصفحة، وأين هذا مما أختطه لنفسه من عمل في هذه المخطوطة؟ في مقدمة التحقيق، ألم يقل: "خرجت الأحاديث، وحاولت أن أجد الراوي لكل حديث من كتب الحديث".

الحديث في "صحيح البخاري" كتاب النكاح باب السلطان ولي، وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: باب في التزويج على تعلم القرآن: ٥٨٢/٤-٥٨٣؛ كما ورد الحديث في "مسند الإمام أحمد": ٣٣٦/٥، و"سنن أبي داود" في باب التزويج على العمل يعمل؛ ٤٨٧/١.

● احتج المصنف على محي خبر "إن" بعد لو اسماً مشتقاً بالبيت: ولو أن حياً مُدْرِكَ الفلاح أدركه مُلاعِبُ الرِّماح

(ص ١١٧).

قال المحقق: صاحب البيت مجهول.

والبيت للبيد؛ كما في "شرح المفضليات" لابن الأنباري: ٣٦،
و"الإبدال والمعاقبة والنظائر" ٦٢٢ مجلة المجمع العلمي بدمشق،
و"الصحاح" (لعب) و"ثمار القلوب في المضاف والمنسوب" ١٠٢،
و"حاشية البغدادى" ٦٥٨/١-٦٥٩.

• قال المصنف: "لو صدقتني في الوعد الذي وعدت به"
(ص ١١٨ س ١٠).

الصواب: "لو صدقتني في الذي وعدت به".

• احتج المصنف بالبيت:

وقد زَعَمْتُ لَيْلَى بَأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا
(ص ١١٨ س ١٧).

قال المحقق: القائل المجنون (مرت ترجمته).

أَفَكَلَّمَا ذَكَرَ شَاعِرٌ "لَيْلَى" فِي شَعْرِهِ عُدَّ مَجْنُونًا، أَمْ تُرِيدُ مَجْنُونًا وَاحِدًا
هو الذي انحصر ذكر "لَيْلَى" في شعره من دون الشعراء طُرّاً؟! كم شاعرٍ
هام بليلَى، أو عرّض بذكرها في شعره!!

القائل هنا: هو "توبة بن الحمير" من بني عقيل، كان مقرباً إلى "ليلي" ولا يراها إلا متبرقةً، ويوم أسفرت له أرتاب منها؛ وهو صاحب البيت المشهور:

وَكَنتُ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى تَبَرَّقْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ مِنْهَا الْغَدَاةَ سُفُورُهَا
وأخباره مسطورة في الشعر والشعراء: ٤٤٥/١، والأُمالي: ٨٨/١، وغيرهما.

أما المجنون الذي مرت ترجمته فهو "قيس بن الملوح" المعروف بمجنون ليلي.

• أورد المصنف بيتي الحماسي:

لِكُلِّ أَنْاسٍ مَقْبَرٌ بِفَنَائِهِمْ فَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالْقُبُورُ تَزِيدُ
وَمَا إِنْ يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ أَخْلَقَتْ وَعَهْدٌ لِمَيْتٍ بِالْعَنَاءِ جَدِيدُ

قال المحقق: القائل الحماسي (سبقت ترجمته) هناك حماسيان سبق القول فيهما؛ أحدهما قال عنه المحقق: "وإذا كان القائل الحماسي فهو شاعر غير معروف" ثم أورد له ترجمة؛ دون أن يحقق القول فيه.

والآخر "قريط بن أنيف" الذي هُدي إليه؛ فأَيُّ الحماسيين هذا الذي سبقت ترجمته، أما إنه توجيه بعيد إدراكه؛ فالحماسي هنا هو "عبدالله بن ثعلبة الحنفي" شاعر جاهلي لم يرد له ذكر أو شعر قبل هذين البيتين في هذا الكتاب، والبيتان من قصيدة له في ديوان الحماسة:

٤٣١/١، وأورد "الجوهري" الشاهد في "الصحاح" (قبر) منسوباً، و"الجواليقي" في "التنبيه والإيضاح" (قبر).

● أقحم المحقق جزءاً من جملة أو جملة على تقدير المحذوف - بين أبيات للحريري جمع فيها بين القوافي المطلقة والمقيدة وبين إعتراض ابن الخشاب على الحريري في القوافي المقيدة إذا أطلقت اختلف الإعراب، وتلك الجملة هي قوله:

"مجزوء الكامل المرفل" (ص ١٢٠).

يريد: بحر الأبيات، ولم يجعل هذه الجملة بين حاصرتين؛ حتى يعلم الباحث أنها مما استحسنه المحقق؛ لأنَّ المصنف لم يأت بها، ولو جاء بها لجاءت بصيغة غير صيغة الاعتراض أو الإقحام، بين الأبيات والاعتراض عليها.

● أورد المصنف بيت امرئ القيس ص ١٢١.

إذا قامتا يَضَوُّعُ المسكُ مِنْهُمَا بَرائحةٌ بَيْنَ اللَّطِيمَةِ وَالْقَطْرِ
هكذا أورد المحقق البيت، والرواية للشطر الأخير في أصول الكتاب، ومصادر البيت:

"برائحةٌ مِثْلَ اللَّطِيمَةِ وَالْقَطْرِ"

لأن الغرض؛ تشبيه مَنْ ينعثها الشاعر بتلك الرائحة؛ برائحة المسك المحمول على البعير، وبالعود الذي يتجر به، ولا يريد تحديد مكان

الرائحة بين اللطمية والقطر.

● احتج المصنف على الجمع بين العوض والمعوّض بهذين البيتين:

"أَقُولُ يَا لَلْهُمَّ يَا لَلْهُمَّا

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيْهُمَا"

ص ١٢٢.

قال المحقق: القائل مجهول، فأوهم أن قائل البيتين واحد كرر تحت قوله: وجعل المحقق الرقم على نهاية "كقوله" للشاهد الأول، أما الشاهد فتركه غفلاً؛ فهل قصد أن تنبيهه عليه بقوله: القائل مجهول يشملها؛ فأوجز الكلام عن تكراره في أمرٍ التفت عليه غرضة البطان، أم تكره القول بما لا يعلم في الشاهد الثاني.

وأيا كان الأمر؛ فإن الشاهد الأول عجز بيتٍ من الرجز؛ استشهد به النحاة في باب المنادى على الجمع بين ياء النداء والميم المشددة في آخر لفظ الجلالة؛ وذلك من الضرورة النادرة، ولا يعرف قائله، وقد تكلف العيني نسبته إلى "أبي خراش الهذلي"^(١) وأما الشاهد الثاني فهو صدر بيت للفرزدق؛ من قصيدة له في توبته آخر عمره، وتمام البيت:

(١) انظر: العيني بحاشية الخزانة: ٢١٦/٤، وخرانة الأدب: ٢٩٥/٢، وحاشية البغدادي:

على النابح العاويّ أشدّ رجاء^(١)

• أورد المصنف البيتين المشهورين:

أعلّمه الرّماية كلّ يومٍ فلما أشدّ ساعده رّماني
وكم علّمته نظم القوافي فلما قال قافيةً هجاني
(ص ١٢٨).

فنسبهما المحقّق لعنزة العبيّ، ولم يذكر صحفتهما من ديوان
عنزة، أو صفحة أيّ مصدر ورد فيه هذان البيتان، والغالب أنّ مرجعه في
كثير من هذه الإحالات ذاكرته، والذاكرة ليست مقياساً دقيقاً، ولا يُعوّل
عليها في التوثيق.

وأبادر فأقول: البيتان لمعن بن أوس المزني من قصيدة له في ابن أخ
له؛ كما في "البيان والتبين": ٣٣١/٣. والعيني: ٢٠/١، وحاشية
البغداددي: ٧٢٨/١.

• قال المصنف في وزن دم: "أحدهما بأن فعله: دَمِي يَدْمِي"
ص ١٢٩.

الصواب: "أحدهما أن فعله".

(١) انظر؛ ديوان الفرزدق: ٧٧/٢، وسيبويه: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ١٥٨/٣، ومجالس
العلماء: ٣٢٧.

- قال المصنف: "والثاني أنهم لما رجعوا قلبوها ألفاً (بحر الرمل) ص ١٢٩:

غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمٍ
 كَذَا جَاءَ سَوْدُ النَّصِّ فِي تَحْقِيقِ أَبِي نَاجِي؛ وَقَدْ أَسْقَطَ كَلِمَةً مِنَ
 النَّصِّ، مَوْضِعَهَا قَبْلَ: "بحر الرمل" الَّتِي أَضَافَهَا إِلَى النَّصِّ؛ وَالْكَلِمَةُ: "كَقَوْلِهِ...".

- قال المصنف فيما نقله عن "أبي الفتح بن جني": "وأبقى العين المتحركة قبل الرد" (١) ص ١٢٩.
 الصواب: "بقي العين متحركة".

- احتج المصنف على مجيء "ما" كافة للكاف عن عمل الجر بالبيت:

أَخْ مَا جَدَّ لَمْ يَخْزَنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمُرٍ لَمْ تَخْنَهُ مَضَارِبُهُ
 (ص ١٣٤).

قال المحقق: القائل مجهول.

هكذا وجه قلمه على ثبت من الشواهد المشهورة فقضى على قائلها بالجهل، وما درى أنه بهذا الصنيع قد أوهن صرح اللغة والنحو؛ كيف يقوم هذا العلم على شواهد جلتها مجهولة القائل؟

(١) النص منقول عن المصنف: ١٤٨/٢، بتصرف يسير.

البيت لنهشل بن حرّيّ الدارمي: كما في "الحماسة": ٤٢١/١،
و"شرح حماسة الأعلام": ١٢٧/٣، و"المستقصى": ٣٦٦/١، و"شرح
أبيات المغني": ٤٢٧/٤.

● قال المصنف: "وقوله (تلون) أصله؛ تتلون، فحذفت التاء الثانية
للتخفيف".

الصواب: "وقوله: كما تلون؛ أصله تتلون؛ فحذفت التاء الثانية
للتخفيف".

● أورد المصنف هذا البيت:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينَ الْعَجُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامِ تَدْعُو هَدِيلاً
قال المحقق: القائل مجهول ص ١٣٥.

والبيت للعباس بن مرداس السلمي؛ كما في "المصباح بشرح أبيات
الإيضاح" لابن يسعون: ١ ق ٤٥، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري:
١٩٨.

أورد المصنف رداً على خرافات الجاهلية حديثين؛ قال: "وفي
الحديث (لاعدوى ولا طيرة ولا هامة ولا نوء ولا صفر)".
"وفي حديث: (لا طيرة، ولا نوء، ولا غول) رواهما مسلم"
(ص ١٣٦).

قال المحقق عن الحديث الاول: "رواه الشيخان، رياض الصالحين:

ص ٤١٤".

وقال عن الحديث الثاني: "روى بعض هذا الحديث الشيخان:
"لاعدوى ولاطيرة" رياض الصالحين".

أ يكون الحديث برواية الشيخين، ومصدره: رياض الصالحين؟!
يذكر المصنف مصدر الحديثين؛ فلا يكلف المحقق نفسه الرجوع إلى
المصدر الأصلي؛ إنه الكسل والرضا بما دون القليل!!

أما إن الحديث الأول في "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب
السلام باب: لاعدوى، ولاطيرة، ولاهامة، ولاصفر: ٢٦٨/١٤، وأما
الحديث الثاني فقد ورد في باب: الطيرة والفال: ٢٦٤/١٤، وليس فيه:
ولانوء ولاغول، كما ورد الحديثان في "البخاري" كتاب الطب بلفظ
مقارب لما في مسلم^(١).

● قال - رحمه الله تعالى ورضي عنه.

ولاتمسك بالعهد الذي زعمت -البيت

(١٣٨).

اعترض المحقق بالجملة الدعائية بين القول ومعموله، ولم يجعلها بين
معكوفين، ليعلم أنها مما استحسنه في هذا المقام، وكم له من

(١) انظر الفتح باب الطيرة: ٤١٢/١٠، وباب الفال: ٤١٤/١٠.

استحسانات! وقد أوهم بهذه الزيادات أنها من عمل المصنف؛ لورودها
في صلب النص المحقق!

● احتج المصنف بالبيت:

زعمتني شيخاً وليست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديباً

(ص ١٤٠).

فتورك المحقق في نسبة البيت، وأساء فهماً وصياغة؛ قال في الحاشية:

"البيت إلى أبي محجن الثقفي، أو أبي أمين الحنفي، هو ثقيف، وكان
مولعاً بالشراب، مشتهراً به".

هكذا جاء في النص الذي علق به على البيت، وفيه من ضعف
الصياغة ما ترى، وقد يكون للمطبعة العذر في معالجة هذا الطمّ والرّم في
الطبعة الثالثة المزيّدة والمنقحة؛ دون أن تصل به إلى المستوى الذي يتفق
مع هذا النعت الأكمل.

وقد هتك المحقق ستر المترجم له، ولا أدري؛ علام بنى هذه الترجمة،
والبيت ليس لأبي محجن الثقفي، أ هو من باب أخذ الحيلة للأمر، قبل
فواته، أم هي الرغبة الجامحة في إفادة القارئ بتلك النكت النادرة في حياة
أبي محجن الثقفي؟!

أما "أبو أمين الحنفي" فقد تحرّف عليه، وصوابه: أبو أمية الحنفي،
واسمه: أوس، والبيت له؛ وهو أول أبيات أوردها له "أبو تمام" في

"مختارات أشعار القبائل" وآخرها:

كَمْ لَأَوْسٍ مِنْ كَاشِحٍ لَوْ تَرَاهُ قَدْ بَنَتْ دُونَهُ الْمَسَاحِي قَلِيلاً
والأبيات أوردها "العيبي" في الشواهد الكبرى: ٣٧٩/٢،
و"البغدادى" في شرح أبيات المغني: ٢٦٠/٧-٢٦٣.

• قال المصنف: "وقول امرئ القيس بن حجر خلافاً لمن غلط (البحر المتقارب)" (ص ١٤٣):

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدْ
هكذا جاء سوق النص في تحقيق الدكتور أبي ناجي؛ وكأنه لم يتنبه
لتحذير المصنف من الغلط في اسم الشاعر؛ فاعتام سُدَّتْهُ، وجاء بما أَدَّتْ
يَدُ إِلَى يَدٍ^(١) في تحرير النص، وصواب النص.
"وقول امرئ القيس بن عانس، لا امرئ القيس بن حجر خلافاً لمن
غلط".

و"امرئ القيس بن عانس" شاعر مخضرم؛ من أهل حضرموت؛ وفد
على الرسول - ﷺ - وقد توفي بالكوفة سنة ٢٥هـ (٢).

(١) المثل في مجمع الأمثال: ٣٢٤/١.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٧٠، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٤٣، وشرح
أبيات المغني: ٣٠٨/٥.

● قال المصنف: "وهو متعدد لاثنتين - يعني فعل مَنَتْ - قال الفرزدق:
(البحر الكامل):

فَانْعَقُ بِضَائِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا مَتَّتَكَ نَفْسُكَ فِي الْخَلَاءِ ضَلَالًا
(ص ١٤٣).

هكذا أورد المحقق النص؛ ناسياً البيت في صلب النص إلى
"الفرزدق"، ولو أنه جعل هذه النسبة في الحاشية لكان أخف وطأة من
هذه التي أوهم فيها الدارس والباحث أن الخطأ خطأ "ابن هشام" وواطأه
المحقق في هذا الخطأ.

والحق أن "ابن هشام" لم ينسب البيت، وما هي إلا زيادات المحقق
واستحسناته، وكم له من استحسنات ركب فيها المغرضة، وجاء فيها
بالأوابد!!

وأياماً كان الأمرُ فالبيت الذي احتج به "ابن هشام" للأخطل
التغلي؛ من قصيدة هجا بها "جرير" ومطلعها:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا (١)
وقد رد عليه "جرير" بقصيدته المشهورة:
حَيِّ الْغَدَاةِ بِرَأْمَةِ الْأَطْلَالَا رَسْمًا تَحْمَلُ أَهْلُهُ فَأَحَالَا
إلى أن يقول:

(١) المثل في مجمع الأمثال: ٣٩/٢.

قال الأَخِيْطَلُ إِذْ رَأَى رَايَاتِنَا يَمَارُ سَرْجِسَ لَا تُرِيدُ قِتَالَا

ورجاء الأَخِيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيْنَالَا (١)

• قال المصنف: "وإذا لم قرينة فالوعد للخير" (ص ١٤٥ س ٤).

كذا أورد المحقق النص، وفيه حذف أدخل بسوق الكلام ومعناه، والصواب: "وإذا لم تكن قرينة".

• واحتج المصنف على الخلاف بين "إيعاد" و "موعد" لاختلاف فعليهما: "أوعد" "وعد" بالبيت:

وإني إذا أوعدتُهُ أو وعدتُهُ لمخلفُ إيعادي ومُنجزُ موْعدي

قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٤٥ س ٦).

والبيت لعامر بن الطفيل؛ كما في ديوانه: ٨٥، وجمهرة اللغة:

٢٨٥/٢، وتهذيب اللغة: ١٣٥/٣، واللسان (وعد).

• احتج المصنف ببيت الحماسي:

وبعضُ الحلمِ عند الجَهْمِ — لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

فلم يعز المحقق بيت الحماسي إلى مصدره، ولا عرّف بهذا

الحماسي؛ بل حاد عن الخوض فيه، والحماسي -هنا- هو: شهلُ بنُ

شيبان بن ربيعة؛ المعروف بالفند الزماني، وليس في العرب شهلٌ غيره

(١) ديوان الأخطل ٢٤٦-٢٥٠، ونقائض جرير والأخطل: ٩١، ٩٠، ٨٣، ٨١، ٧٠. (٣).

ديوان جرير: ٤٥١/١، والمصدر السابق.

وشَهْلُ بن أنمار، والبيت آخر قصيدة أوردها له "أبو تمام" في "ديوان الحماسة" وهي القصيدة الثانية في الديوان؛ ومطلعها:

صفحنّا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان^(١)
● احتج المصنف على تقدم الصفة على الموصف بصدر بيت مشهور في شواهد النحو في بابي الحال والنعت؛ وهو:

لَمِيَّةٌ مَوْحِشاً طَلَّلُ ص/١٥١

فتحامي المحقق الخوض في أمر هذا الشاهد؛ وبهذا المسلك أدخل بمنهجه في عزو الأبيات وتخرجها من دواوين الشعراء^(٢).

والشاهد صدر بيت لكثير عزة؛ كما في ديوانه: ٥٠، والكتاب لسيبويه: ١٢٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٩/٣.

● قال المصنف: "وقول الهذلي يصف شخصاً يشتار عسلاً لايبالي بلسع النحل:

إذا لسعته لم يَرْجُ لسعها وخالفها في بيت نوب عواسلُ
قال المحقق: "القائل مجهول" ص ١٥٢.

(١) ينظر: الحماسة: ت/أد/ العسيلان: ٥٩-٦٠ وأما القالي: ٢٦٠/١، والتذكرة

السعدية: ٥٢-٥٤.

(٢) ينظر: ص ١٠ من مقدمة التحقيق.

لقد فتح المصنف - رحمه الله - كوة للمحقق، على ميدان البحث والتنقيب عن هذا الهذلي، لكن المحقق أبى إلا الإدلاج في جلب الليل على السير في ريق الضحى؛ حتى غدت كلمة "مجهول القائل" السمة الغالبة على عمله في تخريج الشواهد، ورد الشوارد.

والذي ظهر عليه البحث، دون استفراغ وسع في معرفة الهذلي، أنه أبو ذؤيب الهذلي، أما البيت فمن قصيدة له في وصف مُشْتَار العسل؛ كما في ديوان الهذليين "١٤٣"، وشرح ديوان الهذليين "١/١٤٤"، وورد البيت المحتج به منسوباً إليه في "تهذيب اللغة" ١٥/٤٢٤.

• قال المصنف - رحمه الله: "وإنما المصحح للعطف اختلاف اللفظ؛

نحو: ﴿فَمَا وَهَنُوا لَمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾ وقوله:

أَقْوَى وَأَقْفَرُ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ (ص ١٥٣ س ١٧).

عزا المحقق الآية الكريمة إلى سورة آل عمران - آية ١٤٦.

أما عجز البيت الذي احتج به المصنف بعد الآية فقد حاد عن الكلام في قائله، وربما استكثر من نفسه على نفسه القول المألوف عنده: "مجهول القائل" ولولا أنه ألزم نفسه بعزو الشواهد وتخريجها من دواوين الشعر ما اهتضمه البحث، ولا هجن له عملاً.

أما الشاهد فعجز بيت لعنزة العبسي في معلقته المشهورة، وصدوره:

حُيِّتَ مِنْ طَلَّلٍ تَقَادِمَ عَهْدِهِ .. - البيت (١).

- احتج المصنف على جواز العطف على المرادف بالواو خاصّةً، بعد بيت عنتره الذي مر ذكره آنفاً بثلاث أبيات، وبالشاهد:
وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِيناً" (ص ١٥٤ س ١).

فنكل المحقق عن عزو الشاهد إلى قائله، ولا وثقه من مصادره، واكتفى بكتابه في وسط السطر، وعلى الباحث أن يجهد جهده في رآب الثأني، وشعث الصدع في عمل المحقق.

الشاهد - هنا- عجز بيت لعدي بن زيد العبادي؛ كما في شعره

المجموع: ١٨٣، وصدرة:

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

والبيت من قصيدة وعظ بها النعمان بن المنذر، وذكره فيها بما آل إليه أمر "جذيمة" وغدر "الزباء" به، وأخذ "قصير" الثأر منها. وقد ورد الشاهد معزواً في "معاني القرآن": ٣٧/١، و"الشعر والشعراء": ٢٢٧/١ - ٢٢٨، و"طبقات فحول الشعراء": ٧٦، و"أمالي المرتضى" ٢٥/٢، وورد في "الأوائل" لأبي هلال العسكري برواية: ص ١١٢ "وجذمت الأديم"

- احتج المصنف بقول أحد المعمرين:

(١) ينظر: ديوانه: ٨٥، وشرح القصائد السبع والطوال: ٩٨، وتهذيب اللغة: ٤٢٤/١.

المرء يأمل أن يعيشَ وطولُ عيشٍ قد يضرُّه
قال المحقق: "القائل مجهول".

وفي ص ٥٩، من هذا الكتاب عزا المصنف بيتا لقائل هذا البيت؛
فترجمه المحقق، ونعت شعره بقوله: "ويسود شعره الإيمان بالله والحكمة؛
كقوله:

أتيتُ رسولَ الله إذ جاء بالهدى ويَتْلُو كتاباً كالمجرَّة نيرا
بلغنا السَّماءَ مجدُّنا وسناؤنا وإنا لَنَرَجُو فوقَ ذلكَ مظهراً
ثم ذكر موضع الشاهد من مجموعة شعره، وتاريخ الطبع، والقدر
الذي طبع منه، فدلل بهذا المسلك، في التوثيق، على رجوعه إلى مجموعة
شعر الشاعر، وهنا يصدر حكمه على بيت لذلك الشاعر بقوله المعروف:
"مجهول القائل" أما إنه سرف العجلة - واستحكام الغفلة - ممن عود
إهمال النفس، ولم يعودها الجلد في البحث.

البيت - هنا - للنابغة الجعدي؛ كما في شعره: ص ١٩١، الطبعة
الأولى، منشورات المكتب الإسلامي، والوحشيات لأبي تمام ٢٤٩،
وحماسة البحتري: ٦٣٦، وأما القالي ١١/٢، والمرتضى ٢٦٦/١.

- احتج المصنف على مسألة من مسائل التنازع بالبيت:
يَعْكَازُ يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْ حُوا شُعَاعَهُ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٥٦ س ٣).

حتى هذا البيت المشهور في شواهد النحو قد سطا عليه المحقق بقلمه، وتمط إليه ببحثه.

البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب بن هشام؛ عمه الرسول -عليه الصلاة والسلام- كما في الحماسة لأبي تمام: ٣٨١/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/٢٥٦، والمرزوقي: ٢/٧٤١-٧٤٣ (١).

● احتج المصنف على إهمال (أن) المصدرية حملاً على أختها (ما) بالبيت:

إذا كان أمر الناس عند عجزهم فلا بدّ يلقون كلّ ثبور
(ص ١٥٦ س ١٠).

كذا أورد المحقق البيت، وفيه حذف أحل بوزن البيت، والصواب: فلا بد أن يلقون كلّ ثبور.

● احتج المصنف ببيت الأعشى: ص ١٥٧
فأليت لا أرثي لها من كلالٍ ولا من جفا حتى تلاقي محمد
كذا أورد المحقق البيت؛ وهنا يلحظ البحث تحريفاً في رواية الشطر الأخير، وخللا في ضبط حرف الروي، والصواب:
ولا من حفى حتى تلاقي محمداً

(١) ينظر: شروح ألفية ابن مالك لقوله:

ولا تجي مع أول قد أهمل. بمضمّر لغير رفع أهلا

وحَفَى بالحاء المهملة بعدها فاء معجمة مصدر: حَفَيْتَ رجله؛ من باب: فرح؛ إذا رَقَّتْ من كثرة المشي؛ وهو ما عناه الشاعر، أما الجفاء بالجيم المعجمة فمعناه لا يتفق مع ما قصده الشاعر، ونصب "حمدا" على أنه مفعول به لتلاقي.

● احتج المصنف على نصب "خال" مفعولين بالبيت: ص ١٥٨

وَحَلَّتْ بيوتي في بقاعٍ مُنْعَ خَالُ به راعي الحُمُولَةِ طَائِراً
قال المحقق: "القائل مجهول".

وصواب الكلمة الأولى من الصدر: وَحَلَّتْ.

والبيت للنابغة الذبياني؛ من قصيدة في مرض النعمان بن المنذر ماء السماء؛ مطلعها:

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بِالْجُمُومِينَ سَاهِراً وَهَبَّيْنِ هَمّاً مُسْتَكِيناً وَظَاهِراً (١)

وقد احتج "الأزهري" في تهذيب اللغة ٩١/٥ بالشطر الأخير على إطلاق الحمولة على الإبل بأحماها، وعزا الشاهد للنابغة الذبياني.

● احتج المصنف على سد "أن" ومعوليها مسد مفعولي "خال" بقول الهذلي: ص ١٥٨

فَغَيَّرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالَ أَنِّي لَأَحَقُّ مُسْتَبْعٍ

(١) ديوان النابغة: ١٣٠-١٣٥.

فتش المحقق في مصادره عن هذا الهذلي، ولما لم تسعفه عنه بطائل،
آثر تقييد كلام المصنف في الحاشية.

أما قوله: "مرت ترجمته" فقد ذكرنا المثل: تَرَكَ الْخِدَاعَ مَنْ كَشَفَ
الْقِنَاعَ (١) فهذا الذي يظن أنه ترجمة في سابق علمه، قال عنه في
ص ١٥٢: مجهول القائل، وقد نبه البحث قبلاً على الصواب المقموع
المستخف في عمل الدكتور أبي ناجي؛ وهنا يذكر البحث أن البيت لأبي
ذؤيب الهذلي من قصيدته المشهورة في رثاء بنيه الخمسة الذين هلكوا
جميعاً ومطلعها:

أَمِنَ الْمُنُونُ وَرِيْهًا تَتَوَجَّعُ والدهرُ ليسَ بِمُسْعِفٍ مَنْ يَجْزَعُ (٢)
● أورد المصنف بيتاً من مقصورة ابن دريد المشهورة مثلاً على سد
"أن" ومعموليها مسدّ مفعولي "خال" فتحرّفت رواية البيت في تحقيق
الدكتور أبي ناجي تحريفاً أدخل بسوق البيت ومعناه، وفيما يلي نصّ
البيت؛ وفق ما جاء في عمل الدكتور أبي ناجي:

قال ابن هشام: وقول ابن دريد:
ما خلّت أن الدهر يثني على صرّاء لا يرضى بها صُبُّ الكُدي

(١) المستصفى للزمخشري: ٢٤/١.

(٢) ديوان الهذليين: ٤/١، والفضليات: ٤٢١-٤٢٧، وجمهرة أشعار العرب: ٢/٦٦٦-

كذا جاء سوق البيت، وقد تحرفت الكلمتان في آخر البيت؛
وصوابهما:

"صراء لا يرضى بها ضَبُّ الكدى" (١).

والضَبُّ بالضاد المعجمة: دويبة معروفة، والكدى بألف مقصورة:
ما غلظ من الأرض. أما رواية المحقق (ضَبُّ) بصاد مضمومة، و(الكدي)
بالياء فلا تتفق مع المعنى الذي قصده "ابن دريد" فضلا عن قلب ألف
المقصور ياء.

● احتج المصنف على إلغاء "خال" عن العمل بالبيت: (ص ١٥٨
س ١٥).

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم تُوعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
فحاد المحقق عن عزو البيت إلى قائله، ولعله استكثر من نفسه كلمة
"مجهول" والبيت من شواهد "سيبويه" في "الكتاب": ٦١/١، وقد نسبته
للعين المنقري يهجو رؤية، وأروده أبو تمام في الوحشيات: ٦٣ منسوباً
للعين أيضاً باختلاف يسير في رواية عجز البيت؛ كما أورده "الغندجاني"
في "فرحة الأديب" ٩٢-٩٣، والفارقي في الإفصاح: ٢٢٢، ونسبته
بعض المصادر لجرير، وليس في ديوانه.

(١) ينظر: شروح مقصورة ابن دريد لابن خالويه: ١٧٥، والتبريزي: ٣٠-٣٣، وابن

هشام اللخمي: ١٨٢.

- احتج المصنف على مجئ الاعتراض بين النافي والمنفي بالبيت:
ولا أراها تَزَالُ ظالِمةً تُحَدِّثُ لي قَرْحَةً وَتَنكُّهُهَا
قال المحقق: "القائل مجهول".

والبيت لإبراهيم بن هرمة من قصيدة له مهموزة القافية كلها، على لغة قريش؛ كما في شعره (٥٥-٥٦) وشرح أبيات المعني: ٢٠٣/٦.

- احتج المصنف على تقديم المعطوف على المعطوف على قول بعض النحاة بالبيت المشهور في شواهد ضرائر الشعر:
ألا يا نَخْلَةً من ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٦٣ س ٦).

والبيت للأحوص الأنصاري؛ كما في شعره المجموع: ١٨٨-١٨٩، والكتاب لسيبويه: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ٢١٤/٤، وجمل الزجاجي: ٨١، والمسائل البصريات: ٥٨٩/١، وغيرها من المصادر التي احتجت بالبيت منسوباً إلى الأحوص؛ وكثير من المصادر تورده دون عزوا إلى قائله.

- احتج المصنف بيت الحماسي:
كذلك أَدَبْتُ حَتَّى صارَ من خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الأَدَبُ
قال المحقق: "القائل الحماسي، مرت ترجمته" (ص ١٦٥ س ٢، ١).

كلا؛ لم يسبق لهذا الحماسي ذكر، أو ترجمة، في كلام المحقق، في الحواشي والتعليقات التي سود بها كثيراً من صفحات الكتاب؛ فهذا الحماسي لم يهتد إلى معرفته الفحول من المتقدمين شراح ديوان الحماسة، بله الترجمة له، وكان قصارى جهودهم أن قيدوا قول أبي تمام في ديوان الحماسة: "قال بعض الفزاريين".

فكيف استجاز المحقق لنفسه أن يقول فيمن هذا شأنه: "مرت ترجمته" أترأه أحاط بما لم يحط به من قبله، وأدرك ما لم يدركه الأوائل؟! أما البيت فثاني بيتين أوردهما أبو تمام في الحماسة: ٥٧٤/١، وورد في إعراب الحماسة لابن جني: ق ١٦٧، وشرح المرزوقي: ١١٤٦/٣، والحماسة البصرية ٧/٢، وخزانة الأدب: ١٣٩/١١.

● قال المصنف: "قال ابن النحاس المتأخر: أقمت زمناً أقول القياس يقتضي جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها العامل بالنصب". ففرع المحقق إلى الجزء الأول من كتاب "بغية الوعاة" واستخرج منه ترجمة لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد "المتوفى سنة ٣٣٨هـ) وذكر جملة من مؤلفاته. ص ١٦٦.

يا هادي الطريق جرت! يقول المصنف: "قال ابن النحاس المتأخر" فيضع رجل الباحث على سدة المعرفة؛ فيأبى المحقق إلا ركوب المغمضة.

النحاس، هنا، هو: أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن إبراهيم (المتوفى سنة ٦٩٨هـ) والقول المنقول عنه -هنا- أورده "ابن هشام" في كتابة "مغني اللبيب" بعبارة أدق في النقل، قال في الحكم على محل الجملة: "ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس -رحمه الله: أقمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب حتى رأيت منصوصاً" (١).

- احتج المصنف على (الرجوع) وهو من محاسن الكلام؛ عند "ابن المعتز" بالبيت، ص ١٦٧:

قِفْ بِالْدِّيارِ التي لم يَعْفُها القِدْمُ بَلَى وَغَيْرَها الأرواحُ والدِّيمُ
فنسب المحقق البيت لكثير عزة، ولم يذكر موضع البيت من ديوانه، ولا عزاه إلى مصدر من المصادر التي أورده.

وما ذكره ضرب من الوهم؛ فالبيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى؛ مدح فيها هرم بن سنان؛ كما في ديوانه: ٩٦، والمنازل والديار: ٨٥.

- عطف المصنف كلمة (وقوله) على بيت "زهير" الذي سبق، وأورده بعدها البيت؛

فإنَّكَ لم تَبْعُدْ على مُتَعَهِّدٍ بَلَى كُلِّ مَنْ تَحْتَ التُّرابِ بعيدُ

(١) مغني اللبيب: ٥٤٦.

فلم يعز المحقق هذا البيت؛ فأوهم بهذا المسلك أن البيت للقائل السابق في عزوه؛ وهو "كثير عزة"، ص ١٦٧.

والبيت لأبي عطاء السندي، واسمه: أفلح بن يسار؛ من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، والبيت آخر أربعة أبيات له في رثاء "ابن هبيرة" الذي قتله "أبو جعفر المنصور" كما في الحماسة: ٣٩١/١ والشعر والشعراء: ٧٦٩/٢، وتاريخ الأمم والملوك: ٧٩٧/٧، والعقد الفريد: ٣٤٠/٣، والأمال: ٣٢٢/١.

● احتج المصنف على مجئ (أمسى). بمعنى "صار" بالبيت:

أمست خلاءً وأمسى أهلها احتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
قال المحقق: "القائل النابغة الجعدي" ثم ترجمة بقوله: "هو زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة" إلى أن يقول: "وهو الذي مدح النعمان بن المنذر"، ص ١٦٨.

ألم تر إلى هذا الخلط، والخطب في الليل من يابس ومن رطب، يورد الشاعر باسم، ويترجمه باسم آخر!!

ولئن أصاب في بعض هذا الخلط لا يَعْفِبُهُ البحث من التسرع، وعدم التثبت مما يكتب، والغفلة عما بين يديه؛ وبخاصة بعد المراجعة والتنقيح والزيادة التي تَوَجَّ بها الطبعة الثالثة لهذا الكتاب!!

وأيا كان الخلط الذي امتد إلى عمل المحقق هنا؛ فالشاعر -هنا-
النابعة الذبياني، والبيت من قصيدته المشهورة التي اعتذر فيها إلى
"النعمان" كما في ديوان: ٢٦/٢ ومطلعها:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّندِ أَقوتُ وطالَ عليها سَالِفُ الأبدِ
● قال المصنف في بيان لزوم (فَعَلْ وفَعَلْ) وتعديتهما وهما بمعنى:
"فالأول كَمَشَى ومَشَى، قال:

ودوية فقر تمشَى نعامها كَمَشَى النَّصارى في خفافِ الأرندَجِ
قال المحقق عن البيت: "القائل مجهول" (ص ١٦٩).

أما أن القائل هو "الشماخ بن ضرار" كما في ديوانه ص ١١،
واللسان (درج).

● قال المصنف: "ويستثنى من هذا مفعَل المختصين بالمؤنث"
(ص ١٧١).

هنا - أسقط المحقق كلمة من الأصل؛ أدخلت بسوق النص
والصواب: "ويستثنى من هذا؛ مُفَعِّل ومُفَعَّل المختصين بالمؤنث".

● احتج المصنف بالبيت:
وإنَّ الَّذي حانتْ بفلجِ دِمَاؤِهِم هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يأمُّ خالدِ
قال المحقق: "القائل مجهول"، ص ١٧٥.

والبيت للأشهب بن رميلة؛ ذكر ذلك سيويوه (١)، وأبو عبيدة (٢)،
والمبرد (٣)، وعثمان بن جني (٤)، وغيرهم.

• قال المصنف: "لأنه لابد أن يتقدم المنيّة شيء لا يدرسُ جنسه"
(ص ١٧٥).

كذا أورد المحقق النص والصواب: "لأنه لابد أن يتقدّم المنيّة شيء
لا يدرى جنسه".

• أورد المصنف طائفة من العلماء فيهم "السّهيلي"؛ فحارَ المحقق في
أمر هذا "السّهيلي" فترجمه؛ وهو شاكّ أنه هو؛ قال في الحاشية (٢) (من
ص ١٧٦) "السّهيلي: لم أجد ترجمة بهذا الاسم: السّهيلي، وإنما الموجود
في بغية الوعاة، هو: السّهيلي؛ واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله؛ قال عنه
الزبير: كان عالماً بالعربية والقراءات.... وله من المصنفات: الروض
الأنف".

أرأيت مثل هذا الاضطراب؟ يشك في أمر، ثم يثبت، أ هو قضاء منه
على عمد، أم سرفُ الكسل وغلبة الغفلة حالا دون البحث والمدارسة؛

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٦/١.

(٢) مجاز القرآن: ١٩٠/٢.

(٣) المقتضب: ١٤٦/٤.

(٤) المحتسب: ١٨٥/١، والمنصف: ٦٧/١.

حتى ما عاد يفرق بين الاسم والنسبة، ولو انه أعطى البحث شيئاً من وقته، ونظر فيما عقده "السيوطي" في "البغية" لمن اشتهروا بالكنى والألقاب والنسب والإضافات ما اعتراه هذا الوهم والاضطراب، ولعرف من كتب أن "السهيلي" هو السهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد الله.

● أورد المحقق حديث المقداد: "تَوْضُحاً وَانْضَحَ فَرَجَكَ".

فعمد المحقق إلى أدنى المصادر إليه، واستخلص ترجمة موجزة للمقداد، أما تخريج الحديث فقد قال فيه؛ "في رواية صحيح البخاري: تَوْضُحاً وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ" (بص ٨٨. ص ١٧٧).

وقد توقف البحث ملياً يَلْبُ كَلِمَةً (بص) هذه على الأوجه التي يمكن حملها عليها، ولم يهتد فيها إلى بيان شاف؛ بل أزلف إلى متاهات بعيدة عن القصد؛ لا يدري: أهي بُصُ التي بمعنى: انظر؛ وهي من لهجات إخواننا المصريين المعروفة. أم هي بمعنى: بتصرف؛ فأحالها الاختصار والحذف المخل إلى هذا الإيهام، أم هي اختصار لكلمة "بصاد" لا أدري أي الاحتمالات يوافق قصد المحقق؟!

● احتج المصنف بالبيت:

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بَجَارِي دَمْعَهَا لَجْمُودُ

قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٧٩).

والبيت مطلع أربعة أبيات لأبي عطاء السندي في رثاء "ابن هبيرة" أوردها "أبو تمام" في باب المراثي من الحماسة: ٣٩١/١، وقد سبق الحديث عن هذه الأبيات في حلقة مضت؛ عند الكلام على قول "أبي عطاء السندي".

فإنك لم تبعدُ على مُتَعَهِّدٍ بلى كلَّ مَنْ تَحْتَ التُّرابِ بعيدُ

● احتج المصنف بقول الهذلي (ص ١٨٠).

فالعينَ بَعْدَهُمْ كأنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ

قال المحقق: "القائل: الهذلي؛ مرّت ترجمته.

هذا وهم؛ فلم ترد لهذا الهذلي ترجمة في مامر؛ فقد احتج المصنف

بالبيت:

إِذَا لَسَعَتْهُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا - البيت

وعلق المحقق بقوله المعهود: "القائل مجهول".

أ هذه الترجمة التي مرّت؟

وقد نبه البحث على اسم الشاعر؛ وهو: أبو ذؤيب الهذلي، والبيت من

قصيدته في رثاء بنيه؛ كما في ديوان الهذليين: ٤/١.

● استشهد المصنف على إضافة "كلّ" إلى النكرة ببيت الكتاب:

سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعطى رأسِهِ ناجٍ مُخالِطٍ صُهبَةٍ مُتَعَيِّسٍ
فعد المحقق مجهول القائل (ص ١٨٠).

أتراه رجع إلى الكتاب؛ حيث موضع الشاهد، وتحقق من نسبته إلى الشاعر؟ كلا، ما نظر فيه بلحظ؛ فما عنده من الوقت ما يُصَرِّفه في مراجعته، وحسبه أن يوهي الأديم، ولا يرقع!!
البيت للمرار الفقعسي؛ ذكر ذلك سيبويه^(١)، وتابعه السيرافي^(٢)، وابن الأعرابي المعروف بالأسود العندجاني^(٣)، والقرطبي^(٤)، وابن بري^(٥)، وغيرهم.

● احتج المصنف على حذف الفاء من جواب الشرط بالبيت:
مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرْهَا والشرُّ بالشرِّ عند الله مُثْلَانُ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٨١).
مهيم أبا ناجي؛ فقد قلت في ص ٧٩ من هذا الكتاب؛ حيث أورد المصنف هذا البيت نفسه: "القائل: عبد الرحمن بن حسان بن ثابت؛ وهو

(١) الكتاب: ١/١٦٨.

(٢) شرح أبيات سيبويه: ١/١٠٢/١٠٣.

(٣) فرحة الأديب: ١٦٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٤/١٩٨.

(٥) شرح شواهد الإيضاح: ١٢٣.

شاعر مشهور، وابن الشاعر الصحابي حسان بن ثابت، وأم عبد الرحمن أخت أم إبراهيم بن رسول الله - ﷺ - واسم أم عبد الرحمن: سيرين، وله ابن يسمى: سعد بن عبد الرحمن؛ كان شاعراً "وهنا تقول عنه: مجهول!! أنساكه تقادم العهد، واتصال البعد، أم الكلال الذهني؟ تذكر أن القائل هو: عبد الرحمن بن حسان الذي عرّفت -قبلاً- بأدق التفاصيل عن أسرته، والبيت من شواهد سيبويه، وقد نسبته لحسان بن ثابت، ونسبه لعبد الرحمن أبو زيد في النوادر: ٢٠٧، والمبرد في المقتضب: ٢٧/٢، وينسب لكعب بن مالك (١).

● احتج المصنف بالبيت:

وكنْتُ إذا جاري دَعَا لِمَصْوَفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقُ مِثْزِي
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٨٦).

والبيت لأبي جندب الهذلي؛ كما في شرح أشعار الهذليين: ٩٢/٣، كما ورد في صحاح الجوهري، واللسان (ضيف) منسوباً لأبي جندب هذا.

● احتج المصنف على مجيء (غير) محمولة على (إلا) بالبيت:

لم يبق غير طريد غير مُنْفَلِتٍ ومُوثِقٍ في حِبالِ القَدِّ مَجْنُوبٍ (٢)

(١) ديوان كعب بن مالك: ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني: ١٠٩/٢.

(٢) ديوان النابغة: ٩٢.

قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ١٨٩).

والبيت للنابغة الذبياني؛ كما في ديوانه برواية:

لم يبق إلا أسيراً غير مُنفلتٍ أو مُوثقٍ في جبالِ القومِ مَحْنُوبٍ^(١)
أورد المصنف حديث "الخیل معقود في نواصيها الخير إلى يوم

القيامة"، ص ١٩١.

قال المحقق مخرجاً للحديث: "متفق عليه" منهاج الصالحين ٧٠٦،

ورواه الدارمي، المعجم المفهرس: ١٠٣/٣.

أ يكون الحديث "متفقاً عليه" ثم يخرج من منهاج الصالحين؟ ويرويه
الدارمي، ويخرج من المعجم المفهرس!! أين اسم الراوي الذي إلزم المحقق
محاولة معرفته، أين الكتب المشهورة مصادر التخریج؟ أين ما كان يعد؟
بل ما ألزم نفسه به؟ أ هذا قصارى البحث، وما انتهى إليه التخریج؟!

الحديث رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب الجهاد ماض مع البرّ
والفاجر^(٢)، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة، باب الخيل في نواصيها
الخير إلى يوم القيامة^(٣).

(١) ديوانه: ٩٢.

(٢) الفتح: ٤٠/٦-٤٦.

(٣) النووي على صحيح مسلم: ٢٠/١٣.

• أورد المصنف؛ استشهادا على صيغة اسم الزمان مما زاد على ثلاثة أحرف؛ صدر بيت لأمية بن الصلت بعد صيغة اسم المفعول منه؛ قال: "وزمانا كقوله" الحمد لله ممسانا ومصبحنا"، ص ١٩٠.

فوهم المحقق أن الشطر آية من القرآن الكريم؛ فوضعها بين هلالين تماما، وفق عمله في الآية التي احتج بها المصنف -هنا- قبل هذا الشطر، ومرد هذا الوهم -فيما يبدو- استهلال الشاعر هذا الشطر بالحمد لله، وعدم تخريج المحقق الآية قبل الشاهد على عادته في تخريج بعض الآيات حيناً، وتركه لها أحياناً.

والشاهد صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة له في توحيد الله، وقصص الأنبياء وتمام البيت:

بالخير صَبَّحْنَا رَبِّي وَمَسَّانَا (١)

• كرّر المصنف الاحتجاج ببيت الحماسي:

وبعض الحلم عند الجهل — للذلّة إذ عان

قال المحقق: "القائل الحماسي"؛ سبقت ترجمته" (ص ١٩١).

أما إنه التحف رداء الوهم، وأرهق الباحث والدارس بغير علم، فهذا الحماسي أنشد المصنف له هذا البيت في الصفحة الحادية والخمسين بعد المائة؛ فلم يُرَ للمحقق في شأنه يَبَانٌ؛ بل حاد عنه، وقد نبه البحث هناك

(١) ينظر: الأغاني: ١٨٣/٣، وخزانة الأدب: ٢٥٤/١-٢٤٨.

على نكتة الإغفال التي اعتمدها المحقق، وقد كان في ذلك التنبيه غنية عن تكرار القول -هنا- في شأن هذا الحماسي؛ لولا تجشؤ المحقق وإحالاته على المحل؛ فالبيت لشهل بن شيان المعروف بالفند الزماني؛ كما في الحماسة: ١٩٢-١٩٣، وقد سلف به البيان.

● احتج المصنف على حذف التاء من المصدر للإضافة بالبيت:
إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
قال المحقق: "القائل: جرير (سبق تـرجمته)" وكرر ذكر البحر غير مكتف بذكره في صلب النص (ص ١٩٢-١٩٣).

وهل تراه راجع ديوان جرير ليوثق هذه النسبة؛ كلا إنما هي الذاكرة التي تكثر في الاعتماد عليها، واطمأن إلى ما تمده به؛ وبذلك خبط في هذا الكتاب خبط حاطب الليل!!

أما البيت فليس لجرير، كما زعم؛ بل هو للفضل بن أبي العباس ابن أبي لهب؛ كما في شواهد العيني على الخزانة: ٥٧٣/٤، والأشموني: ٣٤١/٤، وشرح شواهد الشافية: ٦٤.

● احتج المصنف على رفع (أمام) رداً على بعض المعربين بالبيت:
نُصِرْنَا فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كِتَابَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا أَمَامُهَا
ص ١٩٤.

وقد نسب المصنف البيت لحسان بن ثابت -رحمته- أما المحقق فقد

تحرّفت عليه رواية البيت تحريفاً أدخل بسوق النص، وكدر معناه، ولم يحقق في نسبة البيت، ولا وثقها من ديوان "حسان" إن كان حقاً هذا البيت لحسان، بل قصارى ما عنده مواطاة المصنف في عزوه وتكريره في الحاشية؛ فلينهد البحث إذن إلى إصلاح الخلل في رواية البيت، وتحقيق القول في نسبته.

توخي تحريف المحقق الشطر الأخير من البيت، وصواب روايته:

مَدَى الدَّهْرَ إِلَّا جَيْرَ قَيْلٍ أَمَامُهَا

أما نسبة البيت لحسان - رحمته الله - فمدخولة؛ إذ لم يرد هذا البيت في ديوانه؛ وإنما هو لكعب بن مالك الأنصاري؛ كما في ديوانه: ٢٧١، والتنبيه والإيضاح لابن بري واللسان، والتاج (جبر).

ووردت نسبة هذا البيت لحسان هنا عند المصنف، وفي كتاب المصون للسمين الحلبي: ١٩/٢، وقد حقق البغدادي في نسبة البيت لكعب بن مالك؛ فذكر أن أول من نسب له لكعب الصاغانى في العباب، ونبة على هذا التردد في نسبة البيت (١)، ورواية صدر البيت شهدنا، بدل " (نصرنا).

• أورد المصنف على جمع أطم على أطام وقول الأعشى: (ص ١٩٥).

فلما أتت أطام جَوْ وأهلَهُ أُنِيختْ فَأَلْقَتْ رَحْلَهَا بِفَنَائِهَا

(١) ينظر: الخزاعة: ١٦/١.

كذا وردت رواية البيت في تحقيق أبي ناجي، وفي أكثر نسخ الكتاب، وفي هذه الرواية تحريف في قافية البيت وقع في أكثر نسخ الكتاب، والصواب:

أُنِيحَتْ فَأَلَقَتْ رَحْلَهَا بِفَنَائِكَا

والبيت من كافية الأعشى التي مدح فيها "هُوَ ذَا بَنَ عَلِيَّ الْخَنَفِيَّ" ومطلعها:

أَتَشْفِيكَ تَيًّا أَمْ تُرَكَّتْ بِدَائِكَا وَكَانَتْ قَتُولًا لِلرَّجَالِ كَذَلِكَ (١)
● احتج المصنف على جواز نصب تمييزكم الخبرية؛ حملا على كم الاستفهامية بالبيت:

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ
قال المحقق: "القائل مجهول". (ص ٢٠٠).

والبيت نسبة صاحب الاغانى لأنس بن زنيم (٢)، والبطليوسي لعبدا لله بن كرير (٣)، وينسب لأبي الأسود الدؤلي، وليس في ديوانه؛ وهو من شواهد سيبويه (٤)، والمبرد (٥)، وابن السراج (٦)،

(١) ديوان الأعشى: ٨٩-٩٠.

(٢) الأغاني: ١٦/٢١-١٧.

(٣) الحلل: ١١٧.

(٤) الكتاب: ١٦٧/٢.

(٥) المقتضب: ٦١/٣.

(٦) الأصول: ٣٢٠/١.

والزجاجي^(١)، وغيرهم، وقد رسم المحقق الكلمة الأخيرة من الصدر
(العلي) والصواب: العلا.

● احتج المصنف على معنى يَضْوَى بالبيت:

فتى لم تلده بنت عم قريية فيضوي، وقديضوي رديد القرائب
قال المحقق: "القائل أبو داود الإيادي، واختلفوا في اسمه؛ فقالوا: هو
جارية، وقيل: هو حنظلة؛ وهو من الشعراء الذين أجادوا وصف الخيل -
الشعر والشعراء: ٢٣٧/١" (ص ٢٠١).

أما هذه فلا يَرُدُّها ماء البحر يا أبا ناجي؛ يذكر المصنف بيتاً
لا ينسبه لشاعر؛ فيفرغ المحقق بذاكرته إلى كتاب "الشعر والشعراء"
ليستخلص منه ترجمة للشاعر أبي داود، ويُسوِّدُ بها حاشية من حواشي
الكتاب؛ لغير مناسبة عنت، ولا لنكتة ظهرت، ولو أن البيت ثابت لأبي
داود هذا لكان الخطب، وهذا الشَّغْبُ، لكن الأمر ليس بذاك؛ فلا البيت
بيته، ولا المصنف أورده باسمه؛ فقيم استدعاء النافر، ورد الشارد،
والتجهضم بغير علم؟!

لقد كنت أود للقلم قراراً دون هذا البيان، وأكتفي بالقول المخلص،
لم أقف على هذه النسبة فيما طلعت عليه، لكن الهوى منع القرار؛ فالمحقق
يستخف بقرائه، ويستجهل أهل التحصيل من الباحثين والدارسين بهذا

(١) الجمل: ١٣٦.

المحاج من القول، وحسب أن الحظ الذي واثاه برهة سوف يوسع له مراداً ومذهباً من هذا الغث المستكثر، هيهات!! ليس ذا أوان التضليل يا أبا ناجي.

أما البيت فقد أورده "ابن قتيبة" في كتاب المعاني الكبير: ٥٠٣/١، غير منسوب، والخالدين في الأشباه والنظائر: ٢٢٨/٢، والبكري في اللآلي: ٨٧١/٢، والبلوي في ألف باء: ٤٠٥/١، وورد في التاج (هرب) مع بيت آخر منسوباً للنابعة الذبياني، وكذا ذكر عبدالعزيز الميمني في تعليقه على اللآلي أنه ينسب للنابعة الذبياني، وليس في ديوانه، نسخة الدكتور شكري فيصل.

● احتج المصنف على مجيء "ثم" عاطفة لمجرد الترتيب؛ وليس فيها معنى التراخي بالبيت:

كَهْزُ الرُّدِّ يُنِيّ تَحْتَ الْعِجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اطَّربُ
قال المحقق: "القائل مجهول". (ص ٢٠٢).

وفي الصفحة السابقة (٢٠١) سوّد المحقق ثلاثة أسطر من الحاشية عن بيت نسبته لأبي داود الإيادي عن خطأ، ثم اتبعه بترجمة موجزة للإيادي نفسه، وكان بعيداً عن القصد في تلك الترجمة، لبعده عن الصواب في نسبة البيت لأبي داود الإيادي، وهنا أورد المصنف بيتاً للإيادي؛ فحكم عليه المحقق بحكمه الجائر أنه "مجهول القائل".

البيت، ياصاح، لأبي داود الإيادي الذي عرفته في الخطأ؛ وجهلته
في الصواب؛ وهو من قصيدة له في وصف فرسه، ومطلعها:

وَقَدْ أَعْتَدِي فِي بِيَاضِ الصَّبَاحِ وَأَعْجَازِ لَيْلٍ مُّوَلِي الذَّنْبِ (١)

• احتج المصنف على الاستعارة بالبيت:

فلو كنتَ ضُبَيَّاناً عَرَفْتَ قَرَابِي وَلَكِنْ زُنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٠٣).

خاتمة الذاكرة، وصرفته عن البحث العجلة، يا أبا ناجي - البيت
للفرزدق من قصيدة له في هجاء "أيوب بن عيسى الضبي" كما في
"الأغاني": ٢٤/١٩، و"خزانة الأدب": ٤٤٥-٤٤٦، و"شرح أبيات
المغني": ١٩٨/٥، والبيت من شواهد النحو المشهورة والبلاغة (٢)؛ فقد
احتج به سيبويه في "الكتاب": ١٣٥/٢-١٣٦، ونسبه للفرزدق، وتابعة
ابن السراج في "الأصول": ٢٤٧/١، ولم ترد هذه القصيدة في ديوان
الفرزدق بشرح وضبط الأستاذ علي فاعور، ورواية عجز البيت في
"الأغاني":

ولكن زُنْجِيٌّ عَظِيمٌ مَشَافِرُهُ

وقد أورد الصاوي البيت مفرداً في ديوان الفرزدق الذي حققه

(١) ديوانه: ٢٩٢، وكتاب المعاني الكبير: ٥٨/١، وشرح أبيات المغني: ٥٣/٣-٥٤.

(٢) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٧.

(ص ٤٨١) وعزا ذلك إلى كتاب سيويه.

• أورد المصنف خمسة أبيات من لامية الشنفرى منسوبة إليه، وقد وافقت هذه المناسبة هوى في نفس المحقق، وأثارت الذكريات الهاجعة في نفسه عن شاعر الصحراء الأبي؛ فاهتبل هذه الفرصة، وترجم الشنفرى ترجمة موجزة اختلط فيها حين آذنا بقوله: "هو أحد العدائين العرب المشهورين"، وشاعر من شعراء الصعاليك.. "إلى أن يقول: "وله لامية تسمى لامية (١) تحت على الإباء والعفة والكرم، وللمؤلف كتاب بعنوان (الشنفرى شاعر الصحراء الأبي" الأغاني (ص ٦٠٨).

أو قد فعلتها - يا أبا ناجي؟! بدأت محققاً، وانتهيت مؤلفاً؛ عهدَ البحث أبا ناجي في أول الأمر محققاً للقصيدة التي تولى ابن هشام شرحها (٢)، ولما شرع في العمل حقق الشرح لا القصيدة، ولما جاز به التحقيق شطر الكتاب آذنا بأنه هو المؤلف؛ أ هذا جزاء رفيق الرحلة؟ أهكذا تثب على ابن هشام، وتسلبه ثمرة جهده، وعصارة فكره، ونتيجة نشاطه في هذا الكتاب وتدعيه؛ إنها غدر غادر، ومكيدة ما يغفرها لك البحث؛ كيف تجاسرت عليها؟ وفيم ذكرك لأبي محمد بن هشام الأنصاري على غلاف الكتاب، وأنت تُبيّت هذه الغدر؟ لك الضبط

(١) يريد المحقق لامية العرب، فهل تراه حذف المضاف إليه على قياس جرى؟.

(٢) مقدمة المحقق: ص ٧.

والتحقيق والمراجعة أولاً، ثم التأليف، إنها زلة نكدة، ولا بد أن تتحمل بها التبعة.

أما العزو إلى "الأغاني" بصفحة دون الجزء؛ فهو من خلف القول وركوب المغمضة.

● احتج المصنف على مجي (في) بمعنى (على) بالبيت:

بطلٌ كأن ثيابه في سَرَحةٍ يُحذِي نعال السبت ليس بتوأمٍ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٠٩).

ضَلَّ دُرَيْصٌ نَفَقَهُ (١)

البيت لعنزة بن شداد؛ الشاعر المشهور؛ وهو من معلقته المعروفة، ورد في ديوانه ٢١١، و"شرح القصائد السبع الطوال" ٣٤٩، و"شرح القصائد العشرة" للتبريزي: ١٩٧.

● أورد المصنف حديث: "كان النبي -ﷺ- يتخوّننا بالموعظة مخافة السامة" (ص ٢١٠) قال المحقق: "رواه البخاري في صحيحه: مختصر المنهاج" (ص ٥٥).

الحديث في صحيح البخاري، ويخرج من المنهاج! ما الذي صرف المحقق عن تخريج الحديث من مصدره الأصيل! أ صعوبة البحث فيه أم ضيق الوقت على المحقق؟ إن كانت الأولى فلم يقحم نفسه في هذه

(١) جمع الأمثال: ٢/٢٦٢.

المهلكة، وإن كانت الثانية فما أعجله؛ واليوم طويل؟! هذا فضلاً عن التحريف في (يتحولنا) الذي لم يتفطن له المحقق، وما يؤل إليه من فساد في المعنى.

الحديث في "صحيح البخاري": كتاب العلم: باب من جعل لأهل العلم يوماً معلوماً (١). وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب المنافقين؛ باب الاقتصاد في الموعظة: ١٨/١٦٩، وورد في "مسند الإمام أحمد" في مواضع مختلفة من الجزء الأول: ص ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٤٣. برواية تختلف عما هنا في صحيح مسلم، ومقاربة له في المسند.

■ احتج المصنف على أن "السكن" يراد به أهل الدار بحديث: "حتى إن الرمانة لتشبع السكن" (ص ٢١١).

قال المحقق: "لم أعر على راوي الحديث في كتب السنة المشهورة". المحقق معنى برواة الحديث، وهل خرج الحديث حتى يعتذر عن عدم وقوفه على اسم الراوي؟ وهل كل حديث احتج به علماء اللغة مصدره كتب السنة المشهورة؟ أين أنت من كتب غريب الحديث؟! أوفنى الموارد إليك، وألصقها باختصاصك. أما إن العجلة أنستك الصفة وأنت وثيق المعرفة؟!

(١) فتح الباري: ١/١٦٣. برواية: (يتحولنا بها مخافة السامة علينا).

الحديث لكعب الأحبار؛ ذكره في خبر يأجوج ومأجوج وهلاكهم؛ قال بعده: "ثم يرسل الله - تبارك وتعالى - السماء؛ فَتَنْبُتُ الأرض حتى إن الرمانة لتشيع السكن" (١).

● احتج المصنف بالشاهد المشهور: ص ٢١٣.

قَوَاطِنُ مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الْحَمِي

فأورده المحقق مورد النثر في تلافيف كلام المصنف، ولم يخرج له ولا عزاه لقائله، وإحالة توهمه نثراً لا شعراً؛ يدل على ذلك أنه لم يسلكه في فهرس الشواهد التي احتج بها المصنف. أتراه أرجأ ذلك إلى الموضع الثاني (٢) الذي تكرر فيه هذا الشاهد مُعْزَوْاً إلى قائله العجاج؟ لو كان ذلك واقعاً منه ماترك الإحالة إليه؟ أو التنبيه على وروده.

● أورد المصنف حديث: "لا يموت لأحدكم ثلاث من الولد فتمسه النار إلا تحلة القسم".

قال المحقق: "متفق عليه - رياض الصالحين: ٢٥٨، وتوجد زيادة في

الحديث بعد لأحدكم من المسلمين" ص ٢١٣.

أهذا هو التخريج من كتب السنة المشهورة؟!

(١) غريب الحديث - لأبي عبيد: ٣٣٤/٤، والفايق: ١٩١/٢، واللسان: (سكن).

(٢) أورده المصنف في ص ٢١٦ شاهداً على جمع: ورفاء.

الحديث في "الموطأ": كتاب الجنائز: باب الحسبة في المصيبة: ١٦٢، وفي "صحيح البخاري": كتاب الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسبه^(١)، وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه: ٤١٩/١٦، وورد بألفاظ مقاربة لما أورده المصنف في هذه المصادر وغيرها من كتب السنة؛ كما أورده البخاري في كتاب الإيمان، باب قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٢).

• احتج المصنف بيت الأخطل معزوا إلى الشاعر:

أَلَا يَا سَلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ
قال المحقق: الأخطل سبقت ترجمته.

هذا من الوهم، واتصال الغفلة؛ لم يسبق للأخطل ذكر ولا ترجمة، وإن رابك الأمر فارجع من هذه الصفحة: ٢١٥ إلى ما قبلها حتى تردك المقدمة، ولك الأمان.

• احتج المصنف على معنى الزَّيْم بالبيت:

باتت ثلاث ليالٍ غير واحدةٍ بذِي المجازِ تُراعي منزلاً زَيْماً
قال المحقق ص (٢١٥) القائل مجهول.

(١) ينظر: فتح الباري: فضائل المدينة: ٩٩/٤، وجامع الأصول: ٣٢٢/٩.

(٢) سورة النور: ٥٣.

والقائل النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه ١٠٩ برواية (ثم واحدة).

- احتج المصنف على معنى "مجنة" بالبيت:
وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجْنَةٍ وَهَلْ يَيْدُونُ لِي شَامَةٌ وَطْفِيلُ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢١٥).
حتى الصحابة -عليهم الرضوان- سطا عليهم بقلمه، وناهم ما نال
الغيثرة.

- البيت لبلال بن رباح؛ كما في "صحيح البخاري" من حديث
عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قالت: "لما قدم رسول الله -ﷺ-
المدينة، وعك أبو بكر وبلال؛ فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:
كُلُّ أَمْرِي مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِن شَرَاكِ نَعْلِهِ
وكان بلال إذا أقلع عنه الحمى يرفع عقيرته يقول:
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوَالِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجْنَةٍ وَهَلْ يَيْدُونُ لِي شَامَةٌ وَطْفِيلُ" (١)
● قال المصنف: "وذلك أن من عدا أهل مكة كانوا يعرفات"
(ص ٢١٧) الصواب: "أن من عدا أهل مكة كانوا يَقْفُونَ يعرفات".
● قال المصنف: "ومن أبيات إيضاح أبي علي -رحمه الله:
رِيَاءُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقَنَّتْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّيْلُ

(١) ينظر فتح الباري ٩٩/٤ فضائل المدينة.

قال المحقق: "البيت من أبيات إيضاح النحوي أبي علي" (ص ٢١٨).

ما كان ضره لو أورد كلام المصنف! ياترى: أهى الرغبة فى تحديد الصياغة أم أراد لفت الذهن إلى الصيغة الجديدة؟ ما إخاله إلا وقع فى أمّ حبو كَر (١).

أما البيت فقد حاد عن نسبته إلى قائله؛ ولعله تكثر من نفسه على نفسه أن يقول: "مجهول القائل".

ولم يذكر الصفحة فى "الإيضاح" التى ورد فيها الشاهد، وأنّى له بذكرها؛ وهو لم يعلم حقيقة عنوان الكتاب؛ بلّهُ العزوّ إلى موضع الشاهد فيه.

وأياً كان الأمر؛ فالبيت للمتنخل الهذلي؛ كما فى "شرح أشعار الهذليين": ١٢٨٤/٣-١٢٨٥، و"شرح شواهد الإيضاح" لابن برى: ٣١٥، واحتج به أبو علي الفارسي فى "التكملة: ٧٣".

● قال المصنف: "وإنما خص التشبيّه بهذا الوقت" (ص ٢١٩).

كنت أود تجاوز هذا التحريف، وأعدّه مما أثّته المطبعة والعاملون فيها. لكن تلك الجملة التى تُوجت بها الطبعة الثالثة (مَزِيدَةٌ وَمُنْقَحَةٌ) لم تترك لي رية أن التحريف مما طاشت به يده، وزلّ به قلمه؛ وقت القراءة

(١) سبق التنبيه على هذه الترجمة وما فيها من خلط.

بنظرة الطائر.

وصواب النص: "وإنما خصَّ التشبيه بهذا الوقت".

- احتج المصنف على كلمة (القور) التي وردت في بيت كعب:
وقد تلفح بالقور العساquil

بقول الراجز:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَعْلَى ذِي الْقَوْرِ قَدْ دُرِسَتْ غَيْرُ رِمَادٍ مَكْفُورٍ
فاجتهد المحقق في بحر البيت، وأورده في صلب النص بين الهلالين،
وحاد عن عزو البيت. ويأخذ البحث على هذا التصرف من المحقق
أمرين؛ لا بد من بيانهما:

أولاً: ما سطره في صلب النص عن بحر البيت؛ وهو مشطور
السريع بعيد عن الصواب؛ فالبيت من الرجز.

ثانياً: لم يعز البيت إلى قائله، وقد توفر البحث على معرفته؛ وهو
"منظور بن مرثد الأسدي" كما في "التنبيه والإيضاح" و "اللسان" (قور)
وقد ورد البيت مع بقية أبيات القصيدة في "نوادر أبي زيد" ص ٥٧٠ غير
منسوب، وأورد سيويه ثلاثة أبيات بنفس الوزن والقافية توهم أنها
لنظور هذا؛ وما هي له؛ وإنما هي لحميد الأرقط؛ كما في شرح أبيات
سيويه - لابن السيراقي: ٢٣/٢.

- احتج المصنف على أن عساquilاً أصلها: عساquil: فحذفت الياء

ضرورة بيت الكتاب.

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصِّيَارِفِ
قال المحقق: "القائل مجهول" (٢٢٠).

عزا له المصنف البيت إلى المصدر؛ فهل تراه رجوع إلى ذلك المصدر
ليستيقن منه عن نسبة البيت؟ كلا لم يلحظه بطرف؛ فقد تعود ألا ينظر
في كتاب إلا للضرورة ملجئة، أو ترجمة معوزة دخيلة على النص؛ عندها
ينظر نظرة الطائر.

البيت - يا أبا ناجي - للفرزدق؛ ذكر ذلك سيبويه في الكتاب:
٢٦/١، وتابعه ابن النحاس في "شرح أبيات سيبويه" ٣٣، والبغدادى في
"الخزانة" ٤/٤٢٦، وغيرهم، وأورده الصاوي في "ديوان الفرزدق" ٥٧٠
مفرداً، ولم يورده الأستاذ على فاعور في "ديوان الفرزدق" الذي عني
بضبطه وشرحه.

● احتج المصنف على تعليق قافية البيت الأول بأول البيت الثاني
بالبيتين:

لَا صَلُحُ يَبْنِي فَاغْلُمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَقَرَ قَمَرُ الْوَادِي بِالشَّاهِقِ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٩).

هكذا أرسلها مثلاً كلمة "مجهول" فمتى الوعد أن يكون للمعروفِ
حَظٌّ مِنْ عُنَايَتِهِ، وَجَانِبٌ مِنْ مَلاحِظَتِهِ؟.

البيت لأبي عامر بن الحارث السُّلَمي؛ جد العباس بن مرداس؛ كما
في "شرح أبيات سيوييه" لابن السيرافي: ٥٨٣/١، و"فرحة الأديب"
١٢٨، و"التنبيه والإيضاح" لابن بري، و"اللسان" (قور).

- احتج المصنف على معنى القلب ببيت النابغة الجعدي:
حَتَّى لَحَقْنَا هُمْ تَعْدِي فَوَارِسُنَا كَأَنَّا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الْآ لَا
أي: يَرْفَعُهُ الْآ لَا" ص ٢٢٢.

وقد عزا المصنف البيت للنابغة؛ فلم تفت هذه المناسبة المحقق؛
فذكرنا ببلائه في البحث والتعريف بالأعلام الذين قام بتجميعهم من
خارج الكتاب ودخله؛ قال في الحاشية (١) من ص ٢٢٢: "النابغة
الجعدي -مرت ترجمته".

وإذا عدنا إلى تلك الترجمة التي مرت في تلافيف الحواشي نجد فيها
غشم الحاطب في قوله: "النابغة الجعدي، هو: زياد بن معاوية، ويكنى أبا
أمامة، وأهل الحجاز يفضلون النابغة وزهيراً، إلى أن يقول: "وهو الذي
مدح النعمان بن المنذر ملك الحيرة" أهذا الذي مرت ترجمته؟ أطرق،
واستغفر الله مما جرى. أما الترجمة التي أوردتها في ص ٥٩ فهي للنابغة
الجعدي؛ لكن تكراره للترجمة أودى به إلى هذه المظلمة.

● قال المصنف عن الوجه الثاني من وجهي القلب المردود لعدم تضمنه اعتباراً لطيفاً: "ومن الثاني قوله:

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ
يَوْمًا يَظَلُّ بِهِ الْجِرْبَاءُ مُصْطَحِدًا كَأَنَّ ضَاحِيَةً بِالشَّمْسِ مَمْلُوءُ

كذا أورد المحقق البيتين متصلين؛ وقد يوهّم هذا المسلك أن البيتين لشاعر واحد؛ من قصيدتين مختلفتين، وأما ترقيم البيت الثاني بالرقم المتسلسل (٢٩) فلا يرفع هذا الاحتمال لمن يجهل أبيات قصيدة كعب بن زهير، أو يعلم منها أوائلها ولا يعلم ما بقي منها، والقصائد تتشابه في القوافي وفي البحور؛ كما هو معروف.

فالبيت الثاني من قصيدة كعب مفصول في الأصول بكلمة (وقوله) لكن المحقق أسقطها من سوق النص. وقال عن البيت الأول: "القائل مجهول" ومن يرى اتصال البيتين -هنا- يدرك، ولو من باب الإلزام، أن كلمة مجهول تشمل البيتين.

والبيت الأول لعروة بن الورد، كما في "سرّ الفصاحة": ١١٤، و"مغني اللبيب": ٩١٣، و"شرح أبيات المغني": ٣٢٣/٢، ١٢٠/٨.

● احتج المصنف بحديث: "هي ركضة من ركضات الشياطين". قال المحقق: "رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي؛ من حديث حمّة بنت جحش: فقه السنة: ١/٨٨" (ص ٢٢٧).

هنا أمران ينبه البحث عليهما:

الأول: تحريف الكلمة الأخيرة من ألفاظ الحديث.

الثاني: تخريج الحديث من "فقه السنة".

أما التحريف فصوابه: "الشيطان" بالإفراد.

وأما تخريج الحديث من "فقه السنة" فلعله تجديد أو تنويع في المصادر، وكنت -قبلاً- حسبت الجهد أقعده عن طلاب الأحاديث من مصادرها الأصلية.!

يروي الحديث ثلاثة من أئمة العلم؛ فلا يكلف المحقق نفسه الرجوع إلى كتبهم؛ لو أنها مخطوطة لم تطبع لكان له العذر، أو أنها مما تقدم طبعه، ونقد من المكتبات العامة، ونادر في المكتبات الخاصة، لكان له مندوحة. أما وهي تملأ رفوف المكتبات العامة والخاصة فما عذره؟ لو لم يلزم نفسه في تلك المقدمة المنحوسة تخريج الأحاديث من كتب الحديث المشهورة لنجا من هذا البلاء!!

وأياً كان الأمر؛ فالحديث قطعة من حديث طويل لحمنة بنت جحش في شأن استحاضتها التي كانت تحيضها وما تتجّه بسببها من الدم، ورواية الحديث عند أحمد، وأبي داود، والترمذي: "إنما هذه ركضة من الشيطان" (١).

(١) مسند الإمام أحمد ٤٣٩/٦، والفتح الرباني ١٢/١٧٦، وسنن أبي داود ١/١٦٧، وسنن الترمذي ٢٢٣/١.

• أورد المصنف على مجئ جعل بمعنى: شرع البيت!
وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ
وعقب على البيت بقوله:

كذا أنشده النحويون، ورد ذلك بعضهم؛ قال: والصواب:

نَهَضَ الشَّارِبُ السَّكِرَ

واستدل بأن بعده:

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى ثَنْتَيْنِ مُعْتَمِداً فَصُرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

قال المحقق عن البيت الثاني "القائل مجهول" (ص ٢٢٨-٢٩٨).

أتراه حقق قبل هذا الحكم، وما شأن البيت الأول، وقد اتفق مع
الثاني في القافية والبحر؛ هل كان معروفاً قائله؛ أم هي الحيدة عن الأول،
والتلهي بالثاني بهذا الحكم الغشوم؟!

البيتان وردا في ملحقات "ديوان عمرو بن أحمد الباهلي": ١٨١،
وفي أبيات ثلاثة قافيتها رائية، وفي الموشح للمرزباني: ١١٨؛ فالبيتان إذن
لعمر بن أحمد الباهلي، وقد رجح هذا البغدادي في "خزانة الأدب"
٣٥٨/٩، و"شرح أبيات المغني" ٢١٣/٧-٢١٤.

ونسب الجاحظ في "كتاب الحيوان" ٤٨٣/٦-٤٨٤، البيت الأول
-هنا- مع بيت آخر لأبي أحيه النمرى، وكذا صنع العيني: ١٧٣/٢-
١٧٤، وهما في شعره المجموع: ١٨٦-١٨٧، ونسب الجاحظ البيت
الثاني هنا: "وكنْتُ أَمْشِي عَلَى ثَنْتَيْنِ مُعْتَمِداً" ويبتين قبله في كتاب

"البرصان والعرجان والعميان والحولان" (ص ٤٠٣-٤٠٤) لأبي الدهماء.

وفي سمط اللآلي: ٢/٧٨٥ نسب البيت الثاني ويبتا قبله لقردة بن سلول؛ رجل من أصحاب رسول الله - ﷺ - أمره على بني سلول.

• أنشد المصنف على معنى "النصف" قول الحماسي:

لَا تَنْكِحَنَّ عَجُوزاً إِنْ دُعِيَتْ لَهَا وَاخْلَعْ ثِيَابَكَ مِنْهَا مُمَعْناً هَرَباً
وَإِنْ أَتَوَكَ وَقَالُوا: إِنَّهَا نَصَفٌ فَإِنَّ أَمْثَلَ نِصْفَيْهَا الَّذِي ذَهَباً
قال المحقق: "القائل الحماسي (سبقت ترجمته)" ص ٢٥٠.
عادتْ لِعَتْرَتِهَا لَمِيسُ!

كَمْ قد أحال إلى هذا الحماسي الذي مرّت ترجمته؛ أفكل حماسي يذكر أياً كان اسمه هو ذلكم الحماسي الذي تردى البحث - قبلاً - في ترجمته. وتاه عن المقصد في التعريف به؛ حين آذنا المحقق ثمة بقوله: "هو الصلتان العبدى، وإذا كان القائل الحماسي فإنه شاعر غير معروف، ثم ترجم الصلتان العبدى في سطرين خروجاً من الخلاف (١).

أ هذا هو الحماسي الذي مرّت، أو سبقت ترجمته؟!؟

حسب المحقق أنه بهذه الإحالة المحالة قد أنهى العهدة، وحقق الغاية،

(١) ينظر: ص ٦٢ الحاشية (١) من شرح قصيدة كعب بن زهير.

وما درى أنه سقط بها في أم أدراص (١).

الحماسي-هنا- لم يقف المتقدمون على حقيقته، ولا انتهى المتأخرون إلى معرفته؛ فقد أورد أبو تمام البيتين في "ديوان الحماسة":
٤٧٥/٢ غير معزوين، والمعري في "رسالة الغفران": ٥٠١، والراغب الأصبهاني في "محاضرات الأدباء": ٨٨/٢، والمرزوقي في "شرح ديوان الحماسي": ١٨٧٣/٤، وصدر الدين البصري في "الحماسة البصرية": ٣١٥/٢، وغيرهم؛ أبعد هؤلاء الجهابذة المعروفين بدقة تحريهم يقال عن هذا الحماسي: سبقت ترجمته؟! صه صاقع!! (٢).

● احتج المصنف ببيت المثقب العبدى:

كَأَنَّمَا أَوْبٌ يَدِيهَا إِلَى حَيْزٍ وَمِهَا فَوْقَ حَصَى الْفَدْفِدِ
نُوحِ انْبَاءَ الْجَوْنِ عَلَى هَالِكٍ تَنْدُبُهُ رَافِعَةً الْمَجْلِدِ
قال المحقق: "القائل المثقب العبدى-مرت ترجمته".

هذا من الوهم والغفلة -عما سلف؛ فلم يسبق للمثقب ذكر في

كلامه، ولا عنت مناسبة لترجمته قبل هذه الصفحة (٢٣٢).

● احتج المصنف بحديث: "إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون".

قال المحقق: "رواه (متفق عليه) رياض الصالحين" (ص ٢٠٤).

(١) جهمرة الأمثال: ٤٧، ومجمع الأمثال: ١٠٣/٢.

(٢) مجمع الأمثال: ٢٣١/٢.

أو (متفق عليه) راو للحديث؛ تحول الوصف المشتق المخبر به إلى علم يروي الأحاديث، ويفسر آي الكتاب، وينشد الأشعار!!.

أما إنَّ عَزَّوَ الحديث إلى "رياض الصالحين" من فرط القول، وركوب المغمضة.

الحديث في "صحيح البخاري: كتاب الأذان (١)، وفي "صحيح مسلم" بشرح النووي: كتاب المسجد: باب إتيان الصلاة بوقار: ١٠٢/٦، ومسند الإمام أحمد: ٢٣٨/٢.

• قال المصنف: "وهذا مبهم عن الإبهام اختصاصه بالإضافة" (ص ٢٣٧).

كذا أورد المحقق النص، وفيه من التحريف ما أدخل بسوق النص؛ ومعناه؛ والصواب:

"هذا مبهم ولا يخرج عن الإبهام اختصاصه بالإضافة".

• احتج المصنف بحديث: "اللهم حوالينا ولا علينا" (ص ٢٣٨).

قال المحقق: "رواه البخاري ومسلم: منهاج الصالحين" (ص ١٥٩).

يروي الحديث البخاري ومسلم؛ فلا يخرج الحديث من كتابيهما، ولا من الكتب التي عنت بهما شرحاً وتفسيراً.

(١) الفتح: ١٦/٢.

يا هناه! الحديث في صحيح البخاري : كتاب الاستسقاء على المنبر^(١)، وفي صحيح مسلم بشرح النووي: باب الدعاء في الاستسقاء^(٢).
● أورد المحقق قول الرسول -ﷺ: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبدالمطلب" (ص ٢٣٩).

قال المحقق: "رواه أحمد والشيخان والنسائي عن البراء بن عازب الجامع الصغير للسيوطي" (ص ١٠٧).

أما إن أخا الخلاط أعشى بالليل^(٣). أو همنا أبونا جي بهذا الثبت من رواة الحديث؛ حتى حسبناه مخرجاً له من مصادره؛ فإذا به يميل إلى أدنى الموارد من مراجعه!

الحديث ياهناه في: صحيح البخاري^(٤) وفي صحيح مسلم بشرح النووي: باب غزوة حنين: ٣٩٦/٨.

● أورد المصنف حديث: "من قتل قتيلاً فله سلبه" (ص ٢٣٩).
قال المحقق: "رواه الشيخان، وأبو داود، والترمذي عن قتادة، وأحمد، وأبو داود عن أنس، وأحمد، وابن ماجه، عن سمرة بن جندب: الجامع الصغير.

(١) المصدر السابق: ٥٠٨/٢.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٤٥/٦.

(٣) الجمع الأمثال ١٣١/١.

(٤) الفتح: ٢٨/٨.

أرأيت استعراضاً لأئمة الرواة كهذا؟، أتظنه ابن مجدتها؟؛ كلاً فقد كُبا الجواد، ولما يشرف على نهاية المطاف، فالمرجع لذلك الرعيل من أئمة الرواة "السيوطي" في: جامعته الصغير، وقد بيض الصفحة؛ اعتماداً على خبرة الباحث والدارس.

وأيا ما كان الأمر فالحديث في: صحيح البخاري؛ كتاب المغازي والسير^(١)، وفي صحيح مسلم بشرح النووي: كتاب الجهاد: باب استحقاق القاتل سلب قتيله: ٣٠٣/٢: كما ورد في الموطأ: كتاب الجهاد: باب ما جاء في السلب والنفل: ٤٥٤-٤٤٥، وسنن أبي داود: كتاب الجهاد: باب السلب يعطي القاتل: ٦/٢.

● احتج المصنف على مجئ الوصف لكلّ دون المضاف إليه بعدها بالبيت:

وكل أخ مُفارقُهُ أخوه لَعمرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانُ
(ص ٢٤٠).

قال المحقّق: "القاتل حضرمي بن عامل (ولم أعثر على ترجمة لهذا الشاعر)".

كذا أورد المحقّق اسم والد الشاعر (عامل) باللام، وقد أحاط الجملة المنفية بهلالين؛ وهو منهج انتحاه دون الباحثين. ولقد أشفق الباحث

(١) فتح الباري: ٥٠٨/٨.

على المحقق؛ إذ بجمع نفسه بحثاً وتفتيشاً عن ترجمة للشاعر "حزرمي بن عامل" يسود بها حاشية من حواشي الكتاب؛ فلم يظفر بها، ولم يقف لها على أثر، ولو أنه ظفر "بحزرمي بن عامل" هذا، وترجمه لكانت طامة أكبر من عدم العثور عليه؛ لكن اللطف في القضاء حال دون البلاء؛ فظل الباحث الحصيف عن الترجمة حين ظل في اسم الشاعر، وفي الاعتبار غنى عن الاختبار.

البيت ياهناه! لحزرمي بن عامر (بالراء المهملة) شاعر صحابي، ترجمته مسطورة في كتب السير والتراجم، وقد أوردت في مصادر التحقيق ثبناً لكنك لم تنظر في ذلك الثبت إلا بنظرة الطائر؛ فله ترجمة في "المؤتلف والمختلف": ٨٤، والإصابة: ٢/٢٩٥، وخزانة الأدب: ٣/٤٢٦، والأعلام أيضاً: ٢/٢٨٩، وفي هذا بلاغ.

وينسب البيت المحتج به لعمر بن معد يكرب الصحابي الجليل، كما في الخزانة: ٣/٤٢٦-٤٢٧.

● احتج المصنف بقول الشاعر:

يايؤس للحرب التي وضعت أراهاط فاستراحوا
كذا أورد المحقق البيت، وقد عزاه إلى "سعد بن مالك" واعتذر - في الحاشية - بقوله: "لم أعر على ترجمة للشاعر سعد بن مالك" ص ٢٤٣. ويلحظ البحث على عمل المحقق - هنا - الأمور التالية:

أولاً: أنه أحل بوزن البيت؛ حين جعل صدر الشطر الثاني عروضاً للبيت.

والصواب في كتابته وفق مايلي:

يَأْبُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا
والبيت من مجزوء الكامل.

ثانياً: عزا المحقق البيت لسعد بن مالك، ثم اعتذر عن الترجمة له؛ لأنه لم يعثر على ترجمة له.

مَنْ قَالَ لَهُ إِنَّ الشَّاعِرَ -هنا- يَتَطَلَّبُ مِنْهُ تَرْجَمَةٌ؟ أَوْرَدَ ذِكْرُهُ فِي
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ؟!

أَمْ اخْتَلَفَ فِي نِسْبَةِ الْبَيْتِ بَيْنَ سَعْدَيْنِ، وَلَا بَدْءَ مِنْ تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا عَنِ
الْآخَرِ؟!

وآخر القول: كيف استدلل على أَنَّ الشَّاعِرَ هنا "سعد بن مالك" وهو لم يعثر له على ترجمة؟

إن كانت ذاكرته هي التي أسعفت به ساعة فما أحرأها أن تُمدّه بترجمة "سعد بن مالك"!! ليسود بها حاشية من حواشي الكتاب لغير مناسبة عنت، أو نُكتة ظهرت.

وإذا كان مازال يُنشد ترجمة لسعد بن مالك هذا فإنها موجودة في أحد المصادر التي أوردها في آخر الكتاب (ص ٢٧٥) تحت عنوان

"مصادر التحقيق" وهو "المؤتلف والمختلف" للآمدي؛ فهل رجع إليه؟ أم نقله ضمن المراجع التي حشرها في آخر الكتاب ولم ترد له إحالة في حواشي الكتاب إلى كثير منها؛ كما سيأتي الحديث عنها - إن شاء الله. وللشاعر تراجم في معجم الشعراء: ١٤٠، وهو والمؤتلف والمختلف في مجلد واحد، وفي جمهرة أنساب العرب: ٣١٩-٣٢٠، وشرح أبيات المغني: ٤٠٨/٤، وفي هذا بلاغ.

● أورد المصنف شاهداً على الفرق بين "أَوْعَدَ" و"وَعَدَ" في ص ١٤٥ من هذا الكتاب، وأعاد لنفس الغرض في ص ٢٤٩، قال: "والوعد في الخير، والإيعاد في الشر؛ ولهذا قال بعض فصحاء العرب في دعائه: يا من إذا وعد وفي، وإذا أوعد عفى؛ قال الشاعر:

وإني إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومُنجز موعدي
قال المحقق: "القائل مجهول" وهو تكرار لقوله السابق في حاشية ص ١٤٥، وقد سبق للبحث التنبيه على نسبة البيت، وأنه لعامر بن الطفيل؛ كما في ديوانه: ٥٨، وجمهرة ابن دريد: ٣٨٥/٢، وتهذيب اللغة: ٣٥/٣.

احتج المصنف بحديث: "يا محمد: إن ربك أمرك أن تصل مَنْ قطعك، وتعطي مَنْ حرمك، وتعفو عمن ظلمك" ص ٢٥١.
قال المحقق في تخريجه: "رواه في بعض فقه الإمام أحمد بن حنبل:

المعجم المفهرس: ج ١/٤٥١.

أما هذه الصياغة؟ التي وفقت إلى اختيارها؛ فلا أحسب أحداً أتى بمثلها في السابقين، ولا ينزع إلى مثلها أحد في الخالفين! أين فاعل "رواه" وهل "بعض فقه الإمام أحمد بن حنبل" كتاب هُدَيْتَ إليه؟ إنه كشف في عالم المعرفة والتراث! وأياً كان أمرُ هذا البلاء الذي أبلاه المحققُ في تخريج الحديث؛ فإنَّ الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده: ١٤٨/٤-١٥٨-١٢٨/٥، وابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٣٠/١٣.

● احتجَّ المصنف بقول الدُّوَلِي:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَ رَأَى اللَّهُ إِلَّا قَلِيلاً

قال المحقق: "القائل أبو الأسود الدُّوَلِي -مرَّت ترجمته" (ص ٢٥٢).

وهذا من الوهم الذي امتد إلى كثير من أعمال المحقق، وانحط على ذاكرته؛ حتى ما يميز بين سابق أعماله ولاحق إنجازه، فأبو الأسود لم يرد له ذكر قبل هذه الصفحة، ولا عرضت له مناسبة؛ تستوجب له الترجمة، أو يستحسن بها تعريف به.

● استشهد المصنف بالبيت:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيْمُوا سُيُوفَهُمْ ولم تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ

قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٥٣).

وهاً لك! تذكر ديوان الشاعر ضمن مصادر التحقيق في ص ٢٧٩،

ثم تقول: مجهول القائل.

البيت للفرزدق كما في ديوانه: ١٣٩، والكامل للميرد: ٢٦٥/١،
والأضداد لابن الأنباري: ٢٥٨-٢٥٩، واللسان (شيم) والمغني: ٤٧١،
أبعد هذا الثبوت من المصادر إضافة إلى ديوان الشاعر يقال عن الشاهد؛
"مجهول القائل"؟

- قال المصنف: "ومن الأول زائر كضارب؛ قال عنزة:
حَلَّتْ يَأْرَضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ عَسِيراً عَلَيَّ طِلَابُكَ ابْنَةَ مَحْرَمٍ
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٥٨).

أما إنه غشمشم يغشى ألوان الشجرة^(١)، ينسب المصنف البيت
لعنزة، والمحقق يقرر أنه "مجهول القائل" غفوت بين ذراعي وجبهة
الأسد!!

البيت لعنزة كما في ديوانه: ٨٦ الذي حُشِرَ ضمن مصادر
التحقيق، وفي شرح القصائد السبع الطوال: ٢٩٩، وشرح المعلقات
العشر - للتبريزي: ٣٧٥، وشرح المعلقات السبع - للزوزني: ٩٣،
والمصدران الأخيران من مصادر التحقيق عند أبي ناجي.

- احتج المصنف بالبيت:

لولا الإله ما سكنا خصماً ولا ظللنا للمشائي قيما

(١) جمع الأمثال: ٤١٢/٢ بتصرف يسير.

قال بعده: "والصواب أن خصم لقب لعنزة بن عمرو بن تميم".
 كذا جاء سوق البيت والنص في عمل المحقق، وفيه من التحريف
 والتصحيف ما أدخل بسوق النص ومعناه؛ والصواب في البيت:
 لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكْنَا خَضَمًا وَلَا ظَلَّلْنَا بِالْمَشَائِي قِيَمَا
 وصواب نص المصنف: "أَنْ خَضَمَ لَعْنَرُ بْنُ عَمْرٍو". وأصول
 النص في صحاح الجوهري (خضم).

- قال المصنف: "الضيغم فيعل.... قال: أنشد سيبيوه:
 وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْغَمَةٍ لِضْغَمِهَا يَقْرَعُ الْعِظَمَ نَائِبُهَا
 قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٥٩).
 والبيت لمغلس بن لقيط الأسدي من قصيدة رثى فيها أخاه "أَطِيطاً"
 وفيها يشتكي ابني أخيه مُدْرِكاً ومرة، وقبل البيت:
 أَبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكاً وَمُرَّةٌ وَالْذَّنَا قَلِيلٌ عِتَابُهَا (١)
 ونسبه "ابن الشجري" في أماليه: ٢٠١/٢، للقيط بن مرة الاسدي.
 ● قال المصنف في شرح بيت كعب بن زهير: (ص ٢٦٠).
 يَغْدُو فَيَلْجِمُ ضِرْغَامَيْنِ عَيْشُهُمَا لَحْمٌ مِنَ الْقَوْمِ مَعْفُورٌ خَرَاذِيلُ
 قال: "يصف هذا الأسد المشبه بالضرورة".

(١) ينظر الأعلام على سيبيوه: ٣٨٤/١، وابن بري في شواهد الإيضاح: ٧٤-٧٥، وابن
 هشام في تخلص الشواهد: ٩٤، والبغدادى في الخزانة: ٣٠٣/٥.

حرف المحقق النص تحريفاً أخل به؛ والصواب: "يصف هذا الأسد المشبه به بالضراوة".

وقال: "والقرن بكسر القاف المقام"، لك في شجاعة. والصواب: المقاوم لك.

● احتج المصنف بالبيت: (ص ٢٦١).

وهن وقوف ينتظرن قضاءً بضاحي غداة أمره وهو ضامز
حاد المحقق عن نسبة البيت؛ وربما استكثر من نفسه تكرار: "مجهول القائل".

والبيت لمعل بن ضرار؛ المعروف بالشماخ: كما في ديوانه: ١٧٧،
وجمل الزحاجي: ١٢٢، والحلل: ١٦٣.

● استشهد المصنف بقول الراجز:

قد سآلم الحيات منه القدماء الأفعوان والشجاع الشجعما
قال: المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٦٢).

والبيت من شواهد سيويه: ٢٨٦/١-٢٨٧، وعزاه لعبد بني عبس،
ونسبه "ابن السيرافي" في شرح أبيات سيويه: ٢٠١/١، لمعروف
الديري؛ وينسب للعجاج، ولأبي حيان الفقعسي^(١).

(١) ينظر الأعلام على سيويه: ١٤٥/١، والعيني: ٨٠/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي:

● احتج المصنف بالبيت:

وَكُلُّ فِتْيٍ وَإِنْ أَثَرَى وَإِنْ أَمْشَى سَتَحْلُجْهُ عَنِ الدُّنْيَا مَنْوَن
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٦٣).

أَيَكُونُ الْبَيْتُ "مَجْهُولُ الْقَائِلِ" وَدِيَوَانُ الشَّاعِرِ ضَمِنَ مَصَادِرِ
التَّحْقِيقِ؟ أَمَّا إِنَّهُ مِنْ فَرَطِ الْبَيَانِ.

البيت للتأبغة الذبياني؛ كما في ديوانه: ٢٥١-٢٥٢، واللسان
(منن) برواية: "ستحلجه عن الدنيا المنون".

● أورد المصنف حديث: "رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ لَحْيٍ يَجْرُ قَصْبَهُ فِي النَّارِ"
وذلك أنه أول مَنْ سَيَّبَ السَّوَابِ، ويجر البحائر.

كذا أورد المحقق نص الحديث، وقد جعل المقطع الأول منه بين
هلالين؛ فلعله يظن الحديث انتهى بهذا المقطع، أو هو منهج اختاره
لنفسه لم يسبق إليه من قبل.

أما تخريج الحديث فقد أغرب فيه وأعجب؛ قال في حاشية
ص ٢٦٣، ٢٦٤:

"رواه في بعض نَصِّهِ الإمام البخاريّ ومسلم، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهَذَا
نَصُّ الْحَدِيثِ: "رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عَامِرِ الْخَزَاعِيِّ يَجْرُ قَصْبَهُ فِي النَّارِ؛ كَانَ
أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَابِ". الحاوي للفتاوى: ٢١٣.

"وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله - ﷺ: رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ قَمْعَةَ ابْنَ خَنْدَقٍ يَجْرُ قَصْبَتَهُ فِي النَّارِ - أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَيْرَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ" فيبدو أَنَّ "عَمْرُو بْنَ لَحْيٍ" هذا هُوَ "عَمْرُو بْنُ عَامِرِ الْخَزَاعِيِّ".

ما كان أغناه عن هذا التعليق الذي أحال نصّ الحديثِ إلى قطعٍ غير مُتجاوِرةٍ أَذْهَبَتْ جِدَّتَهُ وبهَاءَهُ بسبب التَّحْرِيفِ والتَّصْحِيفِ في كلمات النصّ. وقد شَطَّ عن قصد المصنف في الاستشهاد، بما جمعه في هذه الحاشية مِنْ قُطْنٍ مَنْدُوفٍ وَقَتَادٍ مَخْرُوطٍ، آه لو سَمِعَ نُصَحَ النَّاصِحِ: لَيْسَ هذا بعَشْكَ فَادْرُجِي" (١).

● احتج المصنف بالحديث على كلمة "القُصْب" بضم القاف وسكون الصاد المهملة، وفسرها بأنها المعى؛ وفي هذا تصور لمشهد من مشاهد تعذيب "عمرو بن لحي" في النار؛ وهو يجر أمعاءه فَتَدَلِّقُ لَهُ الْأَقْتَابُ. وتسيلُ منه النَّفُوسُ؛ فأحال المحقق تلك الكلمة إلى "القصة" قَضِيبٍ مِنَ الشَّجَرِ، وهنا يُدْرِكُ الْقَارِيءُ أَنَّ الْحَدِيثَ يُصَوِّرُ مَشْهَدًا لِعَمْرُو بْنِ لَحْيٍ فِي نَزْهَةٍ عَلَى ضِفَافِ جَهَنَّمَ يَنْكُثُ بِقَصْبَتِهِ أَوَارَ جَهَنَّمَ!

وَأَيُّ مَا كَانَ الْأَمْرُ فَالْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ التَّفْسِيرِ (٢)، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ: كِتَابُ الْجَنَّةِ: بَابُ النَّارِ يَدْخُلُهَا

(١) مجمع الأمثال: ٩٣/٣.

(٢) ينظر: الفتح: ٢٨/٨.

الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء: ١٧/١٩٥.

● احتج المصنف ببيت جذعة:

مِنْ فَتَوَ أَنَا رَابِئُهُمْ مِنْ كَلَالِ غَزْوَةِ مَاتُوا
(ص ٢٦٦).

كذا أورد المحقق رواية البيت وصوابه كما في الأصول:
"فِي فَتَوَ أَنَا رَابِئُهُمْ".

● قال المصنف: "ويروي: تقطر بالمشناه من فوق".

ويروي: تقطر بالمشناه من فوق؛ فالدم إما مفعول به؛ لأنه يقال: قطر الدم، وقطر به، والمعنى: تقطر الكلوم الدم، وما: تمييز على أن الألف واللام زائدة" (ص ٢٧٣).

كذا أورد المحقق النص، وفيه من التحريف والتصحيف والتكرار ما فيه، والصواب في سوقه:

"وَيُرَوِّي: تَقْطُرُ بِالْمِشْنَاءِ مِنْ فَوْقَ؛ فَالْدَّمُ إِمَّا مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَطَرَ الدَّمُ وَقَطَّرْتُهُ، وَالْمَعْنَى: تَقْطُرُ الْكُلُومُ الدَّمَ. وَإِمَّا تَمْيِيزٌ".

● احتج المصنف على زيادة الألف واللام بالبيت:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِئْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
قال المحقق: "القائل مجهول" (ص ٢٧٣).

داهم المحقق الليل، وليس له معين، وما عنده متسع من الوقت يصرفه في البحث والتنقيب عن نسبة بيت احتج به بلبه تحرير النص؛

فانتظر منه رَمَيَ الحَصَى في نِهَايةِ المطَافِ، وتعزَى به عن الدَّرِ الذي كَمَنَ في تَلَافِيفِ هذا الكتاب.

البيت لراشد بن شهاب اليَشْكُري؛ كما في المفضليات: ٣١٠،
وشرحها لابن الأنباري: ٦١٤-٦١٥، والتبريزي: ١٠٨٥/٢.

● احتج المصنف على تشنية الدم بالبيت:

فلو أَنَّا على حَجَرٍ ذُبْنَا جَرَى الدِّمْيَانُ بالخِيرِ اليَقِينِ
قال المحقق: "القائل مجهول" هكذا ختم أبو ناجي شواهد الكتاب
بالمجاهيل؛ وَفَقَ ما بدأ بهم في مطلع الكتاب، والحمد لله استوى البدء
والختام؛ وبهذا المسلك في البحث والتحقيق أَكَّدَ لَنَا أَنَّهُ لا يَحْفَلُ بالإتقان،
ولا يلتزمُ أصولَ التحقيق وقواعده التي سَنَّها أربابُ العِلْمِ، وأهلُ التَّحْصِيلِ
والاختصاص؛ بل كان ذَابُهُ العجلة في الإخراج؛ والسُّرْعَةُ في الإنتاج،
وبهذا المسلك الفريد زَلَّتْ به القدم، وهوى في متاهات لاقرارها إلى يوم
القرار!

أما البيت الذي احتجَّ به المصنّفُ في نهاية هذا الشرح فلعلي بن
بدال؛ كما في المجتني: ٤٧، والجمهرة: ٣٠٣/٢، وأمالِي الزجاجي: ٢٠،
وخزانة الأدب: ٤٨٧/٧-٤٨٨.

وُنُسِبَ للمثقَّبِ العبدِي: كَمَا في ملحقات ديوانه: ٢٨٣، وأمالِي
ابن الشجري: ٣٤٤/٢، وَنُسِبَ لمرداس بن عمرو؛ كما في
الوحشيات: ٨٥.

القسم الثالث: الفهارس:

أ- المصادر:

تتبع البحث مصادر المحقق الدكتور أبي ناجي، في هذا الكتاب، التي وردت إحالاته عليها في الحواشي والتعليقات؛ فلم تتجاوز خمسة وأربعين مصدراً، ولما وصل البحث في رحلته مع أبي ناجي إلى الفهارس المفصلة، في نهاية الكتاب، وجدها تزيد على عشرة ومائة مصدر، وزعت على سبعة فنون؛ وهي:

١- كتب التفسير.

٢- كتب الحديث.

٣- كتب النحو.

٤- كتب التراجم.

٥- كتب الأدب.

٦- كتب دواوين الشعر.

٧- كتب المعاجم.

وإذا ألقيت نظرة فاحصة على هذه الفنون السبعة التي أبدع المحقق في تصنيفها - رأيت فيها غشم الحاطب؛ فكتب التفسير يتصدرها القرآن الكريم، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وتختتم بكتاب "التفسير

والمفسرون" للذهبي، وإذا تتبعنا أثر كتب التفسير في الحواشي والتعليقات لن نجد أثراً لهذه المصادر التي أوردها أبو ناجي في هذا الفهرس؛ لن نجد "تفسير ابن كثير" و "الكشاف" ولا "في ظلال القرآن" ولا "أضواء البيان" ولا شيئاً مما سطره في الفهرس.

أما كيف وردت -هنا- واختفت في الحواشي، والتعليقات؟ فالجواب عند أبي ناجي: ولو تَجَرَّأَ البحث على الجواب لقال: إنها منقولة من الكتب التي ألحق مؤلفوها ومحققوها أو آخرها بفهارس المصادر التي استعانوا بها، فعلاً، أو اعتمدوا عليها في أعمالهم؛ فعليهم أن يعملوا بجدهم، وعلى أبي ناجي أن يستثمره في مثل هذا النهج الغريب.

أما القسم الثاني: وهو كتب الحديث : فالذي ورد منها في الحواشي والتعليقات لا يعد سبعة كتب، وقد خلط المحقق بين كتب الحديث وكتب الفقه، وكتب السير، وحسبك أن تعلم أن أكثر إحالاته في الحواشي كانت مقصورة على "رياض الصالحين" و "منهاج الصالحين" و أحال مرة إلى "المقاصد الحسنة" ومرة إلى "فقه السنة" للسيد سابق، ومرة إلى كتاب "الحاوي" للسيوطي، ومرتين أو ثلاثاً إلى كتاب "الجامع الصغير"، أما بقية المصادر الأصول في السنة فإنما ذكرت تكثيراً للعدد وتضخيماً للعمل، أما الرجوع إليها فما إخاله فتش سفراً من أسفارها، ولا لحظة بناظره، وقد أمارت البحث قبلاً اللثام عن كثير من أوهام المحقق

في تخريج الأحاديث التي احتج بها "ابن هشام" في هذا الكتاب، لا ينسى البحث إ حالته في ص ٥٠ إلى صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، وسنن الترمذي، ولكن في كم موضع احتج ابن هشام بالحديث، وكم حديث أوردها في هذا السفر كانت الإحالة لها إلى رياض الصالحين ومنهاج الصالحين.

الفن الثالث: كتب النحو:

كان الظن حسناً بأبي ناجي في معرفة هذا الفن مصادره وأصوله؛ وذلك لأنه يمت إليه بصلة، لكن البحث فوجئ بغشمشم يغشى أعلى الشجر، وأية ذلك أنك تجد "أهدى سبيل إلى علمي الخليل" لمحمود مصطفى في العروض والقوافي ثاني المصادر في هذا الفن؛ هذا إلى جانب كتاب "المدارس النحوية" وغيرها قد أقحمت بين كتب هذا الفن؛ أفبهذا المسلك أدرك هذا الفن؟! وقد بلغت مصادر هذا الفن سبعة عشر كتاباً؛ لو أقسم مقسم على أن المحقق لم يرجع إلى ثلثها أو ربعها لم يكن حائثاً في قسمه، ومن يتحقق مما أقول سيجد أنني أسدلت الستار على كثير من العوار.

الفن الرابع: كتب التراجم:

حطب المحقق في هذا الفن ما شاء له الحطب، وجاء بما أدت يد إلى يد، وعلى سبيل المثال تجد من كتب هذا الفن كتاب "المفضليات" و"الشعر والشعراء" و"عيار الشعر" لابن طباطبا بجوار كتاب "وفيات

الأعيان" فكتاب "بغية الوعاة" فكتاب "جمهرة أنساب العرب" فكتب الأدب تراحم هذا الفن.

أ يكون هذا الفن من التداخل عند المحقق؟! أ تكون كتب الأدب ضيوف شرف على مائدة هذا الفن التي نضدها أبو ناجي؟! وإذا قدر لك أن تجول بناظرِيكَ في الحواشي والتعليقات عن مصادر هذا الفن فلن تظفر بنصفها ، ثلثها، ربعها، فكم أضحك أبو ناجي بخرقه المتعجب، وحيّر المتأمل!!

الفن الخامس: كتب الأدب:

لما كان هذا الفن ميدان اختصاص أبي ناجي، ومطمح أماله، ومنطلق إبداعه، فقد أورد الثبت من مصادره، قديمها وحديثها، ما علمه منها وما لم يعلمه، ولكن أ تظن أبا ناجي ابن بجדתها في هذا الفن؟! كلا؛ فلقد كبا الجواد، ولم يبلغ الغبار سنابكه، وخذ بيدك من هذا التخليط بين الفنون، تجد بين كتب هذا الفن: "دلائل الإعجاز" و"أساس البلاغة" و"المثل السائر" و"أدب الكاتب" و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، وتجد عودة إلى كتب التراجم في كتاب "المؤتلف والمختلف" للآمدي، وغير هذا كثير.

وإذا عدت باحثاً عن مواطن هذه الكتب في الحواشي والتعليقات فلن تظفر بأكثر من خمسة كتب من ثلاثين كتاباً، بعضها ذكر لمرة

واحدة، وبعض كرر لمرتين أو ثلاث؛ لا أكثر من هذا، أما بقية المصادر منه فلن تجد لها أثراً، ولقد أذكرك علم المحقق في أربعة كتب أوردتها ضمن مصادر هذا الكتاب؛ هي:

١- الحرب في شعر المتنبي - للمؤلف.

٢- الشنفرى - للمؤلف.

٣- عمر بن أبي ربيعة - للمؤلف.

٤- الرثاء في الشعر العربي - للمؤلف.

فمن المؤلف؟ إنه يعني نفسه؛ فهل يكون هو مؤلف كتاب "شرح قصيدة بانث سعاد"؟ لا يبعدن على مثله أن يدعي دماء قوم وأموالهم، ولقد سبق له مثل هذا الادعاء؛ فمن ينصف الأموات، من تجاسر الأحياء على تراثهم، وعصارة فكرهم، وثمره جهودهم؟

الفن السادس: دواوين الشعر:

أورد المحقق، تحت هذا الفن عشرين ديواناً؛ توفر البحث على ستة وردت في إحالاته في الحواشي، والتعليقات؛ بعض منها ذكر لمرة، وبعض لمرتين، أو ثلاث؛ لا أكثر من ذلك، وقد أسقط المحقق ديوان الحماسة، و"ديوان رؤية" و"ديوان الهذليين" أورد "ديوان امرئ القيس" و"ديوان الأعشى" و"ديوان جرير" أما بقية الدواوين فلم يرد لها ذكر في عمل المحقق؛ وبهذا أكد للبحث أنه قد أستلها من كتاب أو كتب غير هذا

الكتاب، ثم علقها بآخر هذا الكتاب؛ على أنها من مصادره المعتمدة وما هي منها في شيء.

الفن السابع: المعاجم:

أورد أبو ناجي، تحت هذا الفن، أربعة كتب؛ هي؛ "الصحاح" و"اللسان" و"القاموس المحيط" و"المعجم الوسيط" والذي ورد منها، في حواشي الكتاب، هو "لسان العرب" أما الثلاثة الباقية فلا أثر لها في حواشي الكتاب؛ فلعله نوى الرجوع إليها؛ لكن البحث لا يلتفت إلى ماعقده بنيته؛ بل ما دونه بيده، وأكدته معرفته.

ولن يبخل البحث المحقق جهده؛ فقد ذكر مصدرين آخرين غير هذه الأربعة، في حواشي الكتاب، ولم يرد لهما هنا ذكر؛ هما "تهذيب اللغة" و"تاج العروس" فليعضن عليها بالنوجد، وليحمد الله الذي ساقهما له في النوازل.

ب- فهرس أبيات الشعر:

لم يلتزم المحقق نهج الباحثين والمحققين في ترتيب شواهد الشعر؛ بل اختار له منهجاً تفرد به؛ زعم أنه رتب الأبيات التي احتج بها المصنف على حروف المعجم، ومن ينظر في هذا الفهرس يراه جمع بين القوافي المتباينة، والحروف المتنافرة، أو المتباعدة؛ فلا نظام للقوافي التزم، ولا بحروف المعجم أخذ، وفيما يلي بيان ما أجملته هنا:

١- قافية الهمزة.

أورد المحقق تحت حرف الهمزة، عدة أبيات تنتهي بحرف الهمزة، ولكنه أقحم بينها بيتاً قافية الميم، وهو:

غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدِمَا

٢- حرف التاء:

استهل حرف التاء بقافية بائية:

أَلَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ زِيَارَةِ مَيَّةٍ غَدَيَاتٍ قِيْظٍ أَوْ عُشَيَاتٍ أَعْشِيَّةٍ
وَتَلَّتْ بِقَافِيَةِ اللَّامِ فِي الْبَيْتِ:

قَدْ أَرْكَبُ الْآلَةَ بَعْدَ الْآلَةِ وَأَتْرُكُ الْعَاجِزَ بِالْجَدَّالَةِ

٣- قافية الهاء:

أورد تحت حرف الهاء، سبعة عشر بيتاً ليس منها بيت واحد يصلح قافية لحرف الهاء، وقد أرجعها البحث إلى الحروف التالية:

١- حرف الهمزة:

ورد عليها ثلاثة أبيات هي:

وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَؤُهَا مَاصِحَةٌ رَأْدُ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا
وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تَحْدُثُ لِي قُرْحَةً وَتُنَكِّؤُهَا
فَلَمَّا أَتَيْتُ أَطَامَ جَوْهُ وَأَهْلُهُ أَنْيَخْتُ فَأَلَقْتُ رَحْلَهَا بِفَنَائِهَا

٢- حرف الباء:

ورد بقافية الباء ثلاثة أبيات؛ هي:

يُقَلَّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءُ بَادٍ عِيُوبُهَا
وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْغَمَةٍ لِضْغَمِيهَا يَقْرَعُ الْعِظْمُ نَابُهَا
وَشَاهَدْنَا الْجِلُّ وَالْيَاسَمِي نُ وَالْمَسْمَعَاتُ بِأَقْصَا بَهَا

٣- حرف الدال:

ورد بقافية الدال البيتان التاليان:

أَظُنْ أَنَّهُمَا لَ الدَّمْعُ لَيْسَ بُمَنْتِهِ عَنِ الْعَيْنِ حَتَّى يَضْمَحِلَّ سَوَادُهَا
وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوقَ إِلَّا حَمَامَةٌ تَغْنَّتْ عَلَى خَضِرَاءِ سَمْرِ قُبُودِهَا

٤- حرف الراء:

جاء بقافية الراء ثلاثة أبيات؛ هي:

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْعَلِيهَا فُجُورُهَا
قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْدَنَ فَإِنِّي حَمُومُهَا وَجَارُهَا
إِذَا نَامَ طَلَحَ أَشْعَثُ الرَّأْسِ خَلْفَهَا هَدَاهُ لَهَا أَنْفَاسُهَا وَزَفِيرُهَا

٥- حرف العين:

وجاء بقافية العين هذا البيت:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

٦- حرف اللام:

وورد بحرف اللام البيت التالي:

تبين لي أن القمءة ذلة وأن أعزاء الرجال طيالها
٧- حرف الميم:

وجاء بقافية الميم الأبيات التالية:

قضى كل ذي دين فوقى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبط غولها فرجامها
نصرنا فما نلقى لنا من كتيبة مدى الدهر إلا جبرا ئيل إمامها
٨- حرف النون:

وجاء بقافية النون البيت التالي:

لقد فرق الواشون بيني وبينها فقرت بذلك الوصل عيني وعينها
٥- قافية الواو:

أورد المحقق، في فهرس الأبيات: على حرف الواو خمسة أبيات ليس
منها بيت واحد على قافية الواو، وقد أرجعها البحث إلى قوافيها فجاءت
وفق مايلي:

ورد بقافية التاء هذا البيت:

في فتور أنا رابهم من كلال غزوة ماتوا

وبيت ورد بقافية الحاء: وهو:

يا بؤس للحرب التي وضعت أرايط فاستراحوا

وبيت جاء بقافية الدال: وهو:

إن الخليط أحدّ البين فانجرّدوا وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا

وبيت بقافية الراء: وهو:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو
وآخر بيت من الخمسة جاء بقافية اللام؛ وهو:
زِيَارَتَنَا نَعْمَانٌ لَا تَنْسِيْنَهَا تَقِ اللّٰهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي يَتْلُو

٦- قافية الياء:

أورد المحقق، تحت حرف الياء، اثنين وعشرين بيتاً على أنها يائية،
والذي ثبت منها بحرف الياء ثلاثة أبيات لا غير؛ وهي:
أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
وقد حرّف المحقق في رواية الشطر الثاني؛ فجاء في عمله:
وَمَا لَوْمِي أَخِي الْفَهْرِ مِنْ شِمَالِيَا
وهو من خلط المحقق.

والبيت الثاني والثالث:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتِ إِهْتَدَالِيَا
عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبَ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا
وأما بقية الأبيات فقد توزعتها عشرة أحرف؛ وهي كما يلي:

١- بيتان بقافية الجيم؛ وهما:

وَكُنْتُ أَذْلُ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجُّ رَأْسُهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي
وَتَشْكُو بَعِينَ مَا أَكَلَّ رِكَابُهَا وَقِيلَ الْمُنَادِي أَصْبَحَ الْقَوْمُ ادْلَجِي

٢- وبیت بقافية الدال المهملة:

ما خلتُ أنَّ الدهرَ يثني على ضراءَ لا يرضى بها ضبُّ الكدى

٣- وبیتين وردا بقافية الذال المعجمة:

وليسَ المالُ فاعلمهُ بِمالٍ من الأموال إلاَّ للذي
يريدُ به العلاءَ ويمتَهنه لأقربَ أقرِيه وللذي

٤- وأربعة أبيات وردت بقافية الراء المهملة، وهي:

فقالَ فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، فريقٌ لِيَمْنُ اللهُ مَا نَدْرِي
ورواية المحقق للشطر الأخير: لا يمين الله...

حَيَّ العَشِيَّةَ رَبَّةَ الخِدْرِي أسْرَتُ إليَّ وَلَمْ تَكُنْ تَسْرِي
ولأنتَ تَقْرِي مَا حَلَقْتَ وَبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي

٥- وبیت ورد بقافية السين المهملة:

أَرَمُّ العيشَ على بَرَضٍ فَإِنْ رُمْتُ ارْتِشافاً رُمْتُ صَعْبَ المتَسَا

٦- وبیت جاء بقافية الشين المعجمة:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيرَ كُرُّ الغدَاةِ وَمَرُّ العَشْيِ

٧- وبیت بقافية الفاء:

مَيَّزْتُ بَيْنَ جَمَالِهَا وَفِعَالِهَا فَإِذَا المَلَامَةُ بِالْخِيَانَةِ لَا تَنْفِي

٨- وبیتان وردا بقافية اللام:

وَلَقَدْ لَقِيتُ مَا لَقِيتُ مَعَدُّ كُلِّهَا وَفَقَدْتُ مَالِي فِي الشَّبَابِ وَخَالِي
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا العُنَابِ وَالْحَشْفِ البَالِي

٩- وبيت بحرف الميم:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدَيْمَةٌ تَهْمِي

١٠- وأستأثر حرف النون بخمسة أبيات؛ وهي:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ قَلْتُ ثَمَّةً لَا يَعْزِينِي
لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا لِإِسْرَافٍ مِنْ خُلُقِي أَنَّ الَّذِي هُوَ رِزْقِي سَوْفَ يَأْتِينِي
أَعْلَمُهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي
يَاعْمُرُو إِلَّا تَدَغْ شَتْمِي وَمَنْقَصَتِي أَضْرِبُكَ حَتَّى تَقُولَ الْهَامَةُ اسْقَتُونِي
وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارِ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمٍ عَكَظَ إِنِّي
هذا ما استدركه البحث على عمل المحقق في فهرس الأبيات، وهناك أكثر من أربعين بيتاً لم يرد لها ذكر في هذا الفهرس، لا يدرى سبب سقوطها؛ أ هو استغناء عنها بما ذكر، أم هي غفلة المضطرب، وقد توفر البحث على حصر الشواهد الشوارد، وفيما يلي قوافيها وصفحاتها من الكتاب:

قافية الباء:

مَضَارِيهِ (ص ١٣٤).

دَبِييَا (ص ١٤٠).

حَسِييَا (ص ١٤٢).

لَغْرِيْبُ (ص ١٤٧).

يَثْرِبُ (ص ١٤٩).

الأدبُ (ص ١٦٥).

مَجْنُوبُ (ص ١٨٩).

الأَغْلَبُ (ص ١٩٢).

الأَقَارِبُ (ص ٢٠١).

أَطْرَبُ (ص ٢٠٢).

عَسِيبُ (ص ٢٠٨).

مَرْيُوبُ (ص ٢١١).

وَطِيبُ (ص ٢١٥).

العلب (ص ١٢٩).

تَصْطَحِبُ (ص ٢٢٤).

لِلشَّيْبِ (ص ٢٢٨).

قافية الحاء المهملة:

بالرَّاح (ص ٦٣).

الأَبَاطِحُ (ص ١٠٦).

قافية الدال المهملة:

ندى (ص ١٥٧).

وَدَّ (ص ١٦٨).

الفَدَقْدِ (ص ٢٣٢).

قافية الراء:

خَيْتَعُورَ (ص ١٤١).

قافية السين:

يَتَأَيَّسُ (ص ١٩٦).

قافية الضاد:

رَكَضًا (ص ٢٢٧).

قافية العين:

الطَّوَالِيعَ (ص ٨٩).

قافية اللام:

تُغَاوِلُهُ (ص ٨٦).

بِتَبَّالٍ (ص ١٣٧).

خِلَلْ (ص ١٥١).

نِيلُوا (ص ١٧١).

وَارْتَحَالِي (ص ٢٠٩).

مُرْعَبَةً (ص ٢٣٦).

قافية الميم:

تَشِيمُ (ص ٨٣).

رِجَامٍ (ص ١٢٢).

اللَّهْمَّا (ص ١٢٢).

الهُيُثِمِ (ص ١٥٣).

الأَضْحَمَّا (ص ١٨٧).

بِمَحْرَمٍ (ص ٢٦٩).

قافية التون:

البابِلينا (ص ٨٧).

وَمَينَا (ص ١٥٤).

لَقِينَا (ص ٢٤٦).

الْيَقِينِ (ص ٢٧٣).



(ج) فهرس الأعلام:

لم يتعقب الباحث عمل المحقق في الأعلام إلا في ما نأنا به الجهد عن سبيل القصد؛ فلم يتعقبه في الأعلام الذين تكررت ترجماتهم، والأعلام الذين ترجمهم من كبار الصحابة والتابعين وأئمة العلم المشهورين، كما لم يتعقبه فيمن أغفل ترجمته، أو التعريف به؛ من الأعلام المغمورين الذين يجهد الخاصة في معرفتهم، وتضمن أكثر المصادر وكتب الطبقات بذكرهم، ولو تتبع البحث عمل المحقق في ذلك لاقتضى الأمر كتاباً رديفاً لهذا الكتاب، يقيد مهمله، ويفصل مجمله، ويلم شعثه، وإنما اكتفى البحث بالتنبية على ما عبث الجفاء بأذمته^(١)، مما هو على جبل الذراع من المحقق لو أنه أبلى في تحقيق الكتاب بلاء المحققين، واعتماد نهج الباحثين الواصلين أسلافهم؛ بصدق الأداء، وحسن الاقتداء.

ففي فهرس الأعلام الذين ضمهم جانب من هذا الكتاب لم يلتزم فيه المحقق الترتيب الهجائي إلا بمقدار فهمه له، وعلى سبيل المثال، قدم المحقق اسم "أحمد" و"الأحطل" و"الأخفش" و"الأعشى" على "إبراهيم" ولو أنه راعى فتح الهمزة لا الحرف الذي يليها لكان له وجه في البيان؛ لكنه لم يلتزم هذا؛ فقد قدم "إسحاق" على "إبراهيم" وعلى "أسامة"

(١) الأذمة: الحرمات.

و "أبي الأسود" وغيرهم.

وليس هذا المأخذ مما يعول عليه، ويشتد النكير على الواقع فيه، وإنما ذكر كنموذج على الفوضى والاضطراب، لكن المحقق جاء بالشعراء الزبّاء^(١)، حين جعل "الحماسي" علماء، وهو نسبة لمن ذكر اسمه في ديوان الحماسة؛ بل فعل ما هو أعظم حين جعل (عرقوب الوادي) علمًا؛ وهو اسم لمنعطف الوادي، وترك العلم المذكور بعده؛ وهو: عرقوب بن معد بن زهير، أو: عرقوب بن صخر^(٢).

هذا آخر سهم في الكنانة التي أعجم البحث عيدانها، ثم رمى بها، بعد أن راشها سهمًا سهمًا، وعسى أن يستقر هذا السهم في موضعه من آخر أعمال أبي ناجي في كتاب "شرح قصيدة كعب بن زهير" ليفري ما خلق، ويسدّ ما أحدثه فيه من خلل.

وما أخفى القراء ما قيل لي في شأن هذه التنبيهات، والمعنى بها، ولو أن البحث استجاب لها لتوقف قبل هذا البيان بكثير؛ فمن قائل: أشهرت السيف في وجه أعزل! ومن قائل: إنك بهذه التنبيهات تضرب في حديد بارد! ومن قائل: قسوت على الرجل، وإن الرفق به لأوفق، وساحة الصبر أوسع، إن كان ماهاجك عليه إحن أو ضعينة دفينه! وغير هذا

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ١/٣٦٠.

(٢) ينظر: ص ١٤٩ من الكتاب المحقق.

سمعت. ولم يكن الجواب على ذلك بعيداً؛ بل كان أقرب من جبل
الذارع!

قلتُ يومها: لم يكن صاحبي بأعزل؛ لكن سيفه سيف كهام!!
وقلت عن الحديد البارد: أبرده هذا الخبث وتراكم الصدا.
وقلتُ عن القسوة في هذه التنبيهات: إنها دون لَحْوِ العصا، وما
أردتُ بها إلا مذهب الذي يقول:
فَقَسًا لِيَزْدَ جِرُّوا وَمَنْ يَكُ حَازِمًا فَلْيُقْسُ أَحْيَانًا عَلَى مَنْ يَرْحَمُ



فهرس الأحاديث

الأحاديث	الصفحة
إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون	١٠٣
أنا النبي لا كذب أنا بن عبد المطلب	٥-١
التمس ولو خاتماً من حديد	٥٠
توضأ وانضح فرجك	٧٧
حتى إن الرمانة لتشيع السكن	٩١
الغيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة	٨١
رأيت عمر بن لحي يجر قصبته في النار...	١١٤
كان يتخولنا بالنصيحة مخافة السامة	٩٠
لا طيرة ولا نوء ولا غول	٥٧
لا عدو ولا طيرة ولا هامة ولا نوء ولا صفر	٥٧
لا يموت لأحدكم ثلاث من الولد فتمسه النار إلا تحله القسم	٩٢
اللهم حوالينا ولا علينا	١٠٤
من قتل قتيلاً فله لسلبه	١٠٥
هي ركضة من الشيطان	٩٩
يا محمد إن ربك أمرك أن تصل من قطعك وتعطي	١٠٩
من حرمك، وتعفو عن ظلمك	
ويح عمار تقتله الفئة الباغية	٢٣

الشواهد الشعرية

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٤٢-٤١	ابن هبيرة	المنسرح	يرزوها
٧١	ابن هبيرة	المنسرح	تنكؤها
٧٨	الإيادي	المتقارب	اضطرب
٤٤	جرير	الوافر	المصابا
٥٩	أبو أمية الحنفي	خفيف	ديببا
١٠٢	-	البسيط	هربا
٥٧-٥٦	نَهْشَل بن حري	الطويل	مضاربة
٢٦	امرؤ القيس	الطويل	سرحوب
٣٤	أبو الطمحان	الطويل	كواكبه
٤٣	علقمة	الطويل	غروب
٤٧	-	الطويل	كذوب
٧٢-٧١	لبعض الفزاريين	البسيط	الأدب
١١٢	مغلس بن لقيط	الطويل	نابها
١١٦	جديمة	المديد	ماتوا
٨١	النابعة الذبياني	البسيط	مجنوب

<u>القافية</u>	<u>البحر</u>	<u>الشاعر</u>	<u>الصفحة</u>
شلت	الطويل	الفرزدق	١١٠
ماتوا	المديد	جذيمة	١١٦
الأرندج	المديد	الشماخ	٧٥
فاستراحوا	مَجزوءَ الكَامِل	سعد بن مالك	١٠٧
الرماح	السريع	ليبد	٥٠
يزوا	الطويل	خالد المخزومي	٣٦
هندا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣٦
محمدًا	الطويل	الأعشى	٦٧
الكُدَى	الرجز	ابن دريد	٧٠-٦٩
تزيّد	الطويل	عبد الله بن الحنفى	٥٢
بعيد	الطويل	أبو عطاء السندي	٣٧
لحمود	الطويل	أبو عطاء السندي	٣٧
وعدوا	الطويل	الفضل بن أبي العباس	٨٣
بِإِثْمِدٍ	الطويل	حسان بن ثابت	٢٦
لوراد	البسيط	القطامي	٤٦
ولم ترقِدِ	المتقارب	امرؤ القيس	٦٠
موعِدِ	الطويل	عامر بن الطفيل	٦٢

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	<u>القافية</u>
٧٤	النابعة	البسيط	ليبد
٧٥	الأشهب بن رميلة	الطويل	خالد
١٠٣	المثقب العبدي	السريع	الفدقد
٢٩	خفاف بن ندبة	الوافر	بأثر
٩٦	منظور بن مرثد	الرجز	مكفور
٣١	زفر بن الحارث	الطويل	وحميرا
٤٦	الأخطل	الطويل	وقرا
٦٨	النابعة	الطويل	طائرا
٤٤	أعشى تغلب	الطويل	الشزر
٥١	توبة بن الحمير	الطويل	فجورها
٦٦	النابعة الجعدي	مَجزوءُ الكامل	يضره
٧٠	اللعين المنقري	البسيط	الخوَرُ
٢٤	الأخطل	البسيط	عشروا
٢٧	حاتم الطائي	البسيط	ولا صفر
٣٧	نصيب	الطويل	ماندري
٤٥	الأقيشر الأسدي	السريع	المكبر
٥٣	امرؤ القيس	الطويل	القطر

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	<u>القافية</u>
٦٧	أمرؤ القيس	الطويل	ثبور
٨٠	أبو جندب الهذلي	الطويل	مئزري
٨٨	الفرزدق	الطويل	المسافر
٩٣	الأخطل	الطويل	الدهر
١١٦	راشد بن شهاب	الطويل	عمرو
١١٣	معقل بن ضرار	الطويل	ضامر
٧٩	المرار الأسدي	الكامل	متعبس
٣٠	هيرة بن عبد مناف	الطويل	تقطعا
٣٦	المتني	الوافر	خشوعاً
٨٥	أنس بن زنيم	الرمل	وضعه
٦١	عاتكة بنت عبد المطلب	الكامل	شعاعه
٦٨	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مُسْتَبْعُ
٧٨	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	تدمع
٩٧	الفرزدق	البسيط	الصياريف
٢٥	أبو عامر السلمي	السريع	عاتقى
٨٥-٨٤	الأعشى	الطويل	بفنائكا
٥٧	عباس بن مرداس	المتقارب	هديلا

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	<u>القافية</u>
٦١	الأخطل	البسيط	ضلالاً
٩٨	النابغة الجعدي	البسيط	الآلاً
١١٠	الدؤلي	المتقارب	قليلاً
٥٤	النابغة	الطويل	الهواطل
٦٣	كثير	مجزوء الوافر	خِلَلْ
٦٤-٦٣	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	عواسل
٩٤	بلال	الطويل	وطفيل
٩٥-٩٤	المتنخل الهذلي	البسيط	والسيل
٣٠	قيس البرجمي	الكامل	فتحول
٣٨	قيس البرجمي	الكامل	فتجمل
٣٩	امرؤ القيس	الطويل	وخالي
٤٨	أوفى بن مطرف الخزاعي	المتقارب	يعقل
٥٤	أبو خراش الهذلي	الرجز	اللهمما
٩٣	النابغة	البسيط	زيمما
١١١	-	الرجز	قيما
١١٣	معروف الديبري	الرجز	الشجعما
٧١	الأحوص	الوافر	السلام

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	<u>القافية</u>
٧٣	زهير	البسيط	الديم
—	كعب بن مالك	الطويل	إمامها
٦٤	عنزة	الكامل	الهيثم
٩٠	عنزة	الكامل	بتوءم
٩٤	العجاج	الرجز	الحمي
١١١	عنزة	الكامل	مخرم
٢٨	لقيط بن زارة	البسيط	شَبَّانَا
٨٢	أمية بن الصلت	البسيط	ومسانا
٦٦	عدي بن زيد	الوافر	ومينا
٦٣-٦٢	الفند الزماني	هزج	إذعانُ
١١٤	النابعة	الوافر	مَسْنُونُ
٣٧-٣٦	لطهمان الكلابي	الطويل	عربانُ
٥٥	معن بن أوس	الوافر	رَمَاني
٧٢	عبد الرحمن بن حسان	البسيط	مِثْلان
١٠٦	عمرو بن معديكرب	الوافر	الفرقدان
١١٧	علي بن بدّال	الوافر	اليقين
٣٤-٣٣	الصلتان العبدى	المتقارب	العشيّ

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال والمعاقبة للزجاجي. تحقيق: الدكتور عز الدين التنوخي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٧، سنة ١٩٦٢م.
- أسرار البلاغة للجرجاني. تصحيح: السيد محمد رشيد رضا. دار المعرفة بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الأشباه والنظائر للخالديين. تحقيق: الدكتور محمد يوسف. لجنة الترجمة النشر، ١٩٨٥م.
- الاشتقاق لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي، الطبعة الثالثة.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، ١٣٩٢هـ.
- الأصمعيان للأصمعي. تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠م.
- الأصول لابن السراج. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- إعراب الحماسة لابن جني. مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية.

- الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثالثة.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. الهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.
- الإفصاح لأبي نصر الفارقي. تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- الإقناع في تخريج العروض والقوافي للصاحب بن عباد. تحقيق: الشيخ/ محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٠م.
- ألف باء لأبي الفرج يوسف محمد البلوي. عالم الكتب بيروت.
- أمالي ابن الشجري. تحقيق: محمود الطناحي. الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- أمالي المرتضى. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. عيسى الحلبي بالقاهرة، ١٣٧٣هـ.
- الأوائل لأبي هلال العسكري. تحقيق الدكتور/ وليد قصاب، ومحمد المصري. دار العلوم بالرياض، ١٤٠٠هـ.
- البرصان والعرجان، والعميان والحولان للحافظ. تحقيق: عبد السلام هارون. نشر وزارة الثقافة، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- البيان والتبيين للحافظ. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي بالقاهرة. ١٤٠٥هـ.

- تاج العروس للزبيدي. الخيرية بمصر. ١٣٠٦هـ.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.
- تاريخ الأمم والملوك للطبري. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. دار سويدان، بيروت.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي. تحقيق: الدكتور/ عبد العزيز مطر. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
- تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون. الخانجي بمصر، ١٣٩٧هـ.
- تخریج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي، وابن السبكي، والزيدي، استخراج محمود الحداد. ط/ دار العاصمة، ١٤٠٨هـ.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري. تحقيق: الدكتور عباس الصالحی، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.
- التذكرة السعدية، للبيدي. تحقيق: عبد الله الجبوري. النعمان، العراق، ١٣٩١هـ.
- تقويم اللسانين. للدكتور تقي الدين الهلالي. مكتبة المعارف بالرباط.
- التكملة. لأبي علي الفارس. تحقيق: الدكتور/ حسن الشاذلي فرهود. جامعة الملك سعود. الطبعة الأولى.

- التنبيه والإيضاح على ما وقع في الصحاح لابن بري. تحقيق: مصطفى حجازي. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٠هـ.
- تهذيب إصلاح المنطق. لأبي زكريا التبريزي. تحقيق: الدكتور/ فوزي سعود. الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون ورفاقه. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. نهضة مصر، ١٣٨٤هـ.
- جامع الأصول لابن الأثير. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. الحلواني والملاح، ودار البيان، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. الطبعة الثانية.
- الجمل للزجاجي. تحقيق: الدكتور/ علي توفيق حمد الله. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- جمهرة أشعار العرب. لأبي زيد القرشي. الدكتور/ محمد علي الهاشمي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ.
- جمهرة أنساب العرب. لابن حزم. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف، مصر، ١٣٨٢هـ.
- الجمهرة في اللغة لابن دريد. حيدر آباد، الهند، ١٣٥١هـ.

- حاشية البغدادي على شرح قصيدة بانت سعاد. تحقيق: لطيف محرم خواجه. دار صادر بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطلوسي. تحقيق: الدكتور/ مصطفى إمام. الدار المصرية للطباعة. ١٩٧٩م.
- الحماسة لأبي تمام. تحقيق: الدكتور/ عبد الله عسيلان. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ.
- حماسة البحري. نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ.
- الحماسة البصرية. لصدر الدين علي بن الحسن البصري. تحقيق: مختار الدين أحمد. عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- الحيوان للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٨٥هـ.
- خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي، بالقاهرة، ١٤٠٩هـ.
- دراسات تاريخية في مناهج البحث وتحقيق المخطوطات. للدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية.
- ديوان إبراهيم بن هرمة. تحقيق: محمد المعبيد. النجف، ١٣٨٩هـ.
- ديوان الأخطل التغلبي. تحقيق: أنطون صالحاني. بيروت، ١٨٩١م.

- ديوان الأدب للفارابي. تحقيق: أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ.
- ديوان الأعشى. تحقيق: محمد حسين. النموذجية.
- ديوان الأقيشر الأسدي. جمع وتحقيق: الدكتور/ خليل الدويهي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١١هـ.
- ديوان أبي داود الإيادي. تحقيق: غوستاف. مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٩م.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر. الطبعة الخامسة.
- ديوان جرير. تحقيق: نعمان طه. دار المعارف بمصر.
- ديوان حاتم الطائي. دار صادر بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: الدكتور/ وليد عرفات. ١٩٧١م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلمي (أو شعرو..) جمع وتحقيق: نوري جمودي القيسي. بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان الشماخ. تحقيق: صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر، ١٣٤٨هـ.
- ديوان علقمة. تحقيق لطفي الصّقال. دار الكتاب العربي حلب، ١٣٨٩هـ.

- ديوان عنتره. تحقيق: سعيد المولوي. المكتب الإسلامي.
- ديوان الفرزدق. شرح وضبط على فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان القطامي. تحقيق: الدكتور/ إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ديوان كثير عزة. تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت: ١٣٩١هـ.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق: الدكتور/ سامي مكّي العناني. النهضة بغداد، ١٣٦٨هـ.
- ديوان المتنبي. بشرح البرقوق. دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان المثقب العبدى. تحقيق: كامل الصيرفي. معهد المخطوطات بالقاهرة، ١٣٩١هـ.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: الدكتور/ شكري فيصل. دار الفكر بيروت.
- ديوان الهذليين. دار الكتب المصرية، ١٣٦٨هـ.
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري. تحقيق: بنت الشاطي. دار المعارف بمصر، ١٩٨١م.

- الزهرة لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني. تحقيق: الدكتور/ إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني. تحقيق: الدكتور/ حسن هندراوي. دار الفكر دمشق، ١٤٠٥هـ.
- سر الفصاحة. لابن سنا الخفاجي. دار الكتب العربية بيروت، ١٤٠٢هـ.
- سمط اللآلي للبكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- سنن أبي داود. الطبعة الأولى، ١٣٠١هـ.
- سنن الترمذي. بتحقيق: أحمد محمد شاكر. شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٨هـ.
- شرح أبيات سيويه. لابن السيرافي. تحقيق: الدكتور/ محمد علي سلطاني. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ.
- شرح أبيات المغني للبغدادي. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق. دار المأمون للتراث، ١٣٩٣هـ.
- شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق: عبد الستار فراج. دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان. عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك. تحقيق: الدكتور/ عبد الحميد السيد. دار الجيل، بيروت.

- شرح الحماسة للتبريزي. تحقيق: الشيخ محي الدين عبد الحميد. مطبعة الحجازي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

- شرح حماسة أبي تمام للمروزقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ١٣٧١هـ.

- شرح حماسة الأعلم الشنتمري الموسوم بتحلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جواهر الفوائد. رسالة جامعية بجامعة الإمام محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد الباحث محمد عبد الأوي، ١٤٠٥هـ.

- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.

- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادى. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي القاهرة، ١٣٥٦هـ.

- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٨٢هـ.
- شرح القصائد العشر للتبريزي. تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة. الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري. تحقيق: هادي نهر. جامعة بغداد، ١٣٩٧هـ.
- شرح المعلقات السبع للزوزني الطبعة الأخيرة، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن الأنباري، تحقيق: كارلوس لايل. بيروت، ١٩٢٠م.
- شرح المفضليات للتبريزي. تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر.
- شرح مقصورة ابن دريد لابن خالوية. تحقيق: محمد جاسم. مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم. مراجعة: الشيخ خليل الميس. در القلم بيروت.
- شعر أبي أحية النمري. تحقيق: الدكتور/ يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٧٥هـ.
- شعر الأحوص الأنصاري. تحقيق: الدكتور/ عادل سلمان. الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٩٠هـ.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر، ١٣٤٤هـ.
- شواهد العيني بحاشية خزانة الأدب. بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الصحاح للجوهري. تحقيق: عبد الغفور عطار - الناشر: الشربتلي.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي. تحقيق: محمود شاكر. المدني بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه. تحقيق: مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- غريب الحديث لأبي عبيد الهروي. تحقيق: الدكتور/ حسين محمد شرف. الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٤٠٤هـ.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق علي محمد الجاوي، وأبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٧١هـ.
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي وتصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت.
- فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق: الدكتور/ محمد علي سلطاني. دار قتيبة.
- ألقاب الشعراء لأبي جعفر محمد بن حبيب. ضمن نوادر المخطوطات. تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

- الكامل في الأدب للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، وأحمد شاكر. الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- الكتاب لسيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. الهيئة المصرية للكتاب، ١٣٨٥هـ.
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي. مصورة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية. لسان العرب لابن منظور. ط/ بولاق، ١٣٠٠هـ.
- المؤلف والمختلف للآمدي. تحقيق: عبد الستار فرّاج. عيسى البابي الحلبي، ١٣٨١هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ.
- مجالس العلماء للزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الخانجي، ١٤١٥هـ.
- المحتنى لابن دريد. حيدرآباد، الهند، ١٣٤٢هـ.
- مجمع الأمثال للميداني. تحقيق: أبو الفضل إبراهيم. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٣٧ سنة ١٩٦٤م.
- محاضرات الأدباء للأصبهاني. الشرقية، ١٣٢٦هـ.

- المحتسب لابن حني. تحقيق: الدكتور/ عبد الحليم النجار وزميليه.
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي. تحقيق: الدكتور/ محمد الشاطر. ط/ المدني، الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المستقصى في الأمثال للزمخشري. حيدرآباد، الهند، ١٣٦٢هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. مصورة الميمنية، بمصر.
- المشوف المعلم لأبي البقاء العكبري. تحقيق: ياسين محمد السواس. ط/
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- المصباح بشرح أبيات الإيضاح لابن يسعون. مصورة بقسم
المخطوطات بالجامعة الإسلامية.
- المعاني الكبير لابن قتيبة. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ.
- معجم ما استعجم للبكري. تحقيق: مصطفى السقا. لجنة التأليف
والترجمة والنشر، ١٣٦٤هـ.
- المفضليات للضيبي. تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار
المعارف بمصر، ١٣٦٤هـ.
- مقتضب للمبرّد. تحقيق: عبد الخالق عزيمة. المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية، ١٣٨٨هـ.

- المنصف لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٣هـ.
- الموشح للمرزباني. تحقيق: محمد علي البحاي. نهضة مصر، ١٩٦٥م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس. تصحيح وترقيم وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي. كتاب الشعب.
- نقائص جرير والأخطل لأبي تمام. تحقيق: أنطون صالحاني. بيروت، ١٩٢٢م.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر. بيروت، دار الشروق، ١٤٠٨هـ.
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي. تحقيق: الأستاذ عمريحي، والدكتور/ فخر الدين قباوة. حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- الوحشيات لأبي تمام. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي. دار المعارف بمصر، ١٣٦٣هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥ - ٦
التمهيد	٧ - ١٠
القسم الأول : عثرات وأوهام ومبالغات وردت في مقدمة الطبعة الثانية ، ومقدمة التحقيق ، وتوثيق نسبة الكتاب ، وذكر أهم نسخه	١١ - ٢١
القسم الثاني : تناول عمل المحقق في الكتاب ومصادره	٢٢ - ١١٧
القسم الثالث : الفهارس :	
(أ) المصادر	١١٨ - ١٢٣
(ب) فهرس أبيات الشعر	١٢٣ - ١٣٢
(ج) فهرس الأعلام	١٣٣ - ١٣٤
الفهارس :	١٣٦ - ١٥٧
فهرس الأحاديث	
الشواهد الشعرية	١٣٧ - ١٤٢
المصادر	١٤٣ - ١٥٦
الموضوعات	١٥٧

تنبیهات واستدراکات

عَلَى عَمَلٍ مُحَقَّقٍ كِتَابِ الْجُمَلِ فِي النَّحْوِ
لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ - الْمُحَلِّي - وَجُوهُ النَّصَبِ
لَأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ شَقِيرٍ النَّحْوِيِّ الْبَغْدَادِيِّ

الدكتور / على بن سلطان الحکمي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية

كل الحقوق
محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م

طبع ونشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريـدة

٨٤٧١٩٧١ - ٣٢٣٦٠١٧

بين يدي هذه التنبهات والاستدراكات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين أهل الحمد ومستحقه، والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله أفضل خلقه، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه.

أمّا بعد، فهذه تنبيهات واستدراكات على تحقيق كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي - بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المحلي - وجوه النصب بتحقيق فائز فارس، وهي مما نُشِرَ لي في ملحق التراث في العام الجامعي ١٤٠٩ هـ. وقد أعدت النظر فيها بالحذف والإضافة، أما الحذف فقد تناول ما استأثرت به المطبعة، وما كان فيه مجال للنظر. أما الإضافة فهي مما جدّ عندي بعد المراجعة والنظر. وكنت سبقت المحققين إلى هذا الكتاب ومعايشته فترة الطلب، ولشدّ ما أفرعتني فيه مسائل كانت في غاية اللبس والإبهام، تأبى عليّ إدراكها فضلاً عن الحوم حول مرامي القول فيها، وبعد مضي أكثر من خمس سنوات من عملي في هذا الكتاب وقفت عليه منسوباً لغير مؤلفه بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وبعد ذلك بسنتين تقريباً ظهر الكتاب بعنوانين

مختلفين، هما: المحلى - وجوه النصب، منسوباً إلى مؤلفه أبي بكر أحمد ابن شقير، ولما نظرت في عمل المحققين في الكتاب وتقرّيت مواطن اللبس والإبهام فيه ألفيتها كما هي لم تمتد إليها يد بتوجيه ينم عن فهم ثاقب لمنهج المؤلف وإشاراته، بل وجدت في عملهما جمل الدّهيم وما تزبي^(١). بدءاً من عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته وانتهاءً بتحقيق نص الكتاب وشواهد، ومصطلحاته فكان ذلك دافعاً لي إلى هذه التنبيهات والاستدراكات، ولست أدعي فيها أنني أحطت بما ورد في عمل المحققين من خلل، وإنما حاولت أن أدلّ على مساقط الزلل عندهما، وأمّا الجوانب التي وُقِّعَ إليها في إخراج الكتاب فلا أحسبها تخفى على الناظر بعين الإنصاف وصحة المعرفة، والله أسأل التوفيق وحسن العمل.

حرر في العاشر من شعبان من العام الهجري ١٤١٥ هـ

بطابة الطيبة.

د. علي بن سلطان الحكمي

الأستاذ المشارك في الجامعة الإسلامية كلية اللغة العربية.

(١) مجمع الأمثال ١/٣٦٤.

كتاب الشيخ الفاضل الشيخ الفاضل

تأليف
أخيل بن أحمد الفريدي

تأليف
الدكتور محمد الدين قباوة

مؤسسة الرسالة

بيعت في المكتبة
الطبعة الأولى
١٩٨٥ - ١٤٠٥ هـ

مكتبة الرسالة
بيروت - شارع سوريا - طابق حادي وصاله
طائف : ٢١٩٠٣٩ - ٢١٩١١٦ - ص ٢١٩٠٣٩ : بيروت



« وجوه التصيب »

مقدمه
ایبک احمد بن محمد بن شمس الدین النعمانی البغدادی
(المتوفی سنه ۷۱۸ هـ)

الکتوبر ۱۹۸۱ء

کار الہی

مَجْلَدُ الرِّسَالَةِ

تاریخ

عبد الوهاب

1988 - 2016

المقدمة

كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ، الناشر مؤسسة الرسالة.

أو كتاب المحلى "وجوه النصب" لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧هـ بتحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ، الناشر مؤسسة الرسالة والأمل.

هذا كتابٌ من كتب النحو القديم تناول فيه مؤلفه وجوهاً من الإعراب ومسائل من النحو، وجُملاً من الحروف ومعانيها ثم عرضها على نصوص القرآن الكريم وعلى ما اختاره من الشواهد الشعرية، تحامي مؤلفه الخوض في العلل المنطقية، والأقيسة والحدود النحوية التي حفلت بها كتبُ النحو من قبله ومن بعده، وكان غرضه أن يُغني الدارس عن كثيرٍ من كتبِ النحويين بهذا الكتاب وكتابه "المختصر في النحو" الذي ألفه قبل هذا الكتاب.

لكن هذا الكتاب - أعني الجمل في النحو - قد أرخى الليل عليه سدوله زمناً طويلاً، وصدف عنه العلماء والدارسون منذُ أمدٍ بعيدٍ، فحَمَلَ ذِكْرُهُ في الغابرين وقلَّ النَّقْلُ عنه في مصادرهم وكتبهم التي وقفنا عليها، هذا ما كان من شأن الكتاب عند الأقدمين، أمَّا المعاصرون فقد توفر على العمل في تحقيق الكتاب نخبةٌ من الباحثين والدارسين، كلٌّ على

انفراده، وظهر عمل اثنين من تلك النجبة في منتصف وأواخر هذا العقد، وقد بدا لي أن أسجل هنا ما استدركته على عملهما في توثيق نسبة الكتاب، وعنوانه، وخدمة نصه، وتحرير بعض مسائله.

صَدَرَ هَذَانِ الْكِتَابَانِ بِعُنْوَانَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَرَبْمَا أَوْهَمَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ الْقَارِئَ بَادِئَ ذِي بَدْءٍ فَظَنَّ أَنَّهِنَّ كِتَابَانِ لِاِخْتِلَافِهِمَا عُنْوَانًا وَمُؤَلِّفًا، وَمَا هُمَا إِلَّا - كِتَابٌ وَاحِدٌ - سَطَا عَلَيْهِ عَيْثُ النَّسَاخِ قَدِيمًا فَأَوْجَدَ لَهُ هَذَيْنِ الْعُنْوَانَيْنِ وَأَكْثَرَ مِنْهُمَا، وَقَدْ أَوْهَمَ هَذَا الْعَيْثُ مُحَقِّقِي الْكِتَابِ الْآنَفِيِّ الذِّكْرَ أَيَّمَا إِيْهَامٍ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهِنَّ أَصْدَرَا الْكِتَابَ بِعُنْوَانَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمُؤَلِّفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ

وَكُنْتُ طَالَعْتُ كِتَابَ الْجَمَلِ فِي النَّحْوِ غَبَّ صُدُورِهِ عَامَ ١٤٠٥ هـ وَقَيَّدْتُ وَأَنَا أَقْرَأُ عَمَلَ الدُّكْتُورِ فُخْرِ الدِّينِ قَبَاوَةَ فِي الْكِتَابِ مَا بَدَأَ لِي مِنْ اسْتِدْرَاكَاتٍ ثُمَّ صَرَفْتَنِي مَشَاغِلَ الْعَمَلِ عَنْ تَنْقِيحِ تِلْكَ الْاسْتِدْرَاكَاتِ فَبَقِيَتْ رَهِينَةً أَوْرَاقُهَا إِلَى أَنْ أَطْلَعَنِي الزَّمِيلُ الْفَاضِلُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ يَعْقُوبُ تَرْكَسْتَانِي مُحَرَّرُ مِلْحَقِ التَّرَاثِ بِمَجْرِدَةِ الْمَدِينَةِ وَالْأُسْتَاذُ الْمَشَارِكُ فِي كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْعَلِيَا بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى كِتَابِ الْمُحَلَّى "وَجُوهُ النَّصَبِ" فِي مُسْتَهْلِ عَامِنَا الدِّرَاسِيِّ ١٤٠٩ هـ وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَهَا قَدْ ظَهَرَ فِي مَكْتَبَاتِ الْمَدِينَةِ، فَأَخَذْتُ الْأَمْرَ بِقَوَابِلِهِ وَعَاوَدْتُ النَّظَرَ فِي مَا شُغِلْتُ عَنْهُ قَبْلًا مِنْ أَمْرِ هَذَا الْكِتَابِ،

فقابلتُ بَيْنَ عملِ الدكتور فخر الدين قباوة في كتاب الجمل في النحو وبين عمل الدكتور فائز فارس في نفس الكتاب الذي لَقَّبَهُ المحلّي "وجوه النصب" فلم أجدُ للمتأخّر إضافةً جديدةً على عمل سَلَفِهِ إلا في أمرين: أولهما: نسبة الكتاب إلى أبي بكر أحمد بن شقير النحويّ البغداديّ وقد وفق في هذه النسبة أيّما توفيق.

وثانيهما: عنوان الكتاب: "المحلّي" "وجوه النصب" وفي هذا العنوان نظر، فقد تورّك فيه وأكدى في مطلبه إن كان قصده الإغراب في العنوان أو التّجديد في إخراج الكتاب بهذا العنوان.

ولعليّ أرجي مناقشة عمل الدكتور فائز ريثما أفرغُ من مناقشة سَلَفِهِ الدكتور قباوة في كتاب الجمل في النحو فهو الأسبق في هذه القضية، وله صحبة طويلة مع هذا الكتاب امتدّت أكثر من ربع قرن من الزّمان^(١)، وقد كانت هذه الصحبةُ جديرةً أن تقدّم الكتاب في صورة أكثر دقّةً وأحسنَ توفيقاً من توثيقٍ للكتاب وخدمةٍ لنصوصِهِ وتحريرٍ لمسائلِهِ.

ولكنْ أنشَرَ ملاحظاتي على عمل الدكتور قباوة نشرًا، بل أقسّمُها إلى الأقسام التالية:

- ١- القسم الأول: نسخ الكتاب التي وردت في تحقيقه وما فاتته منها وأماكنها.
- ٢- القسم الثاني: توثيق نسبة الكتاب.
- ٣- القسم الثالث: استبعاد الدكتور قباوة نسبة الكتاب لأبي بكر بن شقير.
- ٤- القسم الرابع: المحلّي، وجوه النصب بين التّوفيق والتلفيق.
- ٥- القسم الخامس: متن الكتاب في عمل المحقّقين.

(١) انظر ص ٧ من مقدمته للكتاب.

القسم الأول:

نسخ الكتاب التي وردت في تحقيقه، وما فاتته منها وأماكنها.

لهذا الكتاب خمس نسخ خطية فيما أعلم:

الأولى بعنوان الجمل في النحو، وهي نسخة أيا صوفيا بإستانبول ضمن المجموع ذي الرقم ٤٤٥٦ كتبت سنة إحدى وستمئة هجرية (٦٠١هـ) كما جاء في آخر المجموع باللوحة ١٤١/ب.

كتب على اللوحة الأولى لهذه النسخة ما نصه:

كتاب الجمل في النحو، تصنيف الإمام الحير العالم الفاضل الخليل بن أحمد.

وهذه النسخة هي أقدمُ نسخ الكتاب وأكملها وأحسنها ضبطاً، وعليها مقابلات بالأصل الذي نُقلت عنه في مواضع مختلفة من حواشي لوحات، وهي النسخة المعتمدة في تحقيق الدكتور قباوة.

النسخة الثانية بعنوان وجوه النصب، وهي من مخطوطات مكتبة قولة محفوظة بدار الكتب المصرية رقم ٣٣٤ نخوق، كتب على اللوحة الأولى ما نصه:

كتاب وجوه النصب، ألفه خليل بن أحمد البصري، وقيل: هو تصنيف أبي عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد، كتبت

سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة (٧٢٢هـ) وتوجد على حواشي اللوحتين ٦١، ٢١ مقابلة بالأصل الذي نقلت عنه هذه النسخة المساعدة للنسخة السابقة في عمل الدكتور قباوة، وقد وصفها وصفا جيداً، ونبه على ما فيها من سقط واضطراب وتقديم وتأخير وغير ذلك من عبث النساخ. النسخة الثالثة: هي نسخة بشير أغا بإستانبول ضمن المجموع ذي الرقم ٧٩/٢، وعنوانها: كتاب جمل الإعراب، من تصنيف أبي عبد الله الخليل بن أحمد رضي الله عنه.

وهذه النسخة مختصرة، وفيها سقط في أكثر الأبواب التي اشتملت عليها، أما تاريخ نسخها فقد كان سنة ٨٦٥هـ. تلك هي النسخ المعتمدة والمساعدة في تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

وهناك نسختان أخريتان لم يشر إليهما الدكتور قباوة في تحقيقه لهذا الكتاب.

النسخة الأولى: نسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بعنوان: جمل الإعراب، تاريخ نسخها يوم الخميس الخامس عشر من عاشور الخير سنة ٩٩٣هـ محفوظة ضمن المجموع ذي الرقم ٨٠٦، وهي من كتب الشيخ عبد الغني العبادي الحنفي كما جاء بخط مغاير على اللوحة الأخيرة من الكتاب، وتقع في ثلاث عشرة لوحة.

النسخة الثانية: وهي نسخة أوقاف الموصل بالعراق ضمن المجموع
ذي الرقم ٢/٧، وأصلها من مخطوطات المدارس الإسلامية بالموصل،
نسخت سنة ١٠٤٧ هـ على يد الشيخ حسن بن الشيخ سيد بن الشيخ
ناصر.

تنتهي هذه النسخة بقول الشاعر:

لَأُهِمَّ إِنَّ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ مال على والده وَجَدَّ لَهُ
وكان في جيرانه لا عهدَ لَهُ وَأَيَّ شَيْءٍ سَيِّئٌ لَا فَعْلَهُ؟

وهذه النسخة مختصرة جيدة النسخ قليلة الأخطاء، وقد صححت بها
أخطاء وردت في نسخة أيا صوفيا في الشواهد وفي نص الكتاب مما
سيأتي بيانه إن شاء الله.



القسم الثاني

توثيق نسبة الكتاب في تحقيق الدكتور قباوة

نسب الدكتور قباوة كتابَ الجمل في النحو إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي اعتماداً على الأدلة التالية:

أولاً: على ما ورد على اللوحة الأولى لنسخ الكتاب الواردة في التحقيق.
ثانياً: على ما ورد من إشاراتٍ متفرقةٍ في الكتاب تُوهِمُ القارئ أنه من مؤلفات الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ثالثاً: على ما ورد في بعض المصادر والمراجع التي ترجمت الخليل وذكرت كتابَ الجمل في مؤلفاته.

هذا ملخص الأدلة التي انتهى إليها الدكتور فخر الدين قباوة في نسبة كتاب الجمل في النحو إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن يُنعمُ النظر في هذه الأدلة يَغْتَلِي ارتيابه في هذه النسبة، ولو أنه ترك هذا الكتاب بغير هذه النسبة لكان أهون عليه من نسبة أبعد فيها عن القصد، وخطأ بها من قدر الخليل بن أحمد ومكانته العلمية التي عَرَفَهَا له البحثُ وقَدَّرَهَا له أهلُ العلم من قبل ومن بعد.

والذي ظهر للبحث بعد النظر في مادة الكتاب، وأسلوبه، ومصطلحاته، أنه لا يصحُّ للخليل بن أحمد، ومن أظهر الأدلة النافية لنسبة

الجميل إلى الخليل ما يلي:

أولاً: في الكتاب أقوال يبعد صدورُها عن الخليل، لأنها لا تمثل منهجَه ولا توافقُ أصولَه.

ثانياً: في الكتاب نقولاتٌ عن الخليل، بصيغ مختلفة في القوة، مثل: قال الخليل، وحكى الخليل، وذكر الخليل، وهذه الصيغ يُبعدُ أن تصدر عن الخليل في مُصنّفٍ يُعدّه لأهل العلم والنظر.

ثالثاً: في الكتاب نقولاتٌ عن يونس، وسيبويه، والفراء، وبعض البصريين، وعن أبي زيد، وبعض من هؤلاء متأخرٌ عن الخليل، ولم يعرف للخليل نقل عنهم، بل يبعد نقله عنهم، وإنما العكس هو الذي ورد.

رابعاً: في الكتاب مُصطلحات كُوفية، كالنصب بالصرف، أو الرفع بالصرف أيضاً، والفعل الدائم، والفعل الواقع، والتفسير^(١)... وغيرها من المصطلحات التي لم تعرف في أصول البصريين، إلا ما ورد منها عند الأخفش، وللأخفش مع الكوفيين مداخل في بعض المسائل والمصطلحات، ليس المقام بمتسع لها.. ومما سبق يتّضح زيف نسبة كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي.

(١) هذا يتصرف من دراسة قدمها الباحث على كتاب الجمل لأبي بكر أحمد بن شقير البغدادي ص ٢٥-٥٩.

القسم الثالث

نسبة الكتاب إلى أبي بكر بن شقير

استبعد الدكتور قباوة نسبة كتاب الجمل في النحو لأبي بكر أحمد بن شقير بأسلوب غاية في الذكاء، وطعن في المصدر الذي أوردت نسبة هذا الكتاب إليه طعناً خفياً، قال في الإشارات الست التي ختم بها التاريخ الشائك لهذا الكتاب.

"والرابع: أن نقل نسب الجمل من الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى ابن شقير قام به ابن مسعر وحده وعنه نقل ياقوت الحموي، وكل من جاء بعده إلى يومنا هذا^(١).

وفات الدكتور قباوة وهو يوهن رواية ابن مسعر هذه أن ينزعه بلقب من ألقاب الضعفاء والمتروكين في الرجال، فيقول: وهو غير ثبت، أو متروك، أو مدخول، لأن تفرد ابن مسعر بتلك الرواية قد فتح باب الطعن والشك في نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد، ولولا تلك الرواية المشؤمة لما وجد من يشكك في نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، هذا مفهوم كلام الدكتور قباوة وإن لم يصرح به، وعسى أن كون واهماً في هذا

(١) انظر مقدمة كتاب الجمل في النحو لقباوة ص ١٣.

الفهم لكلامه وما ينطوى عليه من مغالطات واضحة.

والحق أن المفضل بن محمد بن مسعر كان متحققاً من نسبة كتاب الجمل في النحو إلى أبي بكر أحمد بن شقير، وقد أورد تلك النسبة في جملة لا يغتلي فيها ارتياب - ولا يافكها شك، لكن الدكتور قباوة بترها من النص لسبب يعلمه، قال في تعليل انصراف الناس عن هذا الكتاب: "ولعل مصدر نبذ الناس له أن أقدم خيرٍ وصل إلينا عنه يتضمن الطعن في نسبه وزعزعة الثقة به موقف ابن مسعر المفضل بن محمد المعري: فهو في ترجمته لأبي بكر بن شقير يقول عنه: وله كتاب لقبه الجمل، وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل، يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً، والرفع على كذا"^(١) فحذف الدكتور فائز الجملة الاسمية بعد الخليل، وهي قول ابن مسعر "وهو من عمله".

ومعلوم أن ابن مسعر أراد بهذه الجملة رد الوهم الخاطيء في نسبة كتاب الجمل إلى الخليل بن أحمد، وقد أتبع الجملة الاسمية بإشارة موجزة تبين منهج ابن شقير في التبويب والتقسيم لمسائل هذا الكتاب، قال: "يقول فيه النصب على أربعين وجهاً والرفع على كذا".

والذي تأكد للبحث أن هذا الكتاب من مؤلفات أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير كما سيأتي بيان ذلك، فقد صحبت هذا الكتاب فترة

(١) انظر ص ٩ من نفس المقدمة.

امتدت أكثر من عشرين شهراً، تيسر لي فيها جمع أربع نسخ مصورة عن النسخ الخطية الموجودة له في خزائن المكتبات، وقابلت النسخة الخامسة بنسخة الأصل التي اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب لدرجة الماجستير" قبل تسع سنوات.

وما أخفى الباحثين أنني واجهت من مشكلات هذا الكتاب في توثيق نسبته وخدمة نصوصه ما يصرف الدؤوب عنه ويزهد الشغوف به عن الماضي في مفاوزه المهلكة، لكنني استحصدت المرة واستفرغت الوسع في العمل في هذا الكتاب توثيقاً لنسبته ودراسة لنصوصه ومصطلحاته، ولا أزعم أنني وفيت الكتاب حقه من البحث والتوثيق ولم أترك لمستزيد زيادة فمازالت في هذا الكتاب إشكالات لم تحل، ونصوص وشواهد لم توثق، وما فتئت أجد عنتاً في توثيقها كلما رجعت إليها إلى يومنا هذا، وأحسب أنها ستبقى ما بقي الليل والنهار إلا أن توجد نسخ لهذا الكتاب تحل تلك الإشكالات ومراجع غير التي بين أيدينا تحلّي بعض ما خفي علينا من أمر هذا الكتاب ولا يُترك ريبةً في صدورنا... وقد كان من أبرز المشكلات التي واجهتني أواجهت البحث في هذا الكتاب هي اضطراب نسخ الكتاب في اسم المؤلف واضطرابها في عناوانات الكتاب. أما الاضطراب في اسم المؤلف فقد تردد بين الخليل بن أحمد^(١)

(١) نسخة أبا صوفيا.

وخليل بن أحمد البصري^(١)، وأبي عبد الله الخليل بن أحمد^(٢)، محمد بن شقير صاحب أبي العباس الميرد^(٣).

أما الاضطراب في عناوانات الكتاب فقد انحصر في ثلاثة عناوانات:

الجمال في النحو: وهذا ما انفردت به نسخة مكتبة أيا صوفيا.

كتاب جمل الإعراب: وهذا العنوان اشتركت فيه ثلاث نسخ، هي:

نسخة بشير أغا، نسخة المكتبة المركزية بجامعة

الملك سعود، ونسخة الموصل.

كتاب وجوه النصب: وهذا العنوان انفردت به نسخة مكتبة قولة بدار

الكتب المصرية.

ذلك جانب من المشكلات التي واجهت البحث في هذا الكتاب، وثمة مشكلات أخرى أكثر تعقيداً واعتياصاً على البحث، تتلخص في نصوص الكتاب المضطربة، ومصطلحاته الغريبة، وعلله الواهية، وشواهد المجهولة والنادرة، بله مافيه من نقولات مبثوثة في مواضع مختلفة من الكتاب، فيها من الاختصار المخل، والسقط ما يصدف عن العمل فيه، أو التعلُّق به.

(١) نسخة قوله، ونسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود المقدمة.

(٢) نسخة بشير أغا.

(٣) انفردت بهذه الإضافة نسخة قوله.

تلك هي أبرز المشكلات التي واجهت البحث في هذا الكتاب. والذي انتهى إليه البحث أن العنوان الصحيح للكتاب هو الجمل في النحو وذلك للقارئ التالية:

أولاً: ورود هذا العنوان على النسخة الأصلية نسخة أيا صوفيا بإستانبول أقدم النسخ وأدقها وأكملها وأكثرها مقابلة وضبطاً.

ثانياً: إن هذا العنوان يتفق مع ما ورد في مصادر ترجمة أبي بكر أحمد ابن شقير.

ثالثاً: إن هذا العنوان ذاع وانتشر في عصر المؤلف لطائفة من معاصريه^(١).

رابعاً: إن هذا العنوان يتفق مع أبواب الكتاب ومسائله التي لقبها الجمل، مثل جمل الألفات، وجمل اللامات، وجمل التاءات، وجمل الهاءات..

أما مؤلف الكتاب فقد ألمت قبلاً أنه أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧هـ وهنا أذكر الأدلة التي انتهى إليها البحث في هذه القضية.

(١) انظر تاريخ العلماء النحويين: ٣٦، ٤٠، ٤٨، وأنباه الرواة: ٤٥/١، ٣٢٥،

١٠٠/٢، ١٤٩، ١٧٠، ١٤٩/٣، وإشارات التعيين ١٨٦، ٢٤٧.

أولاً: ورود هذا الكتاب منسوباً إلى أبي بكر أحمد بن شقير في كتاب تاريخ العلماء من النحويين البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد ابن مسعر التنوخي المعري المتوفى سنة ٤٤٢هـ قال في ترجمة أبي بكر بن شقير "وله كتاب لقبه الجمل، وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل، وهو من عمله، يقول فيه النصب على أربعين وجهاً، والرفع على كذا"^(١)، وقد نقل عنه هذا القول ياقوت الحموي^(٢)، وصلاح الدين الصفدي^(٣)، وجلال الدين السيوطي^(٤).

ثانياً: ورد في مقدمة هذا الكتاب قول المصنف: "فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره في ما صنفناه في مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحويين".

وكتاب المختصر في النحو من مؤلفات أبي بكر أحمد بن شقير نصت على ذلك كتب الطبقات والتراجم، ولم يذكر للخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب بهذا العنوان^(٥).

(١) انظر تاريخ العلماء ٤٨.

(٢) انظر معجم الأدباء: ١١/٣.

(٣) انظر الوافي بالوفيات: ٤٩/٦.

(٤) انظر بغية الوعاة: ٣٠/٢.

(٥) انظر الفهرست ٩١، ونزهة الألباب: ٢٥١، وأنباه الرواة: ١٣٥/٢، وفيه أورده عبد الله بن

محمد بن شقير، ومعجم الأدباء: ١١/٣، والوافي بالوفيات: ٣٤٩/٦، والبغية: ٣٠٢/١.

ثالثاً: في الكتاب بعض المسائل الخلافية جَدَّتْ بعد الخليل بن أحمد وسيبويه، واشتهر الخلاف فيها بين أصحاب المبرد و ثعلب في حلقة ثعلب، ومن هذه المسائل التعجب في قولهم: ما أعظم الله^(١).

رابعاً: في الكتاب إعرابات وآراء لم تؤثر عن الخليل ولا عن نحوي من نخاة البصرة، وإنما هي قريبة الصلة بإعرابات وآراء الكوفيين، وأبو بكر بن شقير مِمَّنْ خَلَطُوا بين المذهبين وَغَلَبَ عليه المذهب الكوفي في المصطلحات والآراء كما أسلفت.

ومن الإعرابات الغريبة في هذا الكتاب نصب "وحده" من قولهم: مررت بزيد وحده على الصرف، فهذا الإعراب لم أقف عليه في مصادر النحو معزواً لبصريّ فضلاً عن الخليل، وإنما الثابت عن الخليل أنه يُعرّبها مصدراً، وهي كقولك: خُصُوصاً، ذكر ذلك سيبويه في الكتاب^(٢).

ومن الآراء التي تفرد بها ابن شقير في هذا الكتاب قوله: وأصل الذي "ذو" كما قال الشاعر:

إذا جَنَى لم يَسْتَشِرْني بذو جنى وليس يَعرُني الذي هو قارف

يعني بالذي جنى، ومثله قول الآخر:

(١) انظر الإنصاف المسألة (١٥).

(٢) انظر سيبويه: ١٨٩/١.

فإن بيت تميم ذو سمعت به فيه تنمّت^(١)

خامساً: احتج المؤلف على رفع الاسم بعد مذ بقول الشاعر:

أبا حسن ما زرتكم مذ سنية من الدهر إلا والزجاجة تقلس^(٢)

وهذا الشاهد ثاني بيتين أوردهما صاحب نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء ص ٢٨٩، لأبي الجراح العقيلي في مدح الكسائي، وأولهما:

ضحوك إذا زف الخوان وزوره يحيى بأهلاً مرحباً ثم يجلس

وأبو الجراح العقيلي شاعر مقلّ وراوي للكوفيين، احتجوا بشعره وله أخبار في التسامح في الرواية معروفة، قال الفراء:

أنشدني أبو الجراح:

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انخلت عرى الذنب

بخفض كلهم على الجوار للزوجات، وهو منصوب، لأنه تأكيد لذوى.

قال الفراء: فوافقت أبا الجراح على قوله، وقلت له: أليس المعنى:

ذوى الزوجات كلهم..... البيت؟ فقال: بلى الذي تقول خير من

(١) انظر الجمل في النحو بتحقيق الدكتور قباوة: ١٦١.

(٢) انظر ص ١٣٦.

الذي أقول، ثم استشهدته البيت فأنشدته بخفض كلهم^(١).

سادساً: احتج ابن شقير في هذا الكتاب بشواهد يغلب عليها الحداثة والتوليد في المعاني والألفاظ مما كان مُستَسَاغاً في مذهب الكوفيين الذين ترسّم خطاهم في هذا الكتاب، من ذلك ما احتج به في "الخفض بالحوار" قال الشاعر:

فيا معشر العُزَّابِ إنْ حَانَ شَرْبُكُمْ فَلَا تَشْرَبُوا مَا حَجَّ لِلَّهِ رَاكِبُ
شَرَابُ بَنِ غَزْوَانَ الْخَيْثُ فَإِنَّهُ يُيَاهِيكُمْ مِنْهُ بِأَيْمَانٍ كَاذِبِ
وابن غزوان هذا، هو إسماعيل بن غزوان، وله أخبار في الشرب،
والمسامرة والبخل في كتاب البخلاء للجاحظ، من يقف عليها يدرك
حقيقة ما أشار إليه الشاعر هنا^(٢).

(١) انظر معاني القرآن: ٧٤/١، ٧٥، وتذكرة أبي حيان: ٥٣٧، وشرح أبيات المغني:

٧٥/٨، والخزانة: ٩٣/٥، وفي المرجعين الأخيرين اختلاف عمّا في تذكرة أبي حيان

وعما في معاني القرآن.

(٢) انظر البخلاء، الطبعة الأميرية: ١٨/١، ١٣، ٨٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١١/٢، ٥٥،

١٥٦، ٩٢، ٥٦.

القسم الرابع:

المحلى - وجوه النصب بين التوفيق والتلفيق:

لفق الدكتور فائز اسماً لكتاب "الجميل" يتكون من عنوانين مختلفين، أحدهما: جاء على طرة نسخة "قوله" وهو: وجوه النصب، والثاني: أورده "السيوطي" في ترجمة "أبي بكر أحمد بن شقير" وهو: المحلى، فضم الثاني إلى الأول، وصنع منهما عنوان المحلى - وجوه النصب، وقد ارتضى الدكتور فائز هذا الاسم عنواناً للكتاب "رافضاً ما قد يُسبِّبه عنوان الجمل من ربط غير صادق بين الكتاب والخليل"^(١).

وصار الكتاب بهذا الاسم مُكوّناً عنواناً عاماً هو المحلى، وآخر خاصاً، وهو وجوه النصب، وقد اطمأن الدكتور فائز إلى الاسم الأخير، وهو الاسم الخاص، ورضي عنه أحسن ما يكون الرضا، يؤكد هذا قوله: "وأراني في الرضا بالاسم الخاص مُطمئنّاً كثيراً من اتخاذ الاسم العام، فالخاص رجحاً لديّ الإمام السيوطي - رحمه الله - إذ يبدو ناقلاً عن ياقوت الذي نقل عن ابن مسعر في طبقاته"^(٢).

(١) مقدمة المحقق ص ٣٠.

(٢) نفس المصدر ص ٣٠.

وقبل مناقشة ما أورده هنا الدكتور فائز، أنبه على الخلط الذي أورده بين الاسم العام والاسم الخاص في المقطع الأخير من كلامه، فقد علل سبب ترجيح الاسم الخاص لديه بما أورده السيوطي في ترجمة أبي بكر بن شقير، وهذا وهم فالسيوطي لم يذكر الاسم الخاص وهو "وجوه النصب" إنما أورد الاسم العام وهو المحلى، فالأمر اختلط على الدكتور فائز، ولعله على حد قول الشاعر:

رأي الأمر يفضي إلى آخرٍ فصيّرَ آخرَه أولاً
وأمر آخر يتعلق بهذا المقطع، هو أن السيوطي لم يكن في ما ذكره عن كتاب أبي بكر بن شقير ناقلاً عن ياقوت، وإنما نقل عن كتاب طبقات ابن مسعر كما سيأتي.

مصدر الدكتور فائز في تحقيق عنوان المحلى:

اعتمد الدكتور فائز في تحقيق هذا الجزء من عنوان الكتاب على ما أورده السيوطي في ترجمته لأبي بكر بن شقير، ومصدر السيوطي في عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى مؤلفه كتاب ابن مسعر، يدل على ذلك قوله في البغية: "ورأيت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ويسمى الجمل له"^(١).

(١) البغية: ٣٠٢/١.

فهذا نص صريح يحمل في خلاله تأكيداً بنقل السيوطي عن كتاب ابن مسعر وليس بالواسطة كما يوهم كلام الدكتور فائز.

وقد أتيح للبحث أن يقف على مصورة عن النسخة الوحيدة لكتاب ابن مسعر هذا قبل أن تنشره جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق الدكتور الحلو، ولما قبل النص المنقول في البغية بأصله في هذا الكتاب تبين للبحث أن عنوان كتاب "أبي بكر بن شقير" هو: الجمل^(١)، وليس المحلّي. وقد أكد صحة هذا العنوان نقل ياقوت الحموي عن كتاب ابن مسعر في ترجمته لأبي بكر بن شقير قال في معجم الأدباء: "وقرأت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ويسمى الجمل من تصانيف ابن شقير هذا"^(٢)، وياقوت عالم بسير علماء الشام خبير بأخبارهم شديد التحري في نقله، وهو بعد حموي قريب من ديار ابن مسعر التنوخي المعري، حجة فيما ينقله عنه، ولو لم يكن للبحث من دليل على توثيق عنوان الجمل إلا ما نقله ياقوت عن ابن مسعر لكان كافياً في الإعتداد به والركون إليه، فكيف وكتاب ابن مسعر بين أيدينا، وفيه ما قد عرفنا من توثيق لنسبة الكتاب وتحقق من عنوانه.

(١) تاريخ العلماء من النحويين: ٤٨-٤٩.

(٢) معجم الأدباء: ١١/٣.

وأختم هذا الاستدراك على عنوان المحلى بما شاع في كتب الفنون والطبقات عن هذا العنوان، فقد ورد المحلى لطائفة من المصنفات في الفقه، أما في النحو، فهناك كتابان بهذا العنوان لا ثالث لهما فيما أعلم، أحدهما لعالم معاصر لأبي بكر بن شقير، هو كتاب المحلى لأبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان النحوي المقرئ المصري المتوفى سنة ٣٣٣هـ، وقف عليه أبو حيان ونقل عنه في تذكرته مسائل في التثنية، والتصغير، والعطف والضمير، وغيرها^(١).

وثانيهما: المحلى في استيعاب وجوه كلا، لعلي بن يوسف القفطي^(٢). أما وجوه النصب، الجزء الثاني من عنوان الكتاب في تحقيق الدكتور فائز فقد انفردت بذكره نسخة "قولة" دون سائر نسخ الكتاب، ولم يرد له ذكر في كتب الفنون والطبقات، ولئن سلمنا بتلك الفذلكة التي أوردها الدكتور فائز عن هذا العنوان فلا نسلم له أنه من وضع أبي بكر بن شقير، وإنما هو صنعة الناسخين وتدبيرهم.

ولقد أشرت قبلاً في توثيق عنوان هذا الكتاب إلى أن تسمية "وجوه النصب" من فعل الناسخ، وذلك أنه وجد هذا الكتاب غفلاً ورأى أكثر مباحثه وأولها وجوه النصب ووجد إشارة في مقدمة ابن شقير توهم بهذا

(١) انظر التذكرة: ٧٢٤-٧٢٦، ومعرفة القراء الكبار: ٢٨٦/١، وغاية النهاية: ٣٠١/٢.

(٢) البغية: ٢١٢/٢-٢١٣، وكشف الظنون: ١٦١٧/١.

العنوان، ولم تكن مهمته التحقق من صحة العنوان فغلب مبحث وجوه
النصب على سائر مباحث الكتاب ومسائله، فسمي الكتاب به.
وقد اضطرب عمل الناسخ في اسم المؤلف، فمرة عزاه لـخَلِيل بن أحمد
البصري، ومرة لأبي عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد..
وهذا الاضطراب في عنوان الكتاب وفي اسم مؤلفه تنفرد به نسخة
قولة كما أسلفت، وهو اضطراب يقلل الثقة في المعلومات المدونة على
طرتها، فلا يعتمد عليها في تحقيق عنوان الكتاب كما لم يعتمد عليها في
اسم مؤلف الكتاب.

القسم الخامس

متن الكتاب

جاء عمل المحققين في متن الكتاب متشابها في التساهل وعدم الدقة في تحرير المسائل المبهمة والعنوانات المحملة، والمصطلحات الغريبة، بله ما في بعض نصوص الكتاب وشواهد من خلل واضطراب، إمّا بسبب استحسانهما بالحذف والزيادة، وإمّا لمجيئها مضطربة في النسخ المعتمدة في تحقيقهما، وسوف أقتصر هنا على نماذج من عملهما في متن هذا الكتاب.

في ص ٣٦ من الجمل و ص ٥ من المحلى احتج المصنف في "النصب من المفعول به" بيت الأسود بن يعفر النهشلي:

وجلد محمد أصحابه بالحق لا يحمد بالباطل

كذا رواية المصنف في النسخ التي ورد فيها البيت، وهي رواية ينفرد بها للشطر الأول من البيت، أما المصادر التي أوردت هذا البيت فقد جاء فيها برواية:

وخالد يحمد سادتنا بالحق لا يحمد بالباطل^(١)

(١) انظر المقرب لابن عصفور: ٨٤/١، وضرائر الشعر: ١٧٦، وشرح أبيات المغني:

أما المحققان فقد لفتا للشطر الأول رواية ثالثة من رواية المصنف ورواية المصادر، فجاء في تحقيقها برواية:

وخالد يحمد أصحابه -البيت

ولم ينبها على مسلكتها في حواشي الكتاب، ولا على رواية الأصل، ومنهج التحقق والأمانة العلمية يقتضيان التزام الأصل ما أمكن، والتنبيه على ما فيه من خلل إلا أن يوجد في النسخ المساعدة ما يصلح الخلل فيؤخذ به وينبه على ما في الأصل، وإن كان لا بد من إصلاح الخلل فلا بد من التنبيه على رواية الأصل وبيان وجه الخلل والضرورة التي أوجبت على البحث إصلاحه، أما الاستحسان فليس منهجاً يُصار إليه، ولا أسلوباً يؤخذ به في قواعد التحقيق.

وفي ص ٣٧ من الجمل وقع في "النصب من مصدر" اضطراب في النص في نسخة أيا صوفيا، وهي النسخة الوحيدة التي أوردت ذلك، ومرد هذا الاضطراب إقحام الناسخ قطعة من "النصب من الحال" في صلب "النصب من مصدر"، وقد تنبه المحققان لهذه القطعة الدخيلة على النص فوضعها في موضعها من الوجه الذي وردت فيه...، لكن الدكتور قباوة ما كاد يصلح ذلك الاضطراب ويرد الشارد إلى موضعه حتى وقع في اضطراب آخر أدخل بسوق النص، فقدم شاهدين وتخرجهما من آخر النص إلى صلب النص، وهنا أورد النص في نسقه الصحيح مقارناً بسوقه

في تحقيق الدكتور قباوة.

قال المصنف: "النصب من مصدر كقولك خرجتُ خروجاً، وأرسلت رسولاً أو إرسالاً، وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدر، فيقولون: أما صديقاً مصافياً فليس بصديق، وأما عالماً فليس بعالم.

قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمرٍ سبيل فأما الصَّبْرَ عنها فلا صبراً
وجاء سوق النص في تحقيق الدكتور قباوة:

"والنصب من مصدر كقولك، خرجتُ خروجاً، وأرسلت رسولاً أو إرسالاً، قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر - البيت..

إلى أن يقول:

وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدر، فيقولون: أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق، وأمّا عالماً فليس بعالم...".

وفي ص ١٣ من المحلى احتج المصنف في وجه، "النصب من الظرف"

ببيت الأخطل:

وأنت مكانك في وائلٍ مكانُ الثريا من است الحَمَلُ

وهذه الرواية انفرد بها المصنف فيما أعلم، أما رواية البيت في الديوان

وسائر المصادر التي ورد فيها فهي:

وَأَنْتَ مَكَانُكَ فِي وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ
وَقَدْ تَصَرَّفَ الدَّكْتُورُ فَائِزٌ فِي الشَّطْرِ الْأَخِيرِ، بَلْ فِي كَلِمَةِ (الْجَمَلِ)
بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فَأَوْرَدَهَا (الْجَمَلِ) بِالْجِيمِ الْمَعْجَمَةِ، فَجَاءَتْ رَوَايَةُ الشَّطْرِ
الْأَخِيرِ فِي تَحْقِيقِهِ:

مكان الثريا من است الجمل

وَمَا أَوْرَدَهُ لَا يَأْتَلَفُ مَعَ كَلِمَةِ "الثريا" وَإِنَّمَا يَأْتَلَفُ مَعَ "القراد" وَالَّذِي
أَوْقَعَ الدَّكْتُورُ فَائِزٌ فِي هَذَا الْوَهْمِ إِغْفَالُهُ الْمَعْنَى، فَالثريا نَجْمٌ مَعْرُوفٌ وَهِيَ
إِلِيَةُ الْحَمَلِ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَالْحَمَلُ بَرَجٌ مِنْ بُرُوجِ السَّمَاءِ، أَمَّا الْجَمَلُ،
فَالْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ، وَهُوَ يَأْتَلَفُ مَعَ "القراد" الْحَشْرَةُ الْمَعْرُوفَةُ، الَّتِي تَتَعَلَقُ
بِاسْتِ الْجَمَلِ^(١).

وَفِي ص ٤٠-٤١ الْجَمَلِ، وَص ١٠ الْمَحَلِيِّ، أَوْرَدَ الْمَصْنِفُ فِي وَجْهِ
النَّصْبِ مِنَ الْحَالِ أَمْثَلَةً وَشَاهِدًا عَلَى مَا يَنْصَبُ مِنَ الْحَالِ، ثُمَّ أَجْرَى شَبَهَ
مُوَازَنَةٍ بَيْنَ الْحَالِ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَأَثَرَ الْفِعْلِ الْإِلَازِمَ فِي كُلِّ مَنِهْمَا، وَفِيمَا
كَانَ سَوْقَ الْكَلَامِ مُتَوَجِّهًا وَقَعَ خَطَأً فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ أَخْلَلَ بِجُمْلَةٍ فِي
النَّصِّ لَمْ يَنْتَبِهْ لَهَا لِمُحَقِّقَانِ فَأَمَرَا النَّصَّ وَفَقَ وَرُودِهِ فِي النُّسْخَةِ، وَلَمْ يَصْلِحَاهُ
أَوْ يَنْبِهَا عَلَى مَا فِيهِ مِنْ خَلَلٍ وَاضْطِرَابٍ.

(١) انظر تهذيب اللغة: ٥/٩٠٩/٢٦-٢٨، والصحاح "قرد" و"حمل" واللسان.

وفي ما يلي النص كما ورد في نسخة الأصل وفي عمل المحققين:
قال المصنف: "وإنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه، تقول:
قدمت راكباً، وانطلقت ماشياً، وتكلمت قائماً، وليس بمفعول في قولك
لبست الثوب".

والصواب: وليس بحال في قولك: لبست الثوب، بدليل ما أورده
المصنف بعد هذا التعليل عن أثر العامل في الحال، حيث قال: "لأنَّ الثوب
ليس بحال وقع فيه الفعل، والقيام حال وقع فيه الفعل فانتصب كانتصاب
الظرف حين وقع فيه الفعل".

والنص أصله في سيبويه، قال في باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب
وهو حال واقع فيه الفعل وليس بمفعول، كالثوب في قولك كسوت زيدا
ثوباً، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول..^(١)

وفي ص ٤٩ (الجملة) وص ٣٠ (المحلى) وقع تحريف في النص أورده
المصنف في "النصب من التعجب" لم ينبه عليه المحققان، قال المصنف:
"وهو في التمثال بمنزلة الفاعل والمفعول به، كأنه قال: شيء حسن زيداً".
والصواب: وهو في التمثال بمنزلة الفعل والمفعول به، لأن صيغة
التعجب فعل، والمنصوب بها بمنزلة المفعول به، بل هو مفعول به.

(١) سيبويه: ٢٠٠/١.

و في ص ٥٦ (الجمال) وص ٢٨ (المحلى) احتج المصنف في "النصب" من اسم بمنزلة اسمين "بآية المدثر ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ وَوَجْهٌ إعراب العدد المركب والجار والمجرور قبله فقال: "ومحله الرفع لأنَّ خبر الصفة" وهنا سقطَ أخلَّ بمعنى النص، ولم ينبه عليه محققا الكتاب ولا أصلحاه، وصوابه: "ومحله الرفع لأنَّ خبرهُ الصفة"، وهنا يتضح مراد المصنف من هذه الجملة وعبر بالصفة بدلاً من حرف الجر، وهو إصطلاح الكوفيين.

وفي ص ٥٨ (الجمال، وص ٣١ (المحلى) استشهد المصنف بآية الفتح "٢٣" ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ على نصب "سُنَّةَ" مصدراً في موضع الفعل، فأدرج ناسخُ مخطوطة أيا صوفيا "حم المؤمن" قبل آية الفتح فأوهم الدكتور قباوة ذلك الإدراج فاضطرب عمله في متن النص وفي الحاشية، فأما المتن فقد حذف الكلمة الأخيرة من آية الفتح وهو "مِنْ قَبْلُ" وأحلَّ محلها كلمة من سورة حم المؤمن، فجاء سوق الآية الكريمة ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ آية ٨٥ من سورة غافر وأشار في الحاشية (١٤) إلى آية الفتح التي وردت في الأصل.

وكان الأوفق لعمله ألا يغير في نص الآية اندفاعاً مع الكلمة المدرجة، لأنَّ احتمال الخطأ في هذه الكلمة المدرجة أولى من احتمالها في الآية.

ومما يؤكد الخطأ في الكلمة المقحمة مجيء آية الفتح على رسمها في المصحف "سنة" بالهاء، أما آية حم المؤمن فترسم بالتاء "سنت"، وهي

خامسة أربع آيات رُسمت في المصحف بالتاء^(١).

وفي ص ٦٠ (الجمل) وص ٣٢ (المحلى) احتج المصنف بقول الراجز:

مَلَساً يَذُودُ الحَمْسَى مَلَسَا

مَلَسَا بِهِ حَتَّى كَأَنَّ الشَّمْسَا

بِالْأَفُقِ الْغَرْبِي تَكْسِي الْوَرَسَا

لم يعز هذا الرجز في عمل المحققين، ولم تذكر المصادر التي أوردته، والرجز مختلف في قائله: فنسبه "علي بن حمزة" في التنبيهات ٢٦٩ لشعشع العباسي، وفي "معجم الشعراء" ٤٩٢ الهفوان العقيلي: أحد لصوص العرب، وورد غير منسوب في "النوادر" ١٦١، و"الحيوان" ٩٤/٤، و"فقه اللغة" ٥٠١، و"الاتباع" ٦٧، و"تهذيب الألفاظ" ٦٣٦. وفي ص ٧٥ (الجمل) أورد المصنف في وجه "النصب من نعت النكرة المقدم على الاسم طائفة من الأمثلة والشواهد خرجها على وفق ما يقتضيه العنوان، وإذا حقق الناظر فيها وجدها أحوالاً مقدمة على صاحبها النكرة، وقد أغفل المحققان التنبيه على ما في كلام المصنف، وتوجيه الأمثلة والشواهد من تسامح أو تجوز في البيان خالف به عامة النحاة، إلا أن يكون ذلك اصطلاحاً له، وما أكثر مصطلحاته الغريبة في هذا الكتاب، وحتى نكون على بينة مما أوهم به المصنف في هذا الوجه

(١) المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار: ٧٨.

من وجه النصب أورد قطعة من كلامه.

قال في توجيه بعض الأمثلة والشواهد:

"والنصب من نعت نكرة مقدم على الاسم: تقول: هذا ظريفاً غلاماً، وهذا واقفاً رجلاً، قال الشاعر:

وتحت العوالي والقنا مستظلة طباء أعارتها العيون الجاذر

نصب "مستظلة" لأنه نعت طباء مقدم".

وقد أورد "سيبويه" هذا الشاهد وشاهدين آخرين في "باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى عليه ما قبله" قال فيه: "وذلك قولك: هذا قائماً رجلاً، وفيها قائماً رجلاً، ثم لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررت بقائم، وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً^(١)"^(٢).

وفي ص ٨٣ (الجمال) و ٥٦ (المحلى) أورد المصنف في (النصب الذي يقع في نداء المفرد) توجيهاً لآية سبأ ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ قال فيه: نصب "الطير" لأن حرف النداء يقع عليها.

وفي الكلام سقط لم ينتبه له محققا الكتاب، وقد صوّبته نسخة

(١) انظر سيبويه: ٢٧٦/١، والتبصرة ٢٩٨/٥، والإفصاح: ٢١٤، وشفاء العليل:

٥٢٧/٢.

(٢) سيبويه ٢٧٦/١ بولاق.

الموصل، فجاء النص فيها: "نصب "الطير" لأن حرف النداء لم يَقَعْ عليه".

وفي ص ٩٧ (الجميل) وص ٧١ (المحلى) وقع سقط في كلام المصنف على "النصب بكم إذا كان استفهاماً" ذهب به كلام المصنف على كم الاستفهامية.

وقد اختلف منهج المحققين في تحرير النص اختلافاً بيناً، فالدكتور قباوة نبه في أول حاشية له على هذا الوجه على خروج كلام المصنف عن كم الاستفهامية، أما الدكتور فائز فقد تَوَرَّك في معالجة ما في النص من اضطراب، فتصرّف فيه بالإضافة والحذف لِيُجْرِيَ النصَّ وَفَقَ ما يَدُلُّ عليه ظاهر العنوان، وقد أُوهم بتلك الزيادة التي حصرها بين معكوفين ثم عزاها إلى نسخة "قولة" فلما رُوِجِعَت الزيادةُ في مظانها من النسخة لم يعثر لها على أثر فتبيّن للبحث أنّها إضافة من الدكتور فائز استحسناها ليستقيم له سوق النص وفق عنوان النص، ولو أنه أضاف ذلك التصرف إلى نفسه لكان له وجه في هذا التصرف، وحتى لا يَجْمَل القول هنا أورد النص كما ورد في نسخة الأصل، وهي نسخة "أيا صوفيا" مقابلاً بنظيره في نسخة "قولة" ثم أتبع ذلك بالنص في تحقيق الدكتور فائز.

قال المصنف: "والنصب بكم إذا كان استفهاماً قولهم: كم رجلٍ عندك، أراد: رب رجلٍ عندك، فإذا فصلت نصبت قلت: كم عندك

رجلاً، قال الشاعر:

تَوْمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِيًا غَارُهَا
أراد: كم محدودبٍ من الأرض غارها، فلما فصل نصب...". نسخة
أيا صوفيا ق ٢٣/ب.

وجاء سوق النص في نسخة "قولة" والنصب بكم إذا كان استفهاماً
قولهم: كم رجلاً عندك؟ إذا كان استفهاماً، فإذا فصلت قلت: كم عندك
رجلاً، قال الشاعر:

تَوْمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ - البيت

أراد: وكم محدودب من الأرض غارها دونها فلما فصل نصب...".
وجاء سوق النص في تحقيق الدكتور فائز وفق ما يلي:
"والنصب بكم إذا كان استفهاماً قولهم: كم رجلاً عندك؟" ولو قال:
كم رجل عندك" لأراد: رب رجل عندك، فإذا فصلت نصبت، قلت:
كم عندك رجلاً، قال زهير:

تَوْمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ - البيت..

وهنا يظهر لنا تصرف الدكتور فائز في النص بالحذف والإضافة،
والذي أضافه ليس في نسخة قولة كما تُوهم إحالته في الحاشية ذات
الرقم (٢) ولا في نسخة من النسخ، وإنما هي مما استحسنه الدكتور فائز
ليتوجه له سوق الكلام وفق عنوان الوجه كما أسلفت قبلاً، وأما الجملة

التي حذفها من نسخة أيا صوفيا فقول المصنف: "كم رجل عندك، أراد: رب رجل عندك" وقد عقب على هذا بقوله: وهو خلاف المقصود. لأن المقصود في مفهومه كم الاستفهامية والكلام هنا خارج عن هذا الأصل.

والحق أنَّ الجزء المتعلق بكم الاستفهامية سقط جميعه، كما يدل عليه سوق النص في نسخة أيا صوفيا، أما الجملة التي وردت في نسخة قوله فيشوبها الاضطراب ويلفها الغموض فلا يعتمد عليها في تحرير النص.

وفي ص ١٦٧ من (الجميل) وص ١٣٩ من (المحلى) "الرفع بهل وأخواتها" هذا العنوان وما تلاه من كلام المصنف في هذا الوجه من وجوه الرفع يُوهِمُ القارئ أن هل وأخواتها من أسماء الاستفهام ترفع ما بعدها، وقد أغفل محققا الكتاب التنبيه على ما في العنوان هنا وكلام المصنف من إيهام وتجاوز في التعبير، والحق أن المرفوع بعد هل مبتدأ والعامل فيه الابتداء كما هو معروف، ولا عمل لحرف الاستفهام هل فيه، والمرفوع بعد أين مبتدأ، وكذا المرفوع بعد كيف.

وفي ص ١٧٠ من (الجميل) وص ١٤٤ من (المحلى) ... احتج المصنف بقول الشاعر:

أَتَوَعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشَابَاتُ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتُ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍ وَمَا حَضْنٍ وَعَمْرٍ وَالْجِيَادَا

على نصب ما بعد واو المعية، والبيتان أوردهما المصنف استطراداً، وقد تحرفت رواية البيت في نسخة "أيا صوفيا" تحريفاً أدخل بوزن البيت ومعناه، وقد حافظ الدكتور قباوة على رواية "أيا صوفيا"، فجاءت رواية البيت في تحفة:

ونعماً جمعت حصن وعمرٍ وما حصن وعمرٍ والجيا
وهذا منهج لبعضهم: لكنه لم ينبه على ما في هذه الرواية من خلل واضطراب ولا حقق في قائل البيتين.

أما الدكتور فائز فقد تفتن لهذه الرواية وما حاق بها من عبث النساخ لذلك نراه يصلح ما فيها من خلل ظاهر واضطراب، لكنه لم يعز البيتين إلى قائلهما، وهذا قصور في المنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة التحقيق.

والبيتان لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي، ذكر ذلك ابن السيرافي^(١) والأسود الغندجاني^(٢).

وفي ص ١٧٠ (الجميل) وص ١٤٤ (المحلى) .. أورد المصنف استطراداً آية الأحقاف: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ آية (٢٤) ثم وجهها بقوله: "عارض" نكرة، و "مُطِرُنَا" معرفة، ولا يُنعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة.

(١) انظر شرح أبيات سيويه: ١٩٦/١-١٩٧.

(٢) فرحة الأديب: ٤٨-٤٩.

لم ينبه محققا الكتاب على هذا التوجيه، وما فيه من التجوز، ولم يحققا في مصدر القول في مظانه من كتب المتقدمين، وما ذكره المصنف مقتبس من "أبي عبيدة" في "بجاز القرآن"، قال بعد أن أورد الآية الكريمة: "يريد: مُمَطَّرٌ لنا، وعارض: نكرة، وممطر: معرفة"^(١).

والقول بأن عارض "نكرة هو وجه الكلام، أما ممطرنا ففيه إضافة الوصف المشتق المشبه للفعل المضارع إلى معمولة، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وعلى هذا فممطرنا نكرة وليس معرفة، لأن إضافته إلى الضمير بعده، أفادته تخفيفاً بحذف التنوين ولم تفده تعريفاً"^(٢).

وفي ص ١٨٠ من (الجميل) وص ١٥٥ من (الحلى).. أورد المصنف طائفة من الأمثلة والشواهد على "الخفض بالبنية" ومن الشواهد قو الشاعر:

يا أمس عائش لن تراعي كل بنيك بطل شجاع

كذا في رواية الأصل، أما محققا الكتاب فقد تصرفا في رواية الشطر

(١) انظر بجاز القرآن: ٢/٢١٣

(٢) هذا إذ كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كما هو ظاهر الآية، وإن كان في المسألة خلاف. فمن النحويين من ذهب إلى أن الإضافة في الوصف المفيد للحال والاستقبال تكون على وجهين: على التعريف، وعلى التخفيف. ينظر الكتاب ١/٤٢٨، والبسيط ٢/١٠٤٠، والكافي ١/٣٠٦، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه ٣٨٧، مجلة الجامعة الإسلامية العدد ٨٥-١٠٠.

الأول من البيت بالحذف والتعويض والزيادة، فجاء في تحقيق الدكتور
قباوة برواية:

"يا أم عائشة لن تراعي - البيت".

وأورده الدكتور فائز برواية:

"بالأمس عائشة لم ترعي - البيت".

ولم ينبه الدكتور قباوة على تصرفه في الشطر الأول من البيت، وإنما
اكتمى بإثبات رواية الأصل في الحاشية، أما الدكتور فائز فقد تَوَرَّك في
الحكم على رواية الأصل، فوصفها بالاختلال في التركيب والوزن
والمعنى، وأثبت بدلاً منها ما استحسنته أو رآه صواباً.

والحق أن رواية الأصل هي الصواب، وأما ما أحدثه محققا الكتاب
فأبعد من الصواب، بل فيه إخلال بوزن البيت ومعناه، ويبدو لي أنهما لم
يفهما معنى "أمس" في أول البيت، ولم يعلما وزن البيت وبحره، وبذلك
وقعا في تيه طويل مداه في تحليل معنى البيت وبحره، وقد حدد البحث
معنى "أمس" الواردة في أول البيت، فهي فعل أمس من قولهم: "أمس
بخير" و"عائش" مرخم "عائشة" على حذف النداء، أما بحر البيت فهو
البيسيط، وقد دخل عروضه وضربه القطع مع الخبن، فتحولت بسببهما
"مستفعلن" إلى "متفعل" ثم تحولت إلى "فعولن"، فالبيت من مخلع
البيسيط^(١)، وهو معروف في أوزان الشعر.

(١) الاقتناع في العروض لابن عباد ص ٢١، والرواي في العروض والقوافي: ٦٧.

وفي ص ١٥٩ من (المحلى) احتج المصنف بقول الشاعر:

وَمُؤَيْلِكَ زَمَعَ الْكَلَابُ يَسْبِينِي فَسَمَاعُ أَسْتَاهُ الْكَلَامِ سَمَاعُ

كذا رواية الأصل، وهي رواية أبي زيد^(١)، والصاغانى^(٢)، وقد أغفل الدكتور هذه الرواية، وتعلق برواية نسخة "قولة" ثم تصرف فيها بالحذف، فجاءت رواية البيت في تحقيقه:

"أمن يظل مع الكلام يسبني - البيت"

وكان الأوفق لعمله التزام رواية الأصل، وهي نسخة "أيا صوفيا" لسلامة الجزء الأول من البيت من الزحاف المفرد - أعنى: الإضممار الذي حول "متفاعلن" من الكامل إلى "مستفعلن".

هذا ما تسنى لي التنبيه عليه، والله أسأل الحفظ من الزلل، والتوفيق لسد الخلل، والإحسان في القول والعمل.



(١) النوادر: ٤٣٤.

(٢) ما بينته العرب على فعال: ٦٥.

فهرس الآيات

<u>الآيات</u>	<u>السورة</u>	<u>الآية</u>	<u>الصفحة</u>
﴿يَجِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾	سبأ	١٠	٣٦
﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطَرِنًا﴾	الأحقاف	٢٤	٤٠
﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ﴾	الفتح	٢٣	٣٤
﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	المدثر	٣٠	٣٤

فهرس الشعرية

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	<u>القافية</u>
(ب)			
٢٣	-	الطويل	رَاكِب
٢٢	-	البسيط	الذَنب
(د)			
٣٩	-	الوافر	العبادا
(ر)			
٣١	ابن ميادة	الطويل	صبرا
٢٢	-	البسيط	مُضَرُّ
٣٦	ذو الرمة	الطويل	الجَاذِر
٣٨	زهير	المتقارب	غارها
(س)			
٣٥	-	الرجز	أَمْسَا
٢٢	أبو الجراح العقيلي	الكامل	تَقْلِسُ

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>البحر</u>	<u>القافية</u>
	(ع)		
٤١	-	البسيط	شجاعُ
٤٣	-	الكامل	سماعُ
	(ف)		
٢١	-	الطويل	قارفُ
	(ل)		
٣١	-	البسيط	الحملُ
١٢	-	الرجز	جَبَلُهُ
٢٥	-	السريع	أولا
٢٩	الأسود بن يعقوب	السريع	الباطل

فهرس المصادر

- إشارات التعيين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- الإفصاح للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٠هـ.
- الإقناع في العروض وتخريج القوافي، للصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، المعارف ببغداد، ١٩٦٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، ١٩٦٩م.
- الإنصاف لابن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد. السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ.
- البخلاء للجاحظ، تحقيق أحمد العوامري، وعلي الجارم، الأميرية، ١٩٥٧م.
- البسيط لابن أبي الربيع، تحقيق د/عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- البغية للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى الحلبي ١٩٦٤م.
- تاريخ العلماء من النحويين، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، د. عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ.

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي مصطفى، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (٨٥-١٠٠).
- التنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق الميمني، ط. دار الكتب.
- تهذيب الألفاظ لابن السكيت، ط. بيروت ١٨٩٥هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه، المؤسسة المصرية للتأليف، ١٣٨٤هـ.
- خزانة الأدب للبغداد، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، ١٤٠٣هـ.
- شرح أبيات سيويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي السلطاني، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٦هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغداد، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون، ١٣٩٣هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د. عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الصحاح للجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، الشربتلي، ١٤٠٢هـ.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٣٨٠هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق محمد علي سلطاني، دار الكتاب، دمشق، ١٤٠١هـ.
- الفهرست لابن النديم، رضا تجدد، ط. طهران، ١٣٩١هـ.
- الكافي لابن أبي الربيع، مصورة الخزانة العامة بالمغرب.
- كتاب سيبويه، بولاق، ١٣١٦هـ.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، ط. إستانبول، ١٩٤١م.
- مابنته العرب على فعال للصاغانى، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٣٨٣.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سزكين، السعادة بمصر، ١٩٥٩م.
- معاني القرآن للقراء، تحقيق محمد علي النجار ورفاقه، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون بمصر، ١٣٥٥هـ.
- معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق بشار عواد، والأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، العاني ببغداد، ١٩٧١م.
- المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى الحلي، ١٩٦٤م.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر، دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- الوافي بالوفيات للصفدي، نشر المستشرقين الألمان.
- الوافي في العروض والقوافي للتبريزي، تحقيق الأستاذ عمر يحيى، والدكتور قباوة، ط. المطبعة العربية بحلب، ١٣٩٠هـ.

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

- بين يدي التنبيهات والاستدركات ٦-٥
- كتاب الجمل في النحو؛ أو المحلى - وجوه النصب في تحقيق
- الدكتورين فخر الدين قباوة، وفائز فارس ٩-٧
- القسم الأول : نسخ الكتاب في تحقيق الدكتور قباوة ١٢-١٠
- القسم الثاني : توثيق نسبة الكتاب ١٤-١٣
- القسم الثالث: استبعاد الدكتور قباوة نسبة الكتاب إلى أبي بكر
- أحمد بن شقير، وتوهينه رواية ابن مسعر ١٥
- رواية ابن مسعر أثبتت نسبة الكتاب لأبي بكر بن شقير ١٥
- أدلة أخرى من كتب التراجم، ومن نصوص الكتاب نفسه تُثبتُ نسبته
- لابن شقير، وتوهن نسبته إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٣-١٦
- القسم الرابع: المحلى - وجوه النصب بين التوفيق والتلفيق ٢٥-٢٤
- مصادر الدكتور فائز في تحقيق عنوان الكتاب ٢٨-٢٥
- القسم الخامس: متن الكتاب في عمل المحققين: الدكتور فخر
- الدين قباوة، والدكتور فائز فارس ٤٣-٢٩
- التشابه بين عمل المحققين في تحرير النص وتوجيه مصطلحاته ٣٠-٢٩
- اصطراب عمل قباوة في بعض نصوص الكتاب ٣١-٣٠

الموضوع

الصفحة

- اصطراب عمل الدكتور فائز في بيت للأخطل وتصرفه فيه ٣٢-٣١
- تحريف في نص الكتاب لم يُنبّه عليه ٣٤
- سقط في نص الكتاب ينسبه عليه ٣٤
- رجز احتج به المؤلف لم ينسب في عمل المحققين
- سقط عند المصنف من آية سباً: ﴿يَا جِبَالُ أَوِىِ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ لم يُنبّه عليه في عمل المحققين ٣٥
- اختلاف في عمل المحققين في توجيه كلام المصنف، ومعالجة السقط الذي وقع في شيء من كلامه على النصب بـ(كم) إذا كانت استفهاماً ٣٨-٣٧
- موقف المحققين من بيت شقيق بن جزء الباهلي ٤٠-٨٩
- توجيه المصنف لقوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرًا﴾ ومصدره فيه، وموقف المحققين منه ٤١
- تصرف المحققين في الشاهد: يا أمس عائش لن تراعي ٤٢-٤١
- تصرف الدكتور فائز في الشاهد: ومويلك زمع الكلاب يسبني ٤٣